الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان:

إشكالية المصطلح النقدي الحديث في الوطن العربي

-مصطلح التناص أُنموذجًا-

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحية.

إعداد الطالبتين:

- فوزية بن الزغدة
- فوزية بوقرن

إشراف الأستاذ:

- طارق بولخصايم

أعضاء لجنة المناقشة

1- الدكتور: كمال بولعسل.................................رئيسا

2- الأستاذ: طارق بولخصايم...............................مشرفا و مقررا

3- الأستاذ: مختار قندوز..................................عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2015/2014م

1435هـ/1436هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـاء:

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب

باليأس إذا فشلنا بل ذكرنا دائما بأن التسامح وهو أكبر مراتب القوة

وإن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف، يا رب إذا جردتنا من المال،

وإذا جردتنا من النجاح أترك لنا العناد حتى نتغلب على الفشل،

وإذا جردتنا نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان. يا رب إذا أعطيتنا

مالا لا تأخذ به سعادتنا، وإذا أعطيتنا ثروة لا تأخذ عقلنا، وإذا أعطيتنا

نجاحا لا تأخذ تواضعنا لا تأخذ اعتزازا بكرامتنا، يا رب إذا أسأنا

إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار، وإذا أساء الناس

إلينا فاعطنا شجاعة العفو والغفران إن

يا رب نسينا فلا تنسانا

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يكافئ نعمه ويوافي مزيده على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل من غير حول منا ولا قوة فهو الذي له الفضل أولا وأخيرا.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: "بولخصايم طارق" الذي رافقنا طيلة هذا العمل بالنصيحة والتوجيه والإرشاد.

وشكر خاص إلى الأستاذين: خالد أقيس، حسان زرمان... اللذان ساعدانا في هذا العمل ولم يبخلا علينا بتوجيهاتهما ونصائحهما.

وثناء كبير لكل من مدّ لنا يد العون والمساعدة في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

فوزية، فوزية

مقدمــة

إن لكل علم مفاتيح والتي من دونها لا يمكن الولوج إليه والتعمق فيه، ومفاتيح العلم هي مفاهيمه ومصطلحاته، ولهذا احتل المصطلح مكانة كبيرة في تأسيس العلوم فمن غير الممكن قيام أي علم بدونه ،ومادام المصطلح يمتلك هذه الأهمية في لغته الأصلية فإنه يتحول عند ترجمته إلى لغات أخرى،إلى لغة تفاهم مشتركة بين الثقافات والشعوب.

ولذا كان المصطلح قادرًا على القيام بهذا الدور ، و المصطلح النقدي في خطابنا العربي بالذات يواجه مجموعة من الإشكاليات التي ينبغي لأي باحث عربي التوقف عندها وبهذا نشأت إشكالية المصطلح النقدي العربي الحديث أساسًا في أُصوله التكوينية المعقّدة ، وذلك في مطلع القرن العشرين وهو يمتلك جذورا تراثية ،نقدية بلاغية وفلسفية...تشُدهُ إلى الموروث العربي هذا من جهة،ومن جهة أُخرى تتطلع إلى القيم والمفهومات النقدية الغربية ،فالنقاد العرب الذين تأثروا بالتراث سرعان ما راحوا يتراجعون أمام الثورة المصطلحية التي ظهرت عند الغرب،فانبهروا بها وذابت شخصيتهم النقدية فيها وأصبحوا ينظرون بعيون غربية وأصبحت هذه المصطلحات والمناهج مجالا لهم ،وهكذا راح المصطلح النقدي الأُوربي يجد سبيله إلى الخطاب النقدي العربي،وذلك عن طريق الترجمة أحياناً وعن طريق التعريب أحياناً أُخرى.

وما زاد الطين بلّة وقوع الخطاب النقدي العربي تحت تأثير كثير من العلوم ،منها العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلم اللغة ...إذ راح المصطلح النقدي يأخذ الكثير من هذه العلوم مما أدى إلى التداخل والاضطراب،حتى بات من الضروري التأكيد على خصوصية الحمولات المعرفية والمفهومية للمصطلح النقدي العربي.

وهذا ما يعكسه المشهد النقدي العربي الراهن عموماً،حيث عمت فوضى المصطلحات التي تنِمُ عن ضعف الحركة النقدية في الوطن العربي،وعن حالة الهديان بحمى المناهج النقدية الغربية ،تسبب فيها تدفق ترسانة هذه المناهج على الساحة العربية فسوّقها الغرب كأجهزة إبستمولوجية سجل براعة اختراعها وطرائق استعمالها،فكان هذان العاملان كفيلان بأن يفقد المصطلح النقدي العربي نضارته ليلوح على هامش الدراسات النقدية كباقي الوشم بظاهر اليد.

ضف إلى ذلك أن الفكر العربي يعيش حالة من التبعية للفكر الغربي ،حيث استمد الباحث أو الناقد العربي المفاهيم النقدية دفعة واحدة دون أن يعرف أو يفهم مراحل الحركة النقدية الأجنبية وحيثياتها ،متجاهلاً

نشأتها الطبيعية مهتماً بما يلاءم الإبداع الأدبي بل أن كثيراً من المفاهيم النقدية التي أُدخلت إلى الساحة العربية جاءت جاهزة.

إن هذا الوضع والفوضى يعطي للمصطلح الواحد أشكال تعبيرية متعددة وتسميات مختلفة الدلالات وهذا هو حال المصطلحات النقدية،ومن هنا استوقفتنا الإشكالية التي لا مراء فيها راجعة إلى الطبيعة البشرية؛كون الإنسان يرفض الاستقرار لوحده وأن يكون دائم الحركة والتجديد.لذلك نجد أن مصطلح التناص المعالج بين دفتي هذا البحث قد أخد رواجاً فكرياً جعله رفيقا له في هجرته.

فمصطلح التناص واحد من المصطلحات التي لم يعرف الاستقرار في تداوله،وراح النقاد العرب يستعملونه بدلالات مختلفة،بين رجوعه إلى التراث من جهة وبين هجرته وتربيته من جهة أخرى ، فالتناص يعد من المصطلحات النقدية الأدبية التي نشأت عند الأُوربيين وبدأت تنال مكانتها في الدراسات الغربية مع الزمن وتزداد العناية به عند الدارسين العرب.فقضية التناص تعد من بين النظريات التي جاءت ما بعد البنيوية والذي كان يهدف إلى فضح المزاعم العلمية البنيوية، كما قام على دراسة النص الأدبي في ضوء علاقته بغيره من النصوص السابقة له ،باعتبار أن تلك العلاقة إنما هي نوع من التقاطع أو التعديل المتبادل بين وحدات راجعة إلى نصوص مختلفة لتأخذ مكانها في بنية نصية جديدة.

ويفهم من هذا أن كل نص هو تشرب وتحويل لجملة من النصوص السابقة وهذا ما جعل من التناص يأخذ مكانة بارزة في الدراسات النقدية الحديثة،إذ أخد مصطلح التناص ينْفلتُ من نظرته السلبية بأنهُ نوع من السرقة.وقد جاءت الدراسات الحديثة لتنفي عذرية النص وعزلته، بل جعلت النص مفتوحاً باسطاً ذراعيه رافضاً أي انطلاق مخترقاً جل المجالات المعرفية، فكثير من النقاد المحدثين راح يوظفه توظيفاً إجترارياً يقتل روح الإبداع مما يجعلنا نستطيع دراسة هذا التداخل تحت هذا المصطلح القديم (السرقات الشعرية) ومنهم من قرأ هذه النصوص بعين متجددة وأعاد كتابتها بكفاءة فنية عالية ألا وهو التناص، ويمكن أن نجمل هذه المظاهر القديمة في:السرقات التلميح، الاقتباس والنقل ، التقليد، الاستشهاد، الاختلاس والانتحال وغيرها.

ومن هنا فالتناص ليس مجرد عملية لغوية بسيطة بل هو مفهوم ومصطلح له وظائفه الخاصة والمتعددة في النص الأدبي،إذ لا يمكن الاستغناء عنه في أي خطاب أدبي كان،بل أنه آلية من آليات التكاثف النصي وباعتبار مصطلح التناص من الموضوعات الجديدة التي تجعل الباحث شغوفاً للبحث فيها وإجرائها على النصوص، ولهذا اعتمدناه في الدراسة والبحث. ونظراً لأهميته في الدراسات النقدية،ارتأينا أن نتخذ منه موضوعاً لبحثنا وأدرجناهُ

تحت عنوان:"مشكلات المصطلح النقدي في الوطن العربي الحديث "مصطلح التناص أنموذجاً"وقد انطلق هذا البحث من عدة إشكالات هي:هل مصطلح التناص في الوطن العربي يتلقى ويستخدم بنفس الطريقة والمفهوم الذي رسمت له في الثقافة الغربية؟أم أنه يتنازل عن حمولته الغربية قليلاً ويتفاعل مع الثقافة العربية ليحقق نوع من الانتشار والذيوع؟وما هي أهم الآراء النقدية التي دارت حوله؟وما مدى ورود وتجلي مصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي الجديد؟ وكيف تم تلقيه من طرف النقاد العرب المحدثين؟

ومن هذه الإشكالات أردنا أن نبين سبب اختيار هذا الموضوع الذي تم التنقيب في حيثياته فتعددت الأسباب نذكر منها ما يلي:

السبب الأول موضوعي: وترجع هذه الموضوعية إلى محاولة تقديم وإظهار بعض المشكلات التي يتخبط فيها مصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي والوقوف على أهم تغيراته،وما مدى تحوله في الخطاب النقدي العربي ولو بالقدر القليل؟

السبب الثاني ذاتي:يتمثل في حب الإطلاع والبحث في خبايا و أغوار موضوع التناص نظرًا لأهميته البالغة في الدراسة النقدية.

أما غايتنا من هذا البحث هي رصد مكانة مصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي وكذلك محاولة توضيح رؤية الباحث العربي حول هذا المفهوم، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا منهجاً وصفياً تحليلياً يعتمد بالأساس على ثنائية الوصف والتحليل،تتبعنا فيه حركية مصطلح التناص وكيفية تلقيه في الخطاب النقدي العربي لأن هذا المنهج يتلاءم والدراسة المصطلحية وقد فرضت علينا طبيعة البحث أن نقسم هذا العمل إلى مدخل وفصلين، حيث استهللنا هذا العمل بمقدمة ثم تلاه مدخل بعنوان: واقع المصطلح النقدي العربي الحديث والذي تناولنا فيه مفهوم المصطلح النقدي ونشأته وتطوره، ثم ذكرنا أهم مظاهر المصطلح في الخطاب النقدي العربي، بالإضافة إلى العوامل المساعدة في فوضى المصطلح النقدي وأهم الحلول المقترحة.

الفصل الأول يندرج تحت عنوان"تحديدات أولية لمفهوم المصطلح"وهو بدوره مقسم إلى مبحثين،المبحث الأول:حول المصطلح ودلالته، أما المبحث الثاني :حول علم المصطلح ونشأته وعوامل ظهوره، أما الفصل الثاني:الذي عنوناه بمصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي مقسم كذلك إلى مبحثين،المبحث الأول بعنوان :مفهوم مصطلح التناص ونشأته في الخطاب النقدي العربي،في حين المبحث الثاني: يحمل عنوان مصادر التناص جمالياته ووظائفه.

وفي خاتمة بحثنا لخصنا أهم النتائج التي توصلنا إليها،وقد أضاءت دروب بحثنا عدة مصادر ومراجع نذكر منها على سبيل المثال:المعاجم اللغوية :وكان الاعتماد على أشهرها والتي لها صدى في الواقع اللغوي،لسان العرب "لابن منظور"،"أساس البلاغة للزمخشري"،"مقاييس اللغة لابن فارس" أما الكتب اللغوية نذكر منها "مقدمة في علم المصطلح وأسسه النظرية والعملية لعلي القاسمي"أما الكتب النقدية الحديثة فقد اعتمدنا على أشهرها منها :إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد للدكتور "يوسف وغليسي "ونظرية النص الأدبي للدكتور عبد المالك مرتاض"بالإضافة إلى تحليل الخطاب الشعري(إستراتيجية التناص) لمحمد مفتاح والمصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي لمحمد عزام ،وغيرهم من المراجع إضافة إلى بعض المجلات والمقالات التي تم الاعتماد عليها في هذا العمل.

ومن المعروف أن أي مسار بحثي لا يخلو من صعوبات نذكر منها:عدم توفر المراجع وندرة الكتب التي تدرسه كما أن مكتبتنا تفتقر إلى نوع من هذه المراجع إضافة إلى ضيق الوقت وإن كان هناك فضل في هذا البحث فهو يرجع إلى الأستاذ المشرف ،فقد تغمد بصبره طويلاً وواجه بأقصى ما يملك من جهد.

وفي الأخير نقول فإن أصبنا فمن الله جلا وعلا وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان.

والله الموفق.

مدخل:

واقع المصطلح النقدي في الوطن العربي الحديث

مدخل: واقع المصطلح النقدي في الوطن العربي الحديث

لقد بات المصطلح بعامة أداة لا غنى للمرء عنها، حيث يتراءى للدارسين في هذا المجال بأن المصطلح النقدي عند القدامى كان من مجال الإبداع، ولهذا فقد تبوأ المصطلح النقدي بخاصة مكانة مرموقة في المشهد الثقافي العربي في مختلف المجالات دقت تقنياتها وتعددت آلياتها، وهو بذلك يشكل العمود الفقري بالنسبة للحقول المعرفية.

وإذ كان بروز المصطلح النقدي يعد مظهرا حضاريا من مظاهر تطور الفكر الأدبي العام في ميدان الإبداع والدراسة الأدبية، فإنه ينبغي ألا يخرج عن حدوده الموضوعية المتواطئ عليها، وإلا وقع الاضطراب في استخدامه واستعماله ميدانيا.[1]

وهذا ما يلاحظ في النقد العربي الحديث، فالأزمة المنهجية التي يعاني منها نقدنا في الوقت الراهن تعود بالأساس إلى الاضطراب في الاستخدام والغموض الذي يحيط به من كل جوانبه، وإلى تأرجحه بين الثقافتين الغربية والعربية أحيانا أخرى، أو يرجع إلى الممارسة النقدية التي يغلب عليها الأخذ دون العطاء، فليس هناك انسجام تام و فعّال بين الأداة والموضوع التي يشتغل فيه، مما جعل الخطاب النقدي عندنا متسما سمات الحركات الاستعراضية التي يستحضر فيها الناقد كل ما يخطر على باله من مصطلحات نقدية غامضة وافدة، لذلك أصبح المشروع النقدي يتطلب أساسا مقولات وأسسا بلورها النقاد والمفكرون ليناقشوا وضعية الثقافة العربية في مختلف تمظهراتها الأدبية والفكرية والسياسية ،من أجل إيجاد الحلول لإشكالاتها المستعصية ورسم معالم لآفاقها المستقبلية، ولإن اشتركت معظم تلك المشاريع في تفاعلها مع منجزات الحداثة العربية، إلا أن خصوصيتها تختلف من تجربة إلى أخرى، بحسب طبيعة المرجعيات الفكرية والخلفيات التي يستند إليها كل ناقد في مشروعه، وكذا رؤيته الخاصة المطروحة على الساحة في خضم التعدد والاختلاف الذي يميز المشاريع النقدية والعربية، إذا تغلغلنا إلى واقع النقد العربي الحديث لوجدنا اضطرابا غير قليل وبشكل خاص المصطلحات الخاصة بالشعرية ونقد النقد وغيرها، ومن بين المناهج الغربية التي وفدت إلى ثقافتنا العربية، نجد مصطلح "التناص" ومع دخوله الأراضي العربية تلقفته أيادي النقاد العرب، درسا وتطبيقا فنشأ عندنا تراث ضخم من المؤلفات في التناص، الذي كان موضوع بحثنا وهذا ما سنفصله لاحقا.ومن خلال هذا كله نطرح عدة تساؤلات: ما هو المفهوم الذي أعطى للمصطلح النقدي؟ وكيف

---

[1]– ابراهيم صدقة: مداخلة بعنوان " المصطلح النقدي بين التراث والحداثة في عصر العولمة ودوره في تطوير المناهج النقدية في لجامعات العربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، لجزائر 2013.

كانت نشأته في ظل هذه الاختلافات والاتجاهات؟ وما هي المشاكل التي يتخبط فيها؟ وما جدوى الحلول المقترحة لهذه المشاكل؟

أولا: مفهوم المصطلح النقدي نشأته وتطوره

أ- مفهومه:

إن المصطلح "أداة من أدوات التفكير العلمي،ووسيلة من وسائل التقدم العلمي والأدبي، وهو قبل ذلك لغة مشتركة، بها يتم التفاهم والتواصل بين الناس عامة، أو على الأقل بين طبقة أو فئة خاصة، في مجال محدد من مجالات المعرفة والحياة "[1] إذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعد مفتاحه فقد هذا العلم مسوغه، وتعطلت وظيفته ومن هنا كان لا بد من تحديد الألفاظ والمفهومات لأن مثل هذا التحديد هو المنطلق الأول للتفكير العلمي.

وإذا كان المصطلح "رمزا وضع بكيفية ما، اعتباطية أو اتفاقية بين فئة من المختصين، في حقل ما من حقول العلم والمعرفة فإن هذا الوضع يحتاج إلى الوضوح والدقة، ذلك أن المعاني متفاوتة ومتنوعة، فهناك معنى اصطلاحي وآخر استعماليّ، وثالث معجمي ... إلخ "[2] فالمعنى الاصطلاحي عرْف خاص، لأنه ثمرة اتفاق طائفة معينة في علم ما، على أمر ما والمعنى المعجمي عرّف عام مشترك بين الناس جميعا، وما نقصده هنا أن (المصطلح النقدي) يشمل مصطلحات علوم عديدة، كالنقد والبلاغة، والأدب والعروض، والقافية ... إلخ، ولأن مصطلحات هذه العلوم جميعا هي من الكثرة بمكان، فقد اقتصرت على أكثرها دورانا ألسنة النقاد والأدباء، وتواترا في مؤلفاتهم، تاركا مجال الإحاطة والشمول إلى عمل موسوعي أضخم وأشمل ، فهذا العمل لا يقتصر على الفرد بحد ذاته، بل هو عمل جماعي من طرف الباحثين، لأنه يُعنى بالبحث في جميع مواد المعجمات والقواميس اللغوية والفنية والعلمية .... وليس هذا بالأمر الهين.

لقد ظل المصطلح النقدي على مركزية مفهومه ينْفلت من تحديد المعرفين ممن لهم صلة بمكابدة شؤون المصطلح ،ومن تأطير الباحثين ، وذلك لتباين العدة المعرفية والمنهجية الكافية التي تحيط بمجاله خاصة إذا كان يتواشح مع مفاهيم مجاورة أو مما ثلة من مثل المصطلح البلاغي .يعرّف "عبد العزيز الدسوقي"المصطلح النقدي بأنه:"النسق الفكري المترابط الذي نبحث من خلاله عملية الإبداع الفني ،ونختبر على ضوئه طبيعة

[1]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، حلب، سوريا، دط، دت، ص 07.

[2]- المصدر نفسه، ص07.

الأعمال الفنية وسيكولوجية مبدعها و العناصر التي شكلت ذوقه"[1] إن القراءة الواعية لهذا التعريف تسلم الدارس إلى حقيقة أن المصطلح النقدي بما يمثله من درجة عالية من التجريد المفهومي، لغة واصفة تؤطر التصورات الفكرية التي ينتجها فعل الممارسة في العملية النقدية وفق ضوابط منهجية تقتضي توضيح دلالته ،وتحديد طبيعة توظيفه،وتسمح له باختراق المنظومات الفكرية السائدة على طريقة الكشف الإشعاعي.

ب- نشوء المصطلح النقدي وتطوره

إذا كان لكل قوم ألفاظ، فإن لكل صناعة ألفاظها، كما يقول "الجاحظ" فإن من البديهي ألا نفهم آثار أولئك القوم، أو تلك الصناعة إلا بمعرفة تلك الألفاظ ومن هنا كانت دراسة (المصطلحات) من أهم الواجبات التي ينبغي على الباحث في التراث العناية بها.

ولا شك أن المصطلح النقدي والبلاغي نشأ عربيا، وما إن بدأ الاتصال الفعلي بتراث الأمم والشعوب كالفرس واليونان والهند والرومان ....الخ، حتى تسربت بعض هذه المصطلحات الفكرية والفلسفية إلى النقد العربي، والأدب العربي عامة وبالطبع فإن مثل هذا التأثر، هو دليل صحة تفاعل الخلاف وقد أفاد النقد الأدبي من هذا التلاقح الفكري، ويدل على ذلك تلك المصطلحات التي عرفت في العلوم العقلية والنقلية الدخيلة، جميعا و يؤكد "الجاحظ" هذا بقوله: "هم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع"[2]

وهكذا شرع العلماء والنقاد والمفكرون العرب في وضع اصطلاحات نقدية وبلاغية حيث لاحظوا اختلاف هذه المصطلحات بين عالم وآخر.

لكن "قدامة بن جعفر" يعيد طرح المشكل من جديد، فيعزو لنفسه فضل الريادة في وضع بعض المصطلحات النقدية والأدبية من خلال قوله: "ولما كنت آخذا في استنباط معنى ما لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليه احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعها"[3].

ثانيا: مظاهر المصطلح النقدي في الوطن العربي

لعل الدارس لواقع المصطلح يرى بأنه قد مسه نوعا من الاضطراب، سواء كان ذلك من أبناء الجيل الواحد أو من خلال التلاقح والتبادل الثقافي، أو من المصطلح الوافد إلينا و من حضارات متتابعة. أيضًا،

[1]- عبد العزيز الدسوقي:نحو علم جمال عربي،سلسلة عالم الفكر،المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب،الكويت،مج9، ع2،ص128.

[2]-البيان والتبيين للجاحظ،ص139.نقلا عن المصطلح النقدي في التراث الأدبي لمحمد عزام،ص07

[3]-نقد الشعر لقدامة بن جعفر،ص 22،نقلا عن المصطلح النقدي في التراث الأدبي لمحمد عزام،ص08.

فالواضح أنه بعد مرور ما يقارب من ربع قرن أو أكثر، لا يزال يزداد الاضطراب والتباين وعدم الوضوح في ترجمة العديد من المصطلحات اللسانية والنقدية، ويرجع ذلك لجهود المترجمين الغير مشتركة، بالإضافة إلى ذلك تعميم المصطلحات المترجمة، لأن هذه الإشكالية التي مست المصطلح ترجع إلى: "اضطراب المصطلح النقدي المعاصر إلى اضطراب الترجمة من مترجم إلى آخر"[1].

كما أن هذا السبب في غالب الأحيان يعود إلى الوطن العربي أن: "ترجمة المصطلح اللساني تميزت بالمجهودات الفردية للمترجمين واللسانيين العرب"[2] فالمصطلح: "الوافد إلينا عندما تتجاذبه مجموعة من المقابلات الترجمية والمنقولة عن لغات أخرى لم يستقر مصطلحها العربي"[3].

أما من جهة أخرى أن: "الميل إلى الغرب، وبدأ المؤلفون والمترجمون ينهلون من الغرب، في السنوات الأخيرة يغرقون من المصطلحات الأجنبية إدعاءًا أو استنهالاً مما أدى إلى طغيان المصطلحات الأجنبية بالنشر والتوزيع والترجمة بدأت الأصوات ترفع شعار 'إشكالية المصطلح النقدي' "[4].

ومن قوله هذا نستنتج أن انتقال المصطلحات للمجال اللساني والنقدي بالأخص،يرجع إلى أن نقادنا العرب يسعون وراءها دون النظر فيها وفي إيجابياتها، ومع ذلك عدم الحفر في خلفياتها، ومن جهة أخرى تدعو النقاد كي يتناولوا هذه المصطلحات بمنهجية علمية موحدة، بعيدة كل البعد عن الخلاف الذي يؤزم المصطلح أكثر مما هو عليه، والتي يزيدها اختلافا واضطرابا.

كما أشار الدكتور 'يوسف وغليسي': "أيضا إلى مشكلة المصطلح النقدي الجديد ما فيه الالتباس والاعتياص والتنازع والانغلاق على الفهم، وكل ما من شأنه أن يشكل شكلا، بين الأخذ والرد، حيث احتدم الصراع بين الجيل يدعوا إلى التراث بإعماله في مواجهة المصطلح الغربي، وبين جيل آخر مناد لإهماله، بين متحمس للنحت والتعريب، وشق معارض لهما مكتف بالآليات الأصلية التي تحافظ على نقاء اللغة"[5].

وما نفهمه من كلامه الصراع قائم بين المصطلح التراثي القديم، الذي تطور على أيدي النقاد الغرب، وبين مصطلح جديد محدث عاش نوعا من الدينامية الحركية في الخطاب النقدي، ألا وهو مصطلح له جذوره في الدرس العربي الذي يحتج بها الفريق الأول، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتراءى لنا أن الصراع الذي يدعوا له الطرف

[1]- بوخالفة فتحي: لغة النقد الأدبي الحديث، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2008، ص 123.
[2]- المرجع نفسه، ص 54.
[3]- المرجع نفسه، ص 54.
[4]- أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، ، بغداد، ط1، 1989 ، ج7، ص 26.
[5]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،دار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،لبنان،ط1، 2008، ص 52.

الأول، هو تصور عربي في عدم تطور المصطلح النقدي وتعتبر عقبة في أوجه الآخرين، وتعطيل لبحوث غربية أخرى وكمثال على ذلك المصطلح 'التناص' الذي ذكره 'محمد عزام' في كتابه 'النص الغائب'

والذي نحن بصدد دراسته، والذي هو مصطلح بتسمية حداثية، بدأ مع الناقد الغربي 'باختين' ولكن جذوره العربية تعود إلى "الاقتباس" و"التضمين" و" السرقات"، أما في الدرس البلاغي فترجع إلى "المسخ" و"النسخ"، و"السلخ" وتوجد أمثلة كثيرة في هذا المجال.

لذلك وجب على نقادنا العرب تطوير مصطلحاتهم العربية، كي لا تكون حاجزا في تعطيل بحوث وجهود الآخرين.

كما نرى بأن الخلاف في استقبال المصطلح الغربي وتلقيه وتطبيقه على المصطلح العربي، حيث أشار "عبد العزيز حمودة" في: "كلامه عن غربة الحداثيين العرب الذين نقلوا نتاج مدرسة فكرية ذات صبغة فلسفية واضحة وترتبط بأزمة إنسان غربي وصلته التركيبة الثقافية الخاصة من فكر فلسفي ولهذا لا نستطيع أن نبحث في هذه الأزمة التي عانى منها الإنسان الغربي، إلى الإنسان العربي "[1].

كما أن "الأخذ بالحداثة الغربية وتجلياتها النقدية يعتبر نوعا من الترف بل العبث الفكري، لا نستطيع ولم نستطع حتى الآن أن نعدد التبريرات المختلفة التي يسوقها النقاد والحداثيون العرب من دعاوى الأصالة واستقراء التراث"[2].

"فعبد العزيز حمودة" يدعونا لمراعاة الخلفية الثقافية للحداثة، والربط العضوي بين التطورات الفلسفية والحداثية بتجلياتها النقدية ، فموقفه هذا يدل على أن المصطلحات الغربية والقالب الغربي الذي تأخذ منه وترعرعت فيه، لذلك وجب الدقة ومراعاة الإيديولوجية التي نشأت فيها، فهو بصدد تحذير المتلقي الغربي أو بالأحرى الناقد العربي الذي ينقل بوجه الحداثة.

وعبر عنها "أحمد مطلوب" في مشكلة المصطلح حيث قال: "الذي أدى إلى هذه المشكلة أن بعضهم لا يعرف الظروف التي نشأ فيها المصطلح، والأسباب التي دفعت إلى وضعه ولم يطلع على الأدب الأجنبي إطلاعا يؤهله لفهم المصطلح فهما دقيقا، واكتفى بما يكتب على الأدب من مقالات أوقعته في الخلط والاضطراب ثم إن

[1]–عبد العزيز حمودة: المرايا المحدّبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، دط 1998، ص 74.

[2]– المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

مشكلة المصطلح النقدي حدثت من الفوضى التي يعيشها التأليف والترجمة، مما زادها خللا واضطرابا "[1].كما يعدد "أحمد مطلوب" اختلاف ثقافة المؤلفين أو الباحثين هم على ثلاثة أنواع:

"أ- النوع الأول: ذو ثقافة أجنبية يقرأ الأدب ونقده باللغة الأجنبية،

ب- النوع الثاني: ذو ثقافة مضطربة يقرأ الأدب ونقده باللغة العربية،

ج- النوع الثالث: ذو ثقافة عربية يأخذ من كل فن طرف"[2].

إن هذا الاختلاف في لون الثقافة وطرق تحصيلها أدى إلى أن يأخذ القارئ مصطلحات اللغة الأجنبية، عن اللغة العربية التي يعرفها، فيحدث تباين مثل ما حصل بين المغرب العربي والمشرف العربي.

"والنوع الثاني ذو ثقافة مضطربة والمعقدة على الترجمات فأمره أكثر اضطرابا ومثله ذو الثقافة العربية الذي لم تتضح أمامه الرؤيا ولم يستطع أن يوازن بين ما كان وما يفترضه الواقع الجديد، وهذان الصنفان يتأرجحان بين المصطلحات العربية والأجنبية ولم يتوفر مصطلح عربي إذا لم يوفر عليه رجال يحملون ازدواجية الثقافة مما يجعلهم قادرين على القول الفصل، وصادرين عن أصالة وتفكير عميق في المصطلحات "[3].

فيرى "عبد السلام المسدي" في تطور المصطلح: "أن الحقيقة العلمية التي لا مراء فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية مادامت متداولة فإنها تتطور، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية، لا تطرأ إيجابا ولا سلبا وإنما هي مأخوذة من معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل في الأصوات والتراكيب من جهة ثم في الدلالة على وجه الخصوص"[4].

كما أن صاحب "المرايا المقعرة" فهو جريء من خلال قوله أن: "النقل عن الحداثة الغربية يفتح الطريق حينما ينتقل المصطلح النقدي الغربي، وهو مصطلح فلسفي بالدرجة الأولى، بكل عوائقه المعرفية إلى ثقافة مختلفة هي الثقافة العربية دون إدراك الاختلاف"[5].

فرأيه أنه يرفض فكرة الاستنباط من الفكر الغربي، فالأخذ من الثقافة الغربية لا بد من صياغة البديل، ألا وهو أن يكون عربيا قوميا محض.

[1]- أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص 27.

[2]- المرجع السابق: ص27.

[3]- المرجع نفسه ، ص 27-28.

[4]- عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار النونية، تونس، دط، 1986، ص 38.

[5]- حمودة عبد العزيز: المرايا المقعّرة نحو نظرية نقدية عربية، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط 2001، ص 09.

فنجد الدكتور "يوسف وغليسي" في كتابة "إشكالية المصطلح" يعلق من التعريفين السابقين على المرايا المحدّبة والمرايا المقعّرة بأنه: "يرفع أزمة المصطلح بمزيد من الندبة والتشفي، ويدعو إيقاف أخطار النقد الجديد، لأن الفوضى توجه من الأمام والوراء وهذا عن المرايا المحدثة أما عن المرايا المقعرة، ولعل الأدهى من هذا أنه يرفض رفضا قاطعا يجعل الناقد العربي قد ارتكب جرما من النقل من الحقل الفكري الغربي، كأنه يدعو من جانب آخر وهو أحق الضررين نقل المفهوم الغربي المصطلح التراثي"[1].

كما نلاحظ رأي "محمد عناني" يذهب إلى تصفية وغربلة المصطلحات حيث يقول: "الغربلة الاجتماعية هي الوسيلة التي لا بديل عنها للاصطلاح، ولا يجد اللفظ مكانا له من المصطلحات إلا بعد أن يصطلح، عليه المجتمع وهنا نجد مكانة في المعجم الذي ما هو إلا مستودع لما اتفق عليه الناس من ألفاظ ومعاني"[2].

فما ذهب إليه "محمد عناني" في غربلة وتصفية المصطلحات هي أفضل طريقة في تشكيل هيئات وجمعيات خاصة، وهذا للمحافظة على العملية التواصلية، في إطارها العلمي أما المقابل له في العربية بدون تعدد المصطلحات للمحافظة عليها، وعدم تشتتت المصطلح الواحد بعدة مفاهيم ففي هذا الصدد نجده يتفق مع صاحب كتاب "مفاتيح اصطلاحية جديدة" حيث يقول أن: "ترجمة المصطلحات أنه يمر على اللغويين واللغويون يوازنون بين المصطلحات ويختارون أكثر المصطلحات تناسبا وهذا بقدر ما يشير إلى الدور المتلقي للثقافة العربية فيشير لتوسط اللغويين كمصفاة في الثقافة العربية ولا يقبلون بها إلا على مضض"[3].

ومن جهة أخرى نجد "محمد عناني" ذو نظرة موازية لما قاله "بنيت طوني" حيث وفقا في آرائهم، لأن كل المصطلحات يجب أن تمر على المصفاة والغربلة اللغوية.

في حين يرى "بشير أبرير" أن: "مشكلة المصطلح واختلافه لا تمثل مشكلة في الثقافة العربية وحدها، وإنما هو مشكلة علمية تعاني منها الثقافة الغربية خصوصا في الدراسات اللسانية والنقدية"[4].

لكن نرى "أحمد مطلوب" يوافقه في رأيه حيث يقول أن: "اختلاف الأوروبيين أنفسهم في المصطلح ونظرتهم إليه من خلال ثقافتهم أو مذهبهم الأدبي والنقدي فمصطلح 'الصورة' عند العرب غيرها عند الغرب، هذا

1- المرجع السابق، ص 09.

2- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح ، ص 55.

3- بنيت طوني وآخرون: مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2010،ص 48.

4- بشير أبرير: مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، مجلة علامات، ع 49، م13، 2003، ص 612.

كمثال دون أن نطنب في التعبير والشرح كما أن التخلص من هاته المشكلة المفتعلة أو الحقيقية، تتطلب دراسة عميقة للمصطلحات وللعودة لمضامينها للوقوف على معانيها ودلالتها قبل إشاعتها في الدراسات الحديثة"[1].

فاختلاف الآراء السابقة لكل من"بشير أبرير" و "أحمد مطلوب" يشتركان فوضى المصطلح أو ما يسمى "مشكلة المصطلح" بلغة أو بأخرى في الثقافتين عربية كانت أم غربية فوجب علينا أن نتلقى المصطلح في غضون معارف وترجمات خاصة، لذلك كان علينا أن نأتي بمراحل نقل المصطلح الأجنبي وكيفية صياغته.

ثالثا: العوامل المؤثرة في فوضى المصطلح النقدي وحلوله

أ- العوامل المؤثرة في فوضى المصطلح النقدي:

إن الملاحظ إلى واقع المصطلح النقدي العربي الحديث، يستنتج عدة عوامل مؤثرة في فوضى المصطلح والتي نلخصها في ثلاث عوامل: مشكلة الاتصال والتبليغ والبيان، النهل من الترجمة وغربة مفهوم المصطلح النقدي وتعريبه.

1- مشكلة الاتصال والتبليغ والبيان: وهي "مشكلة جوهرية كون كثير من الناس يتفاوتون في اللغات الأجنبية، إن عرفوها فيحدث في المؤتمرات أن تلقى محاضرة بالفرنسية أو بالإنجليزية، ولا يفهمها إلا البعض أو القليل النادر من الحضور، هذا يصدق أكثر على الخطاب اللساني العربي وهو رافد هام بالنسبة للدرس النقدي العربي الحديث"[2].

وقد أشار "بشير أبرير" إلى ذلك حيث قال: " من لم يملك معرفة لسانية كافية لا يستطيع ممارسة النقد وليس بمقدوره أن يسبر أغوار النصوص الأدبية وفك معتلقاتها، بل لا يمكن لدارس الأدب أن يكتفي بقراءة دراساته، بل أن يقرأ الفكر والثقافة أيضا ويشير بآراء اللسانيين المعاصرين منهم"[3].

إذن ما يمكن قوله أن العملية النقدية ليس لعملية الميسورة، وأن من هب ودب يمارس النقد ويضع قوانين ومصطلحات نابعة من ذاتيته، فوجب عليه أن يعرف قواعد وأسس معرفة هامة، وأن يحاكم نفسه ويفحص مسلماته والوعي بالأزمة، ومن ذلك توخي المشاكل ومن تم الانفتاح على الثقافات، والتحرر من القيود الذاتية التي تحكم الناقد العربي في عصرنا هذا.

---

[1]- أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ج1، ص 28-30.

[2]-بشير أبرير: مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، ص 609-610.

[3]- المرجع نفسه، ص 610.

2- النهل من الترجمة

تعد الترجمة: "بمثابة حجر العقبة في التواصل حيث أن العنصر الأول مشكل البيان والاتصال والتبليغ أدى للنهل من الترجمة على اختلافها، مما يجعل الباحث يتيه في رحمة الترجمات الكثيرة غير المؤسسة على منهجية واضحة، وأهداف محددة نود تحقيقها، وإنما نقف غالبا بأهواء الأفراد واهتماماتهم الخاصة "[1].

وما يمكن أن نستخلصه من هذا القول،أن الترجمة أيضا تعتبر بابا ومدخلا لعالم فوضى المصطلح، وذلك راجع إلى اختلاف الترجمات من مترجم إلى آخر، وغير منهجية أو مبنية على قواعد صحيحة فمثلا في الوطن العربي نجد هذه المشكلة منتشرة كثيرا، وهذا ما يؤدي إلى تعدد المصطلحات العربية للمفهوم الغربي الواحد، مثال ذلك: مصطلح اللسانيات (linguistique) لم يستقر على ترجمات محدودة، وإنما ترجم بخمسة وعشرين مصطلحا، منها علم اللغة، فقه اللغة، علم اللسان، علم اللغة العام، الألسنة وغيرها.

ومصطلح آخر: الشعرية (poétique) ترجم بعدة مصطلحات أيضا منها: الشاعرية، علم نظرية الأدب الإنشائية، نظرية الشعر وغيرها.

3- غربة مفهوم المصطلح وتعريبه:

ولقد تولّد عن الترجمة مشكل آخر، وهو الاختلاف فالقارئ للخطاب بشكل عام والخطاب النقدي بشكل خاص يجده "يعج بمصطلحات ومفاهيم كثيرة بجهد الباحث نفسه يفهمها فيعجز و يصل وصول غير المتأكد من دقة ما وصل إليه، ولعل السبب في هذا كون أغلب المفاهيم مصبوغة في صيغة لفظية لم يتعدها القارئ العربي ولا تنتهي إلى ذخيرة مفرداته لكنها قد أدخلت إلى عالمه بشكلها المأخوذ من المصدر"[2].

وكذلك أشار يوسف وغليسي إلى المصطلحات التي تم وضعها، من خلال التعريب حيث قال: "أننا نجعل من التعريب وسيلة موقوتة لاستقبال المصطلحات العلمية الوافدة من الخارج، لكن من الخطأ أن نجري مع مرور الزمن من ترسيم هذه الوسيلة الموقوتة مقابلا أبديا للمفهوم المراد احتضانه"[3].

ويبدو لنا كلام يوسف وغليسي أن التعريب هو عمل موقوت، فمرة مؤيد ومرة معارض، كون أننا إذا استأصلنا التعريب تصبح اللغة جامدة، مع أن التعريب آلية في بناء المصطلح ومن وجهة أخرى لا نغفل في ترحالنا

[1]- المرجع السابق، ص 611.

[2]- المرجع نفسه، ص 610.

[3]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 90.

لبعض المصطلحات، يجب أن يراعي المترجم اللغة المنقول منها وإليها، حتى يستطيع تلقي المصطلح في البيئة التي نشأ فيها.

ويذكر "بشير أبرير" من خلال دلالة المصطلح الجديدة فيقول: "فتبدو لاتينية أو إنجليزية أو فرنسية وذلك تبعا للغة الناقل أو لكونها قد عربت فهي لا تمد للعربية بصلة لأنها لا تعبر عن مضمونها، ويمكن أن نشير إلى اختلاف المصطلح لا يمثل مشكلة في الثقافة العربية، وإنما هو تعانيه الثقافة الغربية خصوصا في الدراسات اللسانية والنقدية "[1].

ويبدو لنا أيضا أنه يجب أن نربط حبل الوصال، بين الثقافتين العربية والغربية، فهنا شاء المصطلح أن تعدد دلالته وترجماته وهذا أمر لا بد منه لأنه يدعم جسر التواصل ومن خصائص المصطلح، أنه ذو وظيفة تواصلية وندعم هذا الكلام بقول محمد جاد: "جاء المصطلح الأدبي كلغة داخل لغة يشرع في نظام للتواصل يحفظ للأول مساره وللمعرفة بغيتها".[2]

وكخلاصة لما تم ذكره والتطرق إليه، وجد المصطلح في حالتي المد والجزر وهذا راجع لعدة أسباب منها: تعدد ترجماته واختلاف دلالاته ومن جهة أخرى نقل المصطلح الذي نشأ في بيئة غربية، وتم نقله إلى بيئة عربية أراد أن يكون جزء منها حتى يستقر فيها، وهذا حسب تداوله في أواسط المفكرين عموما ولذا يجب مراعاة الدقة في نقل اللغة المنقول منها وإليها ومن أسباب تعدد الترجمة هي:

أسباب تعدد الترجمة:

يذكر "السعيد بوطاجين" أن تعدد الترجمة في الوطن العربي ناتج عن:

- عدم الجمع المتداول للمصطلح الواحد، في الوطن العربي وأن التقاطعات المعرفية كانت ازدواجية.
- المصطلح العملي مشكلة لا مفر منها، ومعرفة التضارب في الحقل المصطلحي ما نتج عنه، غياب الأصول والامتدادات وذلك يعود إلى عدة أسباب كذلك نسردها كالتالي:

أ- تعدد اللغات الأجنبية: " التي تستقي منها العربية مصطلحاتها العلمية، حيث أنها تستعمل الإنجليزية ولغة ثانية في الأقطار العربية هي الفرنسية".[3]

- تعدد الجهات التي تتولى عملية الترجمة، كالمعاجم العربية والهيئات اللسانية.

[1]- بشير أبرير: مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، ص 611،612.
[2]- عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي،الهيئة المصرية العامة للكتاب،دط،2002،ص 35.
[3]- السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد،دار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،لبنان،ط1،2009،ص 55.

ب- أسباب لغوية: "كالترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر، وفي اللغة العربية ذاتها ومنها إغفال واضعي المصطلحات للتراث العلمي العربي أثناء وضع المصطلحات العلمية الحديثة، ومنها المصطلحات العلمية موقع التطبيق والاستعمال"[1].

وهذه الأسباب هي جزء من كل وهي توافق مع ما قاله "العيوي" في كتابه "الترجمة إلى العربية" أن مشكلة المصطلح النقدي تبقى قائمة طالما بقيت عملية تناوله قائمة على أكتاف وجهود أشخاص فرادى"[2].

والذي يتمعن في هذا القول يرى أن مشكلة المصطلح النقدي في الوطن العربي سوف تستمر طالما كانت جهود النقاد العرب فردية غير مبنية على أسس وقواعد منهجية متفق عليها من طرف جميع النقاد العرب.

ومن هنا نستنتج المعايير الموضوعة لاستخدام المصطلح والتي هي كالتالي:

- أن يكون مقبولا لدى الجماهير العريضة، من المتلقين وأن يكون مستعملا شائعا لدى النقاد العرب جلهم مثلا هيرومنطقيا – فينولوجيا ولدينا التأويل وفلسفة الظواهر.

ونلاحظ أن "العيوي" يدعوا إلى التوحيد حتى يصبح المصطلح مألوفا ومعروفا بين أواسط النقاد ومن خلال تداوله في الوسط الفكري، مع أن تداوله في هذا الحقل يرفع عنه شعار التعدد وتوحيد الترجمة، ويبقى مجرد مشروع لا أكثر ولا أقل ولا يوجد من يؤطره ومن دونه يذهب المصطلح إلى الوحدانية التي هي مشكل بحد ذاتها.

وأخيرا أن المصطلح هو مفتاح ذلك الفكر تستطيع الولوج به في النصوص، فالتلاقح المعرفي بين الحضارات لا يمكن أن يكتفي بنقل الدوال عن سياقها الثقافي وأن المصطلح يستقر فيها باستقرار الفكر.

ب- الحلول المقترحة:

ومما تقدم يتضح لنا أن المصطلح النقدي العربي الحديث، مازال يعاني من الاضطراب والفوضى والتداخل وعدم الاستقرار، وقد قدمت بعض الاقتراحات من طرف الباحثين:[3]

1- العمل على وضع معجم اصطلاحي خاص بمصطلحات النقد الأدبي يوحد الجهود الفردية والجماعية ويضع قواسم عمل مشتركة ومقبولة من طرف المترجمين والباحثين والنقاد العرب.

2- السعي إلى تأسيس مصرف للمصطلحات النقدية وهو اتجاه حضاري بدأت تأخذ به الكثير من الدول المتقدمة.

[1]- المرجع نفسه، ص 56.

[2]- السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص 55. بتصرف.

[3]- د.علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، دائرة الشؤون الثقافية، سلسلة (الموسوعة الصغيرة)، د ط، 1985، ص 92-120.

3- إعادة فحص المصطلح النقدي والبلاغي واللساني الموروث والعمل على إمكانية تشغيل وتداول بعض مفرداته تجنبا للقطيعة الحاصلة في الوقت الحاضر بين المصطلح الموروث والمصطلح الحديث.

4- العمل على تأصيل مصطلح النقد وتجديده وتحريره على الارتباط المباشر بالعلوم الاجتماعية المجاورة كعلم النفس وعلم الاجتماع والأناسة وغيرها.

5- إعادة النظر في الكثير من المصطلحات النقدية المتداولة والتي استخدمت بطريقة اعتباطية لم تكن دقيقة مثل مصطلحات "الشعر المنثور" و"الشعر الحر"و "الشعر المنطلق" وغير ذلك.

6- إعادة فحص الرصيد الاصطلاحي عند مختلف النقاد وملاحظة سيرورة تداولية المصطلحات المختلفة.

7- السعي لنشر الثقافة المعجمية والمصطلحية والوقوف ضد محاولة تجاهل العقد المصطلحي أو التصرف الاعتباطي والعشوائي للمصطلح النقدي.[1]

8- التأكد على أن مهنة الباحث العربي الحديث لا تقتصر على عملية ترجمة المصطلح الأجنبي وإنما تتعدى ذلك إلى عملية وضع المصطلح الجديد.

9- التأكيد على أن المصطلح ليس مجرد وحدة معجمية اعتيادية "lexeme" وإنما هو مسألة معرفية (ابستمولوجية) ومفهومية قبل كل شيء ولذا يفضل أن يدعم المصطلح بتحديد دلالي يبين مجال اشتغال المصطلح وحمولته المعرفية والمفهومية.

10- السعي لحل الإشكال الناجم أحيانا عن ترجمة المصطلح من عدد من اللغات الأجنبية " source language" وذلك عن طريق عمل اجتماعي مشترك يعتمد على دلالة المصطلح لحل أي لبس أو اختلاف محتمل.

11- تشجيع المؤسسات الثقافية والجامعية والمعاجم العربية وهيئات التعريب في الوطن العربي على مواصلة العمل ونشر المعاجم الاصطلاحية وعقد المزيد من الندوات والحلقات الدراسية الخاصة بالمصطلح النقدي العري القديم منه والحديث والتأكيد على المترجمين والباحثين والنقاد على ضرورة اعتماد مبادئ وضع المصطلحات التي أقرتها المجامع العلمية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط.

---

[1]- المرجع السابق، ص 124.

الفصل الأول:

حول المصطلح وعلم المصطلح

المبحث الأول: حول المصطلح و دلالته.

أولا: الدلالة المعجمية والاصطلاحية.

إن الحديث عن المصطلح حديثٌ متشعبٌ للغاية، ونظرا لتضارب الآراء في مفهومه وجب علينا الوقوف عند أدق تفاصيله، لأن البحث في مجال المصطلح ليس وليد عصرنا، بل هو وليد العصور القديمة، فاللغويون القدامى أفرغوا جُل ما في جعبتهم حول مفهوم المصطلح،فالاهتمام به لم يكن حبيس العصور السابقة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الدلالتين المعجمية والاصطلاحية.

أ- الدلالة المعجمية:

لم تحدد لنا المعاجم اللغوية القديمة دلالات محددة للمصطلح، فقد اكتفت بذكر صور النطق بها، حيث ترجع لفظتا المصطلح والاصطلاح في اللغة إلى الجذر (صلح)، واجتماع هذه الحروف الثلاثة، كما جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395 هـ) «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد»[1].

وأورد معجم لسان العرب لابن منظور في المادة نفسها: «الصلاح ضد الفساد، صَلَح يصلَح ويصلُح صلاحًا وصلوحًا ... والصُلْحُ: تصالح القوم بينهم والصُلْحُ: السلم، وقد اصطلحوا وتصالحوا وأصّلحوا واصّالحوا....»[2].

وجاء في المعجم الوسيط: «صَلَحَ: صلاحًا وصلوحًا: زال عنه (الفساد) والشيء: كان نافعا أو مناسبا».

كما جاء في موضع آخر: (صَلُحَ)- صلاَحًا، وصلوحًا: صَلَحَ فهو صليحٌ، و (اصْطَلَحَ) القوم: زال ما بينهم من خلاف.

وجاء في التنزيل العزيز: قوله تعالى «وإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا» (الحجرات 08).

ونبقى مع معنى الصّلاح الذي هو ضد الفساد في قوله تعالى: «فَاتَّقُوا الله وأَصلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُم» (الأنفال01).[3]

وقد وردت مادة "صلح" في المدونات العربية بمشتقاتها تدل على التعارف والاتفاق، ولا غرابة في وجود تقارب بين الصلاح والاتفاق.

والاصطلاحُ: مصدر اصطلح، واتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته.[4]

---

[1]- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، د.ت، ج3، ص 303.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ط م، دار صادر، بيروت، 1997، ج1، ص 60 (مادة صلح).

[3]- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، 1-2، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، د.ط، د.ت، ص 520.

[4]- المرجع نفسه، ص 520.

ومن خلال دراسة بعض الباحثين لمعاني (صَلَحَ) في متون معاجم اللغة العربية، وجدناها تدور حول مفاهيم الاتفاق، السلم، التعارف، التصالح، المواضعة.

إن الدلالات المعجمية للمصطلح كانت تدور حول مفهوم التعارف، والمواضعة والسلم والمصالحة والاتفاق وكل ما هو نقيض الفساد، ومن خلال هذا سوف نرى إلى أي مدى تطورت الدلالات المعجمية إلى الدلالة الاصطلاحية، حيث أخذ المصطلح معنى جديد في الدلالة الاصطلاحية، وهذا ما نراه واضحا وجليا من خلال ما يأتي في هذا الفصل.

ب- الدلالة الاصطلاحية:

الاصطلاح كما جاء في تعريفات الجرجاني : «هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول».[1]

فمن تعريفه يؤكد لنا على أمرين هما:

الأمر الأول: إن المصطلح عبارة عن مواضعة بين المختصين، لأن الألفاظ لا تأخذ صفة المصطلح إلا إذا ارتبطت بعلم من العلوم، وهذا ما أشار إليه ابن منظور: «فهي لا تستحق اسم المصطلح، ولا تدخل في الاصطلاح إلا إذا تسالم فيها المختصون وتواضعوا على دلالتها فيما بينهم»[2].

يترأى لنا من هذا القول أن الألفاظ اللغوية التي تحتويها المعاجم اللغوية، لا تدخل حيز الاستخدام بين علماء التخصص الواحد إلا إذا حظيت بالاتفاق بينهم.

الأمر الثاني: إن المصطلحات كانت مجرد ألفاظ عامة ومع مرور الوقت اتخذت دلالتها تتخصص بها دلالات علمية وفنية، فكل علم اصطلاحه الخاص، وهذه المصطلحات تدرك من خلال سياقاتها في المجال العلمي الذي ينتمي إليه، وهذا ما أوضحه الجرجاني في كلياته: «اتفاق القوم على وضع الشيء، قيل: إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد».[3]

كما هو ملاحظ في هذه التعريفات التي سوف نقدمها، وهي تصب مجملها في خانة الاتفاق والمواضعة، وما يمكن استنتاجه من هذين التعريفين الذي قدمهما الجرجاني، أن المصطلح إذا استعمله شخص ثم استخدمه شخص آخر، للدلالة على معنى جديد اتفقوا على دلالته الأولى، فالاتفاق ضروري بالنسبة للمصطلح.

---

[1]- الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت،ط4، 1998، ص 44.

[2]- محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف إ صطلاحات الفنون، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 81.

[3]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج3، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،دط،دت، ص 14.

إن تعريفات اللغويين العرب للمصطلح لا تختلف عن التعريفات الحديثة، فالشاهد البوشيخي يعرف المصطلح بأنه: «تلك الألفاظ التي تسمى مفاهيم معينة في أي علَم من العلوم، بأصنافها الثلاثة: العلوم الشرعية، والعلوم الإنسانية، والعلوم المادية في عصر من الأعصار، وفي أي مصر من الأمصار، ولدى أي اتجاه من الاتجاهات وفي أي تخصص من التخصصات ».[1]

ولا يبتعد مفهوم المصطلح عند علي القاسمي الذي أورده كالتالي: «اسم يطلق على مفهوم معين في حقل من حقول العلم والمعرفة، وقد يتألف المصطلح من كلمة أو أكثر».

أما عند علماء الغرب نجد (فيلبر) يعرف المصطلح بأنه: «رمزُ لغوي يتألف من الشكل الخارجي والتصور (هو معنى من المعاني يتميز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات) فكل من المصطلحات والتصورات وجود قائم بنفسه إذ أن قصر المصطلح على تصور ما عملية مقررة عمليا. ويظل هذا المعنى المحدد لصيقا به حتى وإن استخدم خارج النظام، ولهذا يعتمد المصطلح بشكل غير مباشر على نظام التصورات التي ينتمي إليه».[2]

من الواضح أن التعريف يرتكز على قضية هامة ألا وهي، الدلالة الموحدة للمصطلح حيث لا يمكن لأي مصطلح أن يعبر عن أكثر من مفهوم واحد، وهذا الهدف الرئيسي المرجو في علم المصطلح، فعلماء المصطلح لا يزالوا يدعون إلى تخصيص مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد، بمضمون واحد في مجال علمي.

وللمصطلح شروط منها: الدقة والخصوصية ومثل ما هو معروف، فإن الترادف والإشراك اللفظي من أخطر الظواهر التي تهدد علمية المصطلحات.[3]

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى تعريف أكثر شمولية ودقة، حيث أن المصطلح يمثل: «اللفظ أو الرمز اللغوي الدال على مفهوم معين في علم أو فن أو في علم ذي طبيعة خاصة»[4].

كما أن كلمة "مصطلح" الغربية قد تنازعتها دلالات عدة، ففي القانون المدني تعني: "الأجل" أي كل "حدث مقبل ومحقق".[5]

---

[1]- محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص 81.

[2]- المرجع نفسه، ص 82.

[3]-المرجع نفسه، ص82،بتصرف.

[4]- حامد صادق قنيبي: مباحث في علم الدلالة، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن،دط، 2005، ص 09.

[5]- ابتسام القرام: المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، البليدة،دط، 1998، ص 259.

كما تم استخدام الكلمة في القاموس الاقتصادي بمعنى"الأجل المحدد"حيناً(قرض لمدة محددة Term loan)[1] أو هو "المعدل أو النسبة" حينا آخر لمعدلات التبادل الدولي، نسب الاستبدال الدولي: trems of trade.[2]

وهذا يعني نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى رقم الواردات لأي دولة، إذن فالمصطلح (terme)

—بتحديد عام- هو "كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الواجهة داخل ميدان ما".[3]

وإذا كان اللغويين العرب قد اجتهدوا كثيرا للوصول إلى مفهوم دقيق للمصطلح وصناعته في العربية، فالمعاجم والموسوعات الغربية قد اعتنت بهذا المفهوم، فمن ذلك ما يعرفه أندري لالاند (André Lalande) أنه "مفهوم يتمخض لدراسة الألفاظ التقنية المتصرفة إلى علم من العلوم، أو فن من الفنون، أو حقل من الحقول المعرفية".[4]

كما أن هذا المفهوم في اللغات الغربية بعامة يتكون من عنصرين اثنين، وذلك كما يمثل في اللغتين: الفرنسية (terminologie)، والانجليزية (terminology).

فالمصطلح هنا مركب من عنصرين أولاهما (terme) الذي جاء في اللفظ اللاتيني (terminus) ومعناه "الحدّ". بالإضافة إلى اللاحقة الإغريقية "logos" الذي معناها (العِلْم): فهو يعني في اللغات الأوروبية بعامة "علم الحد" أي العلم الذي له القدرة على وضع حدود المفاهيم.[5]

يبدو أن في التأثيل المعجمي يوجد فرقٌ في الدلالتين العربية والأجنبية لمفهوم المصطلح، فالعرب أصاغوا للمصطلح مفهوما خاصا وعلى طريقتهم، في حين للغويين العرب وجهة نظر خاصة حول هذا المفهوم، ففي هذا الصدد يحاول الدكتور "عبد المالك مرتاض" سد الثغرات وإيجاد حل لهذا التباين والربط دلاليا بين هذين الطرفين فيقول: «... كأن المصطلح في أصله يعني اتفاق أناس على تخصيص لفظ ما لحقل معرفي معين يليق بالدلالة التي يودون الانتهاء إليها من أجل مصلحة يجنونها خلاف ذلك الاستعمال (...) ونلاحظ أن المصطلح في اللغة

---

[1]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص23.

[2]– المرجع نفسه، ص 23

[3]– علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص 215.

[4]– عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2010، ص 18.

[5]– المرجع نفسه، ص 19.

العربية لا يطابق مفهوم المصطلح في اللغات الأوروبية من حيث الاشتقاق والمعنى ولكنه يطابقه من حيث الوظيفة والدلالة».[1]

ومن خلال هذا القول نلخص إلى أن المصطلح في اللغة العربية هو الاتفاق والمواضعة، فمفهوم المصطلح في اللغة العربية لا يطابق مفهومه في اللغات الأوروبية، من حيث الاشتقاق والمعنى لكنه يطابقه من حيث الوظيفة والدلالة، لأن مفهومه في العربية مشتق من المصلحة لنزوعه إلى تحقيق ما فيه منفعة للناس في الحياة، أما في اللغات الأوروبية الغربية فمشتق من الحد لنزوعه إلى تحديد ووضع المفاهيم.[2]

ثانيا: نشأة المصطلح ومكوناته ووظائفه وأهميته:

أ- نشأة المصطلح:

من المعلوم أن حاجة الإنسان للاصطلاح كانت موجودة منذ الأزل وباعتبار المصطلحات مفاتيح العلوم وأدواتها، ولما لها من د ور فعال في العملية التواصلية في مختلف المجالات، وقد أدرك كل من اشتغل بعلم من العلوم أهمية الاصطلاح، فانصرف العلماء إلى وضع مصطلحات لتحديد أفكارهم وتجليه مقاصدهم، حيث كان للعرب دور بارز في وضع المصطلحات ومعاجم مختصة، ويصور لنا الجاحظ دور العرب في وضع المصطلحات فيقول: «وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهو اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع».[3]

فقد تفطن العلماء والمفكرين في البداية إلى أن الأحكام، التي جاء بها القرآن الكريم نزلت بألفاظ وعبارات ذات أصول لغوية معهودة، غير أن الاصطلاح الديني جعلها دلالات جديدة لم تكن للعرب عهد بها، فكلمة الصلاة كانت تدل على الدعاء وبعد مجيء الإسلام تطورت دلالتها وأصبحت تدل على ركن من أركان الإسلام.

وبتطور التصنيف في العلوم والمعارف المختلفة تطورت لغة الاصطلاح فأصبح لكل علم اصطلاحاته الخاصة به، مثلا أصبح لعلم الفقه مصطلحات خاصة به وكذلك بالنسبة لعلوم الحديث والتصوف، وغيرها من العلوم المتطورة والنامية، في ضوء ظهور تطورات وتحولات في مختلف مجالات الحياة، فالحاجة إلى هذه العلوم أعطى حاجة أكثر أهمية إلى ظهور الاصطلاح.

---

[1]- عبد المالك مرتاض: صناعة المصطلح في العربية/ مجلة اللغة العربية، فصلية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، عدد 2، ص 12.

[2]- المرجع نفسه ، ص 12 بتصرف.

[3]- محمد خميس القطيطي: أسس الصيا غة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص 84-85.

ونظرا للكم الهائل للمصطلحات، ونزوع طلبة العلم تلك الفترة إلى الدراسات الموسوعية، ازداد اهتمام العرب بالمصطلحات وكان لا بد لهم أن: «يضعوا لما استجد مصطلحات مستعينين بوسائل أهمها القياس، والاشتقاق والتوليد والترجمة والتعريب والنحت والدخيل».[1]

ومع ظهور الحاجة الملحة إلى ضبط هذه المصطلحات وبيان دلالتها في العلوم المختلفة، بدأ العرب يقرون «أن لكل علم اصطلاحًا خاصًا به»[2] وبذلك بدأ التأليف في الاصطلاح يظهر ويتطور مع مرور الوقت وقد بذل المتقدمون جهودا رائدة في هذا الشأن فعرفوا أن تطور العلوم والفنون يعني التطور الحي للغة ومفرداتها.

ب- مكونات المصطلح:

يتكون المصطلح من الشكل، والمفهوم، والميدان.

- الشكل:

يعد الوعاء اللغوي أي اللفظ/الألفاظ، وهو الذي يحمل المفهوم، ويدعى المصطلح المتكون من كلمة مصطلحا بسيطا وعندما يتكون من أكثر من كلمة يسمى مصطلحا مركبًا، حيث نمثل لذلك بمصطلح "البنية."

- المفهوم:

ويمثل الدلالة الذهنية التي يقصدها المصطلح، فمصطلح البنية مثلا مفهومه هو: «كل مكون من ظواهر متماسكة، يتوقف كل منها على ما عداه، ولا يمكنه أن يكون ما هو إلا بفضل علاقته بما عداه ».[3]

وتتجلى دقة المفهوم فيما يلي:

1- محدد وواضح المعالم الدلالية.

2- أن تربط بين الشكل الاصطلاحي والمعنى علاقة إشارية عرضية.

- الميدان:

وهو مجال النشاط الذي يستخدم فيه، لأن المصطلح الواحد يختلف باختلاف المجالات التي تستخدم فيها، فمجال مصطلح البنية هو: النقد البنيوي ولا تتأكد قيمته إلا بتحقيق ما يلي:[4]

---

[1] - المرجع السابق، ص 85.

[2] - المرجع نفسه، ص 85.

[3] - محمد بلقاسم: "المصطلح النقدي الأدبي- الإشكالية والتطبيق"، مجلة النص والناص، ع 04-05 أفريل، جويلية، 2005، جامعة جيجل، ص 14، 15.

[4] - صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992، ص 176.

1- التوحد: أي أن لكل مفهوم اصطلاحي شكلا خاصا لا يشاركه فيه أحد، كما أن لكل شكل اصطلاحي مفهوما واحدا لا يتعداه.

2- الشيوع: انتشار وذيوع المصطلح في ميدان استعماله لكي ينأى عن الذاتية.

إذن فالهدف من هذه الضوابط الصارمة دقة المصطلح وفعاليته في منهج الدراسة وتطور العلم، لكنه يبقى مرتبط بالبيئة التي ولد فيها وتحول عنها وانتقل إلى بيئات أخرى.

فالباحث عند عرضه للتعريفات لاحظ بأن اللغويين والنقاد المعاصرين وصل المصطلح عبرهم إلى أوج ازدهاره كما أنهم قاموا بضبط مفهومه ودقته، إذا كان لهذه المكونات بصمة لامعة في رقي المصطلح إلى أفق سمائه من التطور.

ج- وظائف المصطلح:

للمصطلح مجموعة من الوظائف بواسطتها يقوم الفعل الاصطلاحي، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

1- الوظيفة اللسانية:

نظرا للارتباط الوطيد بين الفعل الاصطلاحي واللغة،و البحث في جذورها المعجمية وتشعب آلياتها الاصطلاحية، و فهم التصورات المتجددة في مختلف العلوم والمعارف و التطورات التكنولوجية الحاصلة

2- الوظيفة المعرفية:

مما لا ريب فيه أن المصطلح هو الركيزة التي يرتكز عليها أي علم من العلوم المختلفة، فبالمصطلح يمكن أن نؤسس لأي نظرية علمية تطور مفهوم علمي، لذا أحسن علمائنا القدامى صنعا، حيث جعلوا من المصطلحات أوائل الصناعات.[1]

ولمكانته الكبيرة فقد أطلق عليه أحد الباحثين اسم الجهاز العصبي لأنه: «الجهاز العصبي من الكائن الحي عليه يقوم وجوده وبه يتيسر بقاؤه إذ أن المصطلح تراكم مقولي يكتنز وحده نظريات العلم وأطروحاته».[2]

فالمصطلح وطيد الصلة بالعلم فلا يمكن أن نفصل بينهما، فهما كالجسد والروح لأن: «بين العلم والمصطلح لحامًا هو كالتماهي الذي يقوم بين الدال والمدلول، وكل حديث عن المدلول في معزل عما يدلنا عليه، بل كل حديث عن علاقة الدوال بمدلولاتها إنما ينطوي على فصل بين المتلاحمات».[3]

---

[1]- محمد النويري: المصطلح اللساني النقدي بين واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، مجلة (علامات)، عدد خاص، م س، ص 249.

[2]- المرجع نفسه، ص 42.

[3]- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، دط،دت، ص 11.

والعلم الذي لا يقوم على مصطلحات خاصة به لا يسمى علما أبدا، ما أورده "محمد عزام" في كتابه "المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي": «إذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعد مفتاحه، فقد هذا العلم مسوغه، وتعطلت وظيفته»[1] ومصداقية أي علم لا تقوم إلا بتوفره على مصطلحات خاصة به.

3- الوظيفة التواصلية:

كما أن المصطلحات مفاتيح العلوم، فهي الدرب الوحيد الذي نسلكه للوصول للعلوم والمعارف، فمن البديهي أن تكون المصطلحات أداة للتواصل البشري. ومن المعروف أن الإنسان ومنذ وجوده على سطح الأرض وهو يستخدم اللغة في عملية التواصل وبالتالي فهو: «نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام وبدونه يغدو الفكر كرجل أعمى، في حجرة مظلمة، يبحث عن خطة سوداء لا وجود لها»(كما يقول المثل الانجليزي).[2]

ولغة الاختصاص لا تأخذ مكانتها وفاعليتها التواصلية خارج اختصاصها، فهي لغة نخبوية بامتياز فعامة الناس لا يفهمونها دليل ذلك الحكاية الطريفة التي أوردها أبو حيان التوحيدي في كتابه (الامتاع والمؤنسة): «وقف أعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب وأطرق ووسوس، فقال له: ما تسمع يا أخ العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا».[3] فهذه القصة الطريفة تبين لنا كيفية تحقيق المصطلح للوظيفة التواصلية، فالأعرابي هنا صدمته لغة الاصطلاح وإن عدم تحقيق الوظيفة التواصلية في هذا الموقف مرده إلى التعامل الساذج للأعرابي مع المصطلحات.

4- الوظيفة الاقتصادية:

إن للمصطلح وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، فيه يمكننا تخزين عدد هائل من الوحدات الاصطلاحية وذلك بالتعبير عن الحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم العلمية الكثيرة بالإضافة إلى الاقتصاد في الجهد والوقت واللغة، فالمصطلح من خصائص الإيجاز أي الاختزال اللغوي للوحدات المصطلحية.[4]

---

[1]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص 07.

[2]- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، ص 35، بتصرف.

[3]- أبو حيان التوحيدي: الامتاع والمؤانسة، ج1، اعتنى به وراجعه : هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ط1، ص 39.

[4]- يوسف وغليسي:إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص 44 بتصرف.

5- الوظيفة الحضارية:

لا أحد يفند أن اللغة الاصطلاحية عالمية بامتياز إنها ملتقى الحضارات الإنسانية المختلفة، والمصطلحات هي الجسر الذي يربط لغات العالم ببعضها وهذه الوظيفة تتمثل أساسا في عملية الاقتراض (emprunt) التي لا تخلو أي لغة في العالم منها.

حيث أن اللغات العالمية تقترض من بعضها البعض صفات صوتية تظل شاهدا على حضور لغة ما، يكون ذلك الحضور تاريخي ومعرفي وعلمي وحضاري في نسيج لغة أخرى وتوجد كذلك مصطلحات عالمية تأخذ صفة العولمة أي نجدها في لغات العالم كلها، وبالمصطلح تلتقي الحضارات المتعاقبة.[1]

د- أهمية المصطلح:

إن للمصطلحات أهمية كبيرة في ضبط دلالات الألفاظ وتحديدها، لذلك نجد العلماء القدامى والمحدثين قد اعتنوا به حيث صنف فيها المصنفون بما أفادوه من الترجمات عن اللغات الأخرى، إذ بلغت العربية قمة التقدم والازدهار في التعبير كل ما يستجد من النظريات العلمية والآراء الفلسفية، فالمصطلحات زبدة العلوم ورحيقها المختوم، وبالتالي تعتبر لغة الاصطلاح نقطة التقاء الثقافات الإنسانية وعاصمة العواصم (اللغوية المتباعدة، فما توفر من مصطلحات ناتج عن نضج المعارف والعلوم).

للمصطلح دور فعال في الحياة الإنسانية، لكونه ينظم التواصل فيما بينهم وفي مختلف العلوم والميادين والمعارف، فلا وجود لعلم من دون مصطلحاته التي تنظم مفاهيمه، فهي تعد جزءًا مهما من المنهج العلمي: «فهي تستحضر المعنى بأيسر وأسهل وسيلة، وتصل أهمية المصطلح إلى أن الباحث يستطيع أن يقيس تقدم الأمة حضاريا وثقافيا وفي شتى المجالات، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا، بإحصاء مصطلحاتها ومعرفة مدلولاتها بل يستطيع أن يقطع بوحدة الأمة الفكرية والسياسية من وحدة مصطلحاتها اللغوية في الإنسانيات والعلوم والتقنيات».[2]

وبالتالي فالأهمية التي يأخذها المصطلح تتأتى من قدرته على توضيح المفاهيم الجديدة، حيث تقوم بإغناء اللغة وتوسيع ميدانها وتسهيل التعامل معها، وتنمية المعارف والرقي والنهوض بالعلوم.

ولم يغفل العرب أهمية المصطلح، حيث قاموا بوضع دراساتهم بلغة علمية دقيقة مضبوطة، وكان ذلك مع ظهور اللسانيات المختلفة حول النص القرآني مع امتزاج مصطلحات العلوم في بداية الأمر، حيث ظهرت طبقة

[1]- المرجع السابق، ص 44 -45 بتصرف.

[2]- محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية، ص 87-88.

من العلماء اهتمت وعنيت بجوانب محددة منها، كما جاء في مجال البلاغة، وقد أثرت ظاهرة الإعجاز القرآني في قيام الدراسات البلاغية وصاحبها حاجة كبيرة لمصطلحات جديدة في البلاغة، استخلصت من البيئة المحلية[1] ومن ثقافات الأمم الأخرى، ونظرا لإدراك العلماء العرب الأهمية الكبرى للمصطلحات قام بعضا منهم بتسمية كتبهم بأسماء تدل على أنها مفاتيح علوم أساسية للدراسات العلمية لأنها: «ترسم معالمها وتوضح مبادئها وكل تطور في علم من العلوم لا بد أن يواكبه تطور في مصطلحاته نقلا واستنباطا»[2] فهي ترمي إلى استنتاج المصطلحات أو ثقلها في باب من أبواب العلوم المختلفة و هي تسهل التعامل مع المفاهيم الجديدة، التي لا تمتلك رموز لها في معاجم اللغة، واستيعاب تلك المفاهيم ودمجها مع الثقافة الجديدة.

كما تعتبر المصطلحات نتيجة خلق وإبداع واع، على عكس الكلمات التي يكون مصدرها واضحا بعض الشيء "ففي عدد من المجالات العلمية المحددة، كحقل النباتات والكيمياء مثلا"[3]، حيث يتم في هذا المجال خلق المصطلحات وفقا لخطة تستدعي تفكيرا نظريا، فإذا باستطاعتنا اكتشاف عدد من الإطرادات في نماذج تسمية المداخل المعجمية المرتبطة نصيا، فلنا القدرة على بناء قواعد للتسمية، أي أن يطبق في كل مجال علمي معرفي وإقامة قواعد وضوابط تتحكم في كيفية تسمية المفاهيم،فبواسطتها يمكننا الوصول إلى فهم هذه العلوم واستيعابها وحل رموزها والتوسع في استعمالها، حيث تقوم بحفظ منجزات العلوم لتنقل إلى الأجيال القادمة، وأضحى المصطلح علما يستدعي الكثير من الاهتمام، وأقيمت المجامع العلمية المتخصصة في كثير من دول العالم، والبنوك التي تخزن المصطلحات المستعملة في لغة أمة ما هي إلا مقياس رقيها، يقول أحد الباحثين: «يستطيع الباحث أن يقيس تقدم الأمة حضاريا ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا، بإحصاء مصطلحاتها اللغوية في الإنسانيات والعلوم التقنيات»[4] فقد قيل إن فهم المصطلحات نصف العلم، لأن المصطلح عبارة عن لفظ يعبر عن مفهوم، ومعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة.

ومن جهة أخرى فالمصطلح لازمة للمنهج العلمي، لا يستقيم هذا الأخير إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة، وقد تعاظم دور المصطلح وكثرت أهميته في المجتمع المعاصر الذي يوصف بمجتمع المعرفة أو المعلوماتي، كما أن الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتخذت شعارا "لا معرفة بلا مصطلح"، لأن عمليات الإنتاج والخدمات أصبحت ترتكز على المعرفة خاصة، المعرفة العلمية والتقنية، فالفضل يرجع إلى تكنولوجيا المعلومات

[1] – محمد خليل الخلايلية: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 20-19،بتصرف.

[2] – المرجع نفسه،ص 21.

[3] – خالد الأشهب : المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2011، ص 90.

[4] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،مكتب لبنان ،ناشرون بيروت،لبنان،ط1 ،دت،ص 265، 266.

والاتصال في تغيير الشركات وأدوات التصميم والإنتاج، حيث أخذت تصمم النموذج المختبري لمنتجاتها، وتجربته بالحاسوب قبل أن تنفذه في المصنع، فهي لم تعد بحاجة للقيام بكافة العمليات التصنيفية في مكان واحد وبصورة متتابعة، وإنما أصبح بالإمكان تكليف مجموعة من الشركات لتصنع الأجزاء المختلفة في آن واحد، ثم يأتي دور الشركة المنتجة بتجميع أجزاء المنتج وتسويقه، كما أدت هذه التطورات إلى الإسراع في التنفيذ، وتخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية، (ولهذا تعد النظريات الاقتصادية الحديثة المعرفة عاملاً داخليا يدخل بصورة مباشرة في معادلة النمو بعد أن كانت النظريات الاقتصادية القديمة المعرفة عاملا خارجيا، فكلما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع تحسن أداؤهم وارتفع مردودهم الاقتصادي، واللغة وعاء المعرفة والمصطلح هو الحاصل للمضمون العلمي في اللغة وهو أداة التعامل مع المعرفة).[1]

فالمصطلح أيضا هو لغة عالمية وأداة منهج علمي، لأنه يشكل لبنة النظرية العلمية، فهو على عاتقه تقع مسؤولية صقل البنية الذهنية للنص، والقدرة على الاختزال العلمي ولا يسمح بتسرب محتواه العلمي.[2]

هـ- آليات وضع المصطلح:

إن المصطلح هو أرقى ما تصل إليه اللغة في تشكيل مفاتيح علومها والتعبير عن مفاهيمها بطرق سليمة تجعل التفاهم ممكنا والتواصل سهلا، ولكي تكون هذه الوظائف المصطلحية مفيدة لابد من الوقوف على كيفية تشكيل المصطلح وطرق صناعته المختلفة من إحياء، اشتقاق، نحت، مجاز، تعريب، وترجمة.

1- الإحياء: يمثل الإحياء ظاهرة من الظواهر اللغوية التي عني بها الباحثون لأهميته في رفد اللغة العربية، حيث تكمن هذه الطريقة في الإفادة من التراث اللغوي الكبير للغة العربية، فهي طريقة تكاد تكون الأداة الأساسية المستعملة اليوم لوضع مصطلحات جديدة في اللغات الأوروبية عموما، فهم يرجعون إلى أصول اللغة اللاتينية أو اللغة اليونانية القديمة.[3]

كما عرف باحثون آخرون الإحياء (أو التراث) هو: «ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه»[4]

---

[1]- ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،ص 265، 266.

[2]- د.عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص 39.

[3]- أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص 06.

[4]- محمد لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية،دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع،المدينة الجديدة، تيزي وزو، الجزائر، دط 2012،ص 103 -105-106.

وكذلك رأى الدكتور أحمد المتوكل أن عملية تمحيص لفظ المصطلح القديم لمفهوم المصطلح الحديث: «ليس بالعملية الميسورة على الإطلاق، وأن ما يمكن أن يتوخى منها -نظريا- من فوائد غالبا ما يتقلب -في خضم التطبيق الفعلي- إلى مخاطر يمكن أن تصبح باعثا وجيها على تجنب استخدام المصطلح القديم في عملية الترجمة تجنبا كليا».[1]

إن الذين يقفون ضد هذه الطريقة في عملية وضع المصطلحات، ويميلون إلى تسميات أعجمية، فينقلونها على علتها بحروف عربية فهم يزعمون أن هناك ألفاظ عالمية تستعمل في كل البلاد وللرد على هذا التصور الخاطئ نورد رأي "أحمد الأخضر غزال" الذي لاحظ أنه يوجد أمام أسماء الأجسام الكروية الشكل التي تؤدى باللغة الفرنسية مثلا بـ: خمسة عشر لفظا كلمة عربية واحدة هي "الكرة" بينما توجد في اللغة العربية ألفاظا عديدة لتأدية هذه المعاني نذكر منها على سبيل المثال: البندق- الكبة- الكجة- البكسة- الدجة- السبحة- الكلّة- الكرية- الدحروجة- الخلكة- الكبكوبة ....[2] وفي هذا الصدد هناك أمثلة أخرى عديدة لا يسع المجال لذكرها.

2- الاشتقاق:

إن اللغة العربية لغة اشتقاقية بطبيعتها لأنه(الإشتقاق) من بين الآليات الأساسية في توليد ووضع المصطلحات وللاشتقاق تعريفات عدة سنحاول أن نذكر بعضها:

* فالاشتقاق «هو استحداث كلمة، أخذا من كلمة أخرى، وللتعبير عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذة منها، أو عن معنى قالبي جديد للمعنى الحرفي، مع التماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصلية، وترتيبها فيهما».[3]

والتعريف الثاني للاشتقاق الذي لا يقل أهمية عن الأول هو: «أن يستخرج كلمة من كلمة وأن يكون هناك تناسب بينهما في اللفظ و المعنى».[4]

وكما هو ملاحظ أن اللغة العربية استفادت عبر تاريخها الطويل من الاشتقاق فتكونت ألفاظ جديدة أغنت قاموس اللغة العربية فهناك من يعتبر الاشتقاق من أولى الطرق اللغوية التي يجب أن نخضع لها في وضع المصطلحات.

[1]- أحمد المتوكل: استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة -اللسانيات الوظيفية نموذجا- مجلة (المناظرة)، م.س، ص 86.

[2]-ينظر لعبيدي بو عبد الله :مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 105-106.

[3]- محمد حسن حسن جبل: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006، ص 10.

[4]- محمد طبي: وضع المصطلحات، طبع المؤسسة الوطنية لفنون المطبعية، الجزائر، د.ط، 1992، ص 41.

3- النحت:

يعد النحت من أهم الآليات في تكوين المصطلحات العلمية وتنميتها، فقد عرفه ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة: «النحت أو الاشتقاق الكبار لدى آخرين» مصطلح وثيق الصلة لدلالته اللغوية الأولى حيث أن: «النون والحاء والتاء كلمة تدل على النجّر شيء وتسويته بحديد، ونحت النجار الخشب، ينحِتها نحتا (...)، وما سقط من المنحوت نحاتة».[1]

والنحت «نوع من الاشتقاق، وهو دمج كلمتين أو أكثر للحصول على كلمة، شريطة أن يكون هناك تناسب».[2]

وللخروج من مشكلة التعريف نذهب في تصريف مصطلح مذهب يرى بأن «النحت هو أن تعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كل منها أو من بعضها حرف أو أكثر وما تدل عليه من معان»[3].

وقد وافق معجم اللغة العربية بالقاهرة اللجوء إلى النحت عند الضرورة العلمية . ومن الألفاظ التي لقيت قبولا واستخداما واسعا في اللغة العربية مصطلحات: برمائي، رأسمالي، كهرومغناطيسي إلى جانب عدد من المنحوتات الإنجليزية التي دخلت إلى اللغة العربية مثل: تكنوقراط، حكومة تكنوقراطية، ديمقراطية، بيروقراطية.

4- المجاز:

يشكل مصطلح المجاز جزءا هاما في ثراء اللغة ونمائها وهو وسيلة جيدة في زيادة الرصيد المعجمي، فالمجاز «لفظ يستعمل في غيرها ما وضع إليه، وكثير من المستحدثات توضع المجاز للحاجة إليه، ولكن بمرور الزمن هناك ما يبقى وهناك ما يندثر».[4]

وهناك من يحذر في التمادي إلى الركون إليه قصد الصياغة الاصطلاحية، دون ترو واحتياط، وقد يوقع الاشتراك اللفظي الذي هو مدعاة للالتباس والخلط حيث تتعدد مدلولات المصطلح الواحد وتختلف بين قديمها وحديثها[5] ومثال ذلك قولنا: عظيم: تطلق مجازا على الرجل الشهم.

5- التعريب:

يرتبط التعريب بالترجمة لأنهما يتعلقان بنقل العلوم الأجنبية إلى اللغة العربية، فالتعريب كما جاء في معجم

---

[1]- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ت، ج 5، ص 404.

[2]- محمد طبي: وضع المصطلحات، ص 41.

[3]- ينظر،لعبيدي بو عبد الله : مدخل إلى المصطلح والمصطلحية، ص 124.

[4]- محمد طبي: وضع المصطلحات، ص 41.

[5]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84-85.

الوسيط «صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية»[1] فالتعريب ظاهرة من ظواهر التقاء اللغات بالتقاء أهلها، بطريقة مباشرة كالحرب والاحتلال، أو بطريقة غير مباشرة كالإعلام والتجارة والاتصال بوسائل حديثة، كالهاتف والشبكة المعلوماتية والتلفاز.

ولا يختلف الاثنان أن التعريب جزء من معادلة مهمة، تكوّن أطرف الحضارة والتمدن، ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم. وعن طريق التعريب تتناسق الأفكار، والمعطيات العلمية والتيارات الأدبية والفلسفة والإيديولوجية، وجمعها إلى بعض لتكون في نهاية المطاف فكرا، أو مصطلحا متقاربا إن لم يكن واحد.

6- الترجمة:

مما جاء في تعريف الترجمة أنها« إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها بخلاف التفسير».[2]وللترجمة دور هام وحيوي في نقل المعرفة الإنسانية لكونها أداة فاعلة في عملية التواصل مع الثقافات الأخرى وناقلا معرفيا لمنجزات العصر الثقافية والعلمية ، وأحيانا تتحول أهمية هذه الترجمة إلى عكس هذه الوظائف، وهو ما يبدو واضحا وجليا في شأن المصطلح العلمي العربي، وخاصة المصطلح اللساني، الذي تكون فيه أسباب تعدد المصطلح المترجم إلى المفهوم الواحد إلى عملية الترجمة.

وقد انعكس هذا التعدد على دواعي الإرباك، في البحث العلمي وعصور التواصل بين العلماء العرب، وأدى بهم إلى العديد من المزالق،وقد وقفت الترجمة عائقا أمام تأسس علم مصطلحي عربي قادر على مسايرة التطور العلمي الدولي.[3]

ومن جهة أخرى نجد أن الترجمة تعزز التطور العلمي للأمة وتوسع آفاق البحث، فحركة الترجمة في الوطن العربي لا تزال ضعيفة دون المستوى المطلوب، فوجود مراكز هنا وهناك لا يمكنه أن يساهم في إحداث حركة ترجمية قوية، تقيد الأمة من خليجها إلى محيطها.

7- التوليد والاصطلاح:

إن ظهور تسميات جديدة نتيجة لظهور مفاهيم جديدة، حيث تأخذ صورا وأشكالا في نسق لغوي محدد، ينتمي إلى حيز اجتماعي قام بإيجاد وخلق هذا المفهوم الجديد، فالتوليد باعتباره نشاطا لإبداع التسميات الجديدة، يفرض بالضرورة نفسه في المجالات المختصة، حيث يقتضي ظهور المفاهيم الجديدة إبداعا معجميا.[4]

---

[1]- إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط (1-2)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بيروت،ط2،د.ت، ص 87.

[2]- محمد لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 115.

[3]- د.خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان الرباط، ط1، 2013، ص 75.

[4]- خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص 95.

ويحتوي التوليد الاصطلاحي على نوعان اثنان: فالنوع الأول يتحقق لما تكون لنفس المفهوم تسمية أو عدة تسميات أخرى مختلفة، والذي يحدث صعوبة في التواصل، أما النوع الثاني فيتحقق عندما لا تتوافر بلغة مختصة التسمية الضرورية للتعبير عن مفهوم ما أمكن، ففي الحالة الأولى من الضروري تبسيط مختلف الصور وتقليصها وهذا لضمان تواصل دقيق، أما في الحالة الثانية لا بد من خلق صور جديدة للتسمية و التعبير عن مفهوم جديد.

اعتمد التوليد في السنوات الأخيرة على البحث التطبيقي، حيث أصبح مفهوم التوليد معقدا، وهذا بسبب العلاقة بين ظاهرة الإبداع اللغوي والمعاجم وإبداع المصطلحات لتسمية مفاهيم جديدة في الأوساط التقنية والعلمية خاصة، بالإضافة إلى سياسة تطويع لغة ما الدالة على مفاهيم علمية، ومن البديهي أن تكون اللغة العربية لغة غنية بالمصطلحات المشتقة لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية بامتياز على عكس نظيراتها الأوروبية التي هي لغات في معظمها إلصاقية، ونضرب أمثلة على بعض الألفاظ العربية التي لم تكن تدل على مذاهب موجودة من قبل مثال ذلك كلمة "الجبرية" خلاف القدرية ومنها كلمتا طفيلي – عبقري...[1]

هناك آليات أخرى اصطلاحية لم نتطرق لها بالتفصيل إما لأنها لم تستخدم بكثرة من طرف اللغويين أثناء عملية وضعهم للمصطلح ،أو أن الحديث عنها هو من تحصيل الحاصل الذي هو عملية الوضع أو ما يطلق عليه بالارتجال.

8- الوضع: الارتجال

كما عرّفه أحد اللغويين بأنه "اختراع كلمة لم توجد من قبل"[2]

وهذه الآلية ينظر إليها الباحثون المحدثون بالتفاهة لأن أهمية الوضع في تنمية اللغة في تناسب عكسي مع اللغة أي كلما كانت اللغة أصغر عمرا أو أحدث نشأة ازدادت أهمية الوضع وتمثل هذه الآليات مصدرا من مصادر اللغة العربية وكيفية نموها وتطورها المصطلحي والمعجمي.

ثالثا: شروط المصطلح ودور المجامع اللغوية في وضع المصطلحات وتوحيدها:

1- ضوابط وشروط المصطلح:

منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض واللغة تؤدي وظيفتها الأساسية المتمثلة في عملية التواصل، ولهذا شهدت اللغة العربية عبر تاريخها الطويل محاولات جادة قام بها بعض العلماء والمختصين في هذا المجال، فكان لهم دور كبير في مهمة البحث والتنقيب عن المصطلحات الخاصة بكل حقل معرفي، وكان من أولوياتهم الضرورية وضع

1- لعبيدي بو عبد الله،مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 110، بتصرف.

2- ينظر،يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 104.

أسس وضوابط دقيقة لوضع وتوليد المصطلحات حيث تراعي أصول اللغة العربية وقواعدها الصرفية والنحوية والدلالية، إذ لا يمكن لأي لفظ أن يكون مصطلحا إذا توفرت واشتملت على مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها عند بناء أي مصطلح.

لابد للمصطلح أن يكون مقبولا ومتفقا ومتواضعا عليه حيث «أن اتفاق العلماء على المصطلح شرط لا غنى عنه، ولا يجوز أن يوضع المعنى العلمي الواحد لأكثر من لفظة اصطلاحية، فالمصطلحات لا توضع ارتجالا فلا بد لكل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلولها اللغوي أو مدلولها الاصطلاحي».[1]

والملاحظ هنا أن وضع المصطلح ليس بطريقة عشوائية على الإطلاق، وليس من هب ودب يضع المصطلح وكما هو معروف يجب مراعاة المطابقة بين الدال والمدلول وأن يكون ذلك المصطلح وافي وكافي لفهم ذلك المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح ذاك.

وبهذا نجد مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام 1981 يضع مجموعة من المبادئ والأسس وتتمثل فيما يلي:[2]

1- ضرورة وجود مناسبة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي.

2- مصطلح واحد للمفهوم العلمي أي ذي المضمون الواحد داخل الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد دلالات المصطلح الواحد في الحقل الواحد.

4- إحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

6- تفضيل الصيغ الجزلة الواضحة.

7- تفضيل الكلمة الدقيقة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي عن المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي.

8- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات علمية خاصة بهم معرّبة كانت أو مترجمة وهناك بعض الأسس التي اقترحها اللغوي النمساوي نوردها فيما يلي:[3]

1- أن يعبر المصطلح عن المفهوم بشكل واضح ومباشر.

2- أن نضع في الاعتبار البناء الصوتي والصرفي للغة المنقول إليها المصطلح.

3- أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق ما أمكن ذلك.

1- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في القديم والحديث، دار صادر، بيروت، ط1، 1991، ص 7-8.

2- إبراهيم أحمد ملحم: الخطاب النقدي قراءة التراث، عالم الكتب الحديث، ط1، 2007، ص 15-16.

3- سعد بن هادي القحطاني: التعريب ونظرية التخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002، ص 90.

4- أن نتجنب التكرار قدر الإمكان.

5-أن يعبر المصطلح عن معنى واحد فقط وتكون دلالته واضحة، حتى وإن كان خارج السياق.

6- أن يكون المصطلح قصيرا ما أمكن ذلك .

نرجع ونؤكد أن أهم وجوه تطوير اللغة العربية في نظر المختصين،كما أشرنا سابقا لطرق وضع المصطلحات أن التوليد يعتبر من أهم الآليات التي تساهم في وضع المصطلح وهذا لتراثية هذه الآلية،ومن ثم قد وضعت مبادئ وأسس للتوليد نذكر منها:[1]

1- مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينهما وصولا إلى المصطلحات.

2- مبدأ الاتساق أي أن يعبر المفهوم الواحد عن المصطلح الواحد وأن يعبر المصطلح عن المفهوم الواحد.

3- مبدأ الاقتصاد في اللغة تحقيقا للسهولة في الأداء.

وبالرغم من هذه المبادئ والأسس إلا أن الإشكال يظل قائما،وذلك لأن هذه المبادئ تبقى مجرد توجهات وإرشادات على الورق بين طيات الكتب لم تطبق هذه الأسس،وهذا راجع إلى عدم وجود التزام لتطبيق من طرف المختصين فكل له نظرته وفكرته التي يرى مصلحته فيها، وللنهوض بالمصطلح من هذه الأزمة التي يتخبط فيها يجب تطبيق هذه المبادئ التي تم ذكرها بكل صرامة وجدية ملزمين من طرف الجميع.

2- المجامع اللغوية وتوحيد المصطلح:

لقد نجمت عن الجهود المتفرقة وخصوصا الفردية منها، مشكلات عويصة نادت بضرورة إنشاء هيئات متخصصة تعمل على تقويمها، وتوحيدها للحصول على ترجمة سليمة وانتقاء مصطلح واحد مناسب لمصطلح أجنبي واحد، وبالتالي الحد من الازدواج المصطلحي،حيث تم تأسيس المجامع اللغوية أساس لهذا الغرض، فإلى أي مدى يمكن اعتبارها قد وفقت في تحقيق وظيفتها؟ وهل هي حقا البديل الذي سيغنينا عن مراجعة النص الأصلي والاكتفاء بالنص المترجم؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة حين نتطرق إلى المجامع اللغوية وأهم القرارات التي تصدر عنها.

إن المجمع هو: «هيئة رسمية تظم جماعة من العلماء والأدباء وأهل الاختصاص لتعمل في سبيل رفع المستوى اللغوي والأدبي والفني في بلد من البلدان وهي تنشط المادة حسب النظام المقرر لها، وتتفرع إلى أقسام موزعة على الأعضاء حسب العلوم والتقنيات التي برعوا فيها ».[2]

---

[1]- محمد أمهاوش : قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2010، ص 6-8.

[2]- عبد القادر شاكر: المجامع اللغوية في تحديد المصطلح، مقالة في مجلة المعتمد في الاصطلاح، ع 5، تلمسان، 2006، ص 97.

فهذا المجمع قد يوضح لنا ما مفهوم المجتمع وما هي وظيفته وكيف يعمل فإذا أخذنا به، يمكن اعتبار مشكلة الازدواج المصطلحي قد حلت وأصبح أن نقرأ أي كتاب دون العودة والحاجة لنص أصلي، أم أن قرارات هذه المجامع كفيلة بتوصيل الرسالة كاملة، أحقا توصلت المجامع إلى هذا الحد من الكمال؟ إن ما سنتطرق إليه سيوضح لنا الإجابة عن هذا السؤال تلقائيا؟

تتفق بعض المجامع على بعض القرارات وهي:

«- تفضيل المصطلح الغربي على المعرب، وعدم اللجوء إلى التعريب إلا إذا تقدر وجود مصطلح عربي.

- اختيار المصطلح العربي القديم الحديث.

- تجنب استعمال اللفظ العربي الواحد لأكثر من دلالة اصطلاحية واحدة.

- شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع».[1]

وهناك مجموعة من المجامع اللغوية ونذكر منها على سبيل المثال، مجمع اللغة بدمشق الذي تم تأسيسه عام 1919 م، والمجمع العلمي العراقي في عام1947م، مجمع اللغة العربية في الأردن الذي تأسس عام 1976 م في حين مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد تأسس عام 1932 م،حيث اتحدت هذه المجامع اللغوية والعلمية فيما بينها، لتنسيق جهودها وتجميع أعمالها، والتنسيق سبيل إلى توحيد المصطلحات وما جعل الأمر أكثر يسرا هو كون اللغة العربية لغة موحدة لدى هذه المجامع.[2]

أ- المجمع العلمي العراقي:

نشأ المجمع عام 1947م واستفاد من التجارب السابقة لكل من مجمع سوريا ومصر، ويقوم على منهج وهو:

- تفضيل المصطلح العربي على المعرب، وعدم اللجوء إلى تعريب المصطلح إلا إذا تعذر وجود مصطلح عربي.

-الإفادة من الألفاظ العربية القديمة.

- تجنب الألفاظ الغربية منها.

- إدراج مصطلح واحد فقط في مقابل كل مصطلح أجنبي ذي مفهوم واحد.

- تجنب استعمال اللفظ العربي الواحد لأكثر من دلالة اصطلاحية واحدة للسامع، ويصعب وضع قواعد ثابتة له.[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص 101-105.

[2]- سالم العيس: الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية،دراسة منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،دط،1999، ص 100.

[3]- محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث،إتحاد كتاب العرب،دمشق ،دط،1998،ص178

كون المجمع لجانا أوكلت إلى كل منها مهمة الاهتمام بفرع من العلوم الحديثة باشتراك خبراء من الأساتذة العراقيين في ميادين اختصاصهم، حيث وظفوا لذلك أحدث المعاجم العربية المتخصصة والحرص على الاستفادة من التراث العربي، ومن ثمة عرض جهود كل لجنة على أعضاء المجمع فيبدي كل عضو رأيه، وتحصلوا جراء ذلك على كم هائل من المصطلحات.[1]

ب- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

صدر مرسوم بتأسيس مجمع اللغة العربية الملكي عام 1932م وتتمثل فيما يلي:

- الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وجعلها ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وبالتحديد في المعاجم ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.
- وضع معجم تاريخي للغة العربية ونشر أبحاث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولها.
- البحث عن كل ما من شأنه ترقية اللغة العربية ثم أطلق عليه اسم مجمع فؤاد الأول للغة العربية بموجب المرسوم الملكي لسنة 1940م، ومن ثمة أصبح اسمه مجمع اللغة العربية سنة 1955 م.[2]

أما فيما يخص منهجية المجمع فهي:

أن تنظر كل لجنة من خبرائها في الألفاظ العلمية التي تأتيها من الجامعات المصرية، أو الدلالات الحكومية، أو الخبراء أنفسهم، أو من الجماعات والأفراد.

- تضع ما تراه من الألفاظ العربية مقابل الألفاظ الانجليزية أو الفرنسية.
- تعرفها بالعربية تعريفا علميا وتشرحها.
- يبعث بها المجمع إلى أعضائه وإلى العلماء الاختصاصيين لمعرفة آرائهم وتنظر اللجنة في هذه الآراء.
- يتم عرض هذه الألفاظ على مجل المجمع الشيوعي لتناقش فيها أعضاؤه.
- بعد استقرار رأي المجلس على جملة منها تعرضها إدارة المجمع على المؤتمر السنوي.
- تنشر في مجلة المجامع ويترك مجال ستة أو أكثر ليبدي العلماء رأيهم فيها.
- تصبح المصطلحات مقبولة نهائيا بعد مرور مدة كافية على نشرها.[3]

فهي مجهودات يشكر عليها أصحابها، إلا أن هناك ما أثار الانتباه وهو أن المجمع بعد نشره للمصطلحات، التي أقرها المؤتمر السنوي في مجلة المجمع، يُترك مجال سنة أو اكثر لإبداء العلماء العرب رأيهم فيها

[1]- ينظر المرجع السابق، ص 180.

[2]- المرجع نفسه، ص 129.

[3]- ينظر: محمد على الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 131-132.

والسؤال المطروح هنا: إذا لا يتم الاتفاق على مصطلح أو عدة مصطلحات من طرف العلماء، هل يمكن أخذ طلبه بعين الاعتبار؟ وهل يمكن إيجاد بديل لهذا المصطلح أو إلغاؤه؟ مع الإشارة إلى أن المصطلحات قد تم نشرها ما يعني أنها ستتداول،لنفترض أن ذلك سيتم، كم نستغرق من الوقت لكي نقف على مصطلح ما؟ مع الإقرار أن العالم لا ينتظر حتى نستقر على رأي لمواصلة المسيرة، بل على عكس ذلك فالكم الهائل من المصطلحات التي تطرح على الساحة في انتظار مقابلات عربية لا تعد ولا تحصى.

والملاحظ أيضا أن معرفة آراء العلماء قبل تثبيت المصطلح،فهذا المجمع أنشأ خاصة لجمع الجهود وتوحيد المصطلحات، إذن فهو يحتكم إلى آراء العلماء وهؤلاء الأفراد، مما سيؤدي إلى بناء إشكالية الجهود الفردية التي تعد في أعلى قائمة الأسباب المؤدية إلى الازدواج المصطلحي، فكان لا بد من هذه المجامع الأخذ بتوفير مصطلحات موحدة تساعد في تطوير العربية وتوحيدها في جميع الأقطار العربية.

من المفروض أن المجامع تقر بالمصطلح عندما يكون جاهزا للتوظيف من طرف الباحثين والدارسين، لأن دورها يتمثل في توحيد المصطلحات وتقديمها جاهزة إلى المستخدمين دون الاتكاء على مواقف الأعضاء غير مشاركين في المجمع، كما أن انتظار مدة من الوقت لقبول مصطلح ما، يؤدي بالضرورة إلى تأخير البحث وهذا من أهم المشكلات التي تعاني منها المجامع.

ج- المجمع العلمي العربي بدمشق:

تأسست اللجنة الأولى للترجمة سنة 1918م، ثم أصبحت ديوانا للمعارف سنة 1919م، والتي تسهر على صرف النظر في أمور المعارف والتأليف وإنشاء دار آثار والاهتمام بالمكاتب ومن ثمة تحول هذا الدراسات إلى مجمع علمي في سنة 1919م ويتضمن ثمانية أعضاء ورئيس، واهتم بإصلاح اللغة ووضع ألفاظ للمستحدثات العصرية وتنقيح الكتب وإحياء أهم ما في التراث، وألف المجمع لجنتين: لجنة لغوية أدبية أوكلت إليها مهمة البحث في لغة العرب وآدابها وطرق ترقيتها.

أما اللجنة الثانية (لجنة علمية فنية) ويتجلي دورها في أنها مقتصرة على البحث في توسيع دائرة العلوم والفنون في سوريا، فالمجمع قد مر بعدة تسميات وألحق بمؤسسات متعددة حتى سنة 1960م، حيث صدر المرسوم الذي قضى بإنشاء مجمع اللغة العربية بدمشق[1]،لما تم تأسيس الحكومة العربية رأى رؤساء الدواوين ضرورة إيجاد كلمات وأساليب إدارية عربية جديدة، رغبة منهم في أن ينتزعوا عن لغتهم عجمتها وركاكتها، فقاموا بإرسال رغبتهم إلى المجمع، فأعادوا النظر في كلمات وتعابير وردت إليه من مجالات مختلفة، فأبقى على ما كان صحيحا

[1]- ينظر: محمد على الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 110-111.

منها، وعدل بعضها، أما بعضها فبدلها كليا، فجمع ما يمكن نشره في المجلة وعرضه على رؤساء الدواوين ورجال الصحافة ليبدوا رأيهم فيه، فما قام به البحث عن الكثير من الألفاظ المتداولة في الدوائر الحكومية وتقدير الفصيح فيها بالعودة إلى أمهات الكتب، وهذا بطبيعة الحال، سيستغرق وقتا ليس بالقليل.[1]

يرى محمد علي الزركان أن: «كثيرا من التسميات الجديدة اختارها المجمع ليست أفضل من التسميات القديمة ولا أكثر دلالة منها على المدلول، بل يمكن القول إن كثيرا من التسميات التي يظن أنها أصح من سابقاتها لأن الناس ما ألغوا استعمالها بل استثقلوها».[2]

أما «مجمع اللغة العربية بدمشق على الرغم من قلة جهوده المصطلحية، فقد خدم أعضاؤه التعريب بمفهومه العام بشكل فردي في مؤلفاتهم الجامعية، لا لأنهم انطلقوا من مقررات مجمعية، بل لشعورهم الوطني والقومي بضرورة تطبيق التعريب في التعليم العالي ليكون علميا لا نظريا».[3]

ويلاحظ المجمع «أن يؤدي المعنى الواحد بلفظ واحد، وأن يكون هذا اللفظ صالحا للاشتقاق وبالنسبة إليه، ويكره ترجمة المصطلح الأجنبي بجملة أو بلفظين شبه مترادفتين، ويشترط في المصطلح العربي أن يكون واضحا دقيقا (...) لأن لغة العلم تتنافى مع الغموض والإبهام، كما تتنافى مع المجاز والاستعارة والسجع والجناس، ويدعو إلى تجنب الابتدال والغرابة (...) و يسلم بأن يختص كل علم بمصطلحاته، وأن يستعمل اللفظ الواحد أحيانا في معان مختلفة باختلاف العلوم، ولكنه يتشدد في أن توحد المصطلحات المشتركة التي لا تتغير دلالتها من علم إلى علم»[4] ،غياب التنسيق بين هذه المجامع ناتج عن عدة مصطلحات، فكل يعمل على حدى باستقلالية، إن المجمع لا تغدو أن تكون جهودا فردية مختصة تحت لواء المجامع، وبالتالي لم تتوصل إلى حل الإشكال، وإن ضعفت وسائل النشر أدى إلى عدم وصول ما تنتجه للقارئ بالإضافة أنها تفتقر إلى غياب برنامج منظم تعرف بواسطته إنجازاتها. إلى جانب ذلك: "غياب صيغة التزام وإلزام بما تقره المؤسسات المصطلحية".[5]

ضف إلى ذلك مشكل التعريب يظهر بدوره على مستوى المجامع وهو الاختلاف في الطريقة التي يتم فيها، نقل المصطلح الأجنبي، فبعضها يعربه والبعض الآخر يترجمه، مما يؤدي إلى تعدد المصطلحات الموضوعة كمقابل للمصطلح الأجنبي الواحد، وبالتالي ظهور ما يسمى الازدواجية المصطلحية، ومن بين هذه العراقيل التي

[1]- المرجع السابق، ص 120.

[2]- محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 119.

[3]- المرجع نفسه، ص 135.

[4]- ينظر: محمد على الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 135.

[5]- صالح بلعيد: مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أم الاستعمال، مقالة في مجلة اللسانيات، مجلة في علوم اللسان وتكنولوجياته، ع 8، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، 2003، ص 69.

تعاني منها اللغة العربية، فأعضاء المجامع أول من يشتكي من هذه الوضعية، ويذكر في هذا الصدد عضو من مجمع عمان وهو "إسحاق الفرحان" حين قال :«نحن في أشد الحاجة إلى التنسيق الكافي بين المجامع اللغوية في البلدان العربية من حيث توحيد المصطلحات، وتبادل الخبرات ... فحبذا لو يكون ثمة تنسيق كافي بين المجامع اللغوية، لدراسة هذه المشكلات»[1].

من الواضح أن المجامع اللغوية وضعت للحد من اضطراب المصطلح واختلاف ترجمته وتعريبه لكن هي في الحقيقة غير ذلك، لكونها تحمل بداخلها نزاعات وخلافات كثيرة، والمجمع يحتوي أفراد وكل فرد يعمل بشاكلته عن الآخر، ويأخذ من لغة وثقافة مختلفة عن الآخرين وعندما يتناقشون، لا يتفقون لرغبة الجماعة في المستوى النظري، أما على المستوى التطبيقي فقد يوظف مصطلحاته الخاصة، ويمكن الإشارة إلى هذه النقطة من خلال ما حدث في الندوة التي نظمتها الجامعة التونسية (13-19 ديسمبر 1978م)، حيث تم الاتفاق على مصطلح اللسانيات على أنه أيسر وأقرب إلى روح العربية، وافقوا جميعا وسارع المغاربة إلى التوحيد، لكن المشكل أنهم، ومع إسهاماتهم في انخراطهم في ميثاق التوحيد إلا أنهم اكتفوا بالتأكيد النظري ،إذ أن أول من نشره "تمام حسان" بعد الندوة هو "الأصول" حيث أشار في هامش الصفحة 255 إلى ما يلي: «في الندوة التي عقدت في تونس (...) جرى الاتفاق بين الحاضرين من المشتغلين بالدراسات اللغوية على تسمية علم اللغة باسم اللسانيات، غير أنني أفرق هنا بين مصطلحات جرى استعمالها فعلا على أقلام المؤلفين لأوضح الفارق بين كل منها (يعني على اللغة وفقه اللغة). من هنا احتفظ مؤقتا بمصطلح"علم اللغة"».[2]

أشارت إلى كلمة "مؤقتا" لا يعبر في شيء، فالكتاب ينشر ويتداول، فيكون للمصطلح الأجنبي (linguistique) أكثر من مقابل عربي وهذا مناقض لما جاء في توصيات المجامع، من أن المصطلح الأجنبي الواحد لا يقابل بأكثر من مقابل عربي واحد.

فعين المشكل هنا هو عدم توحيد الجهود في سبيل النهوض باللغة العربية والعمل على ازدهارها، والوصول بها إلى مراتب اللغات الأخرى. كما أن هناك قضية مطروحة وهي الجمع بين الترجمة والتعريب لأنه يوجد من يعرب سوابق الكلمة الأجنبية ولواحقها أو ما يسمى بـ "préfixes et suffixes" حيث يترجم الأصل، كما هو الحال في كلمة "idéologie" فعرب اللاحقة "logie" بـ"جيا" وترجمت "ideo" بـ"فكر"، فكان كالتالي: "idéolgie": فكرولوجيا.

[1] - إبراهيم الحاج يوسف: دور المجامع اللغوية العربية في التعريب ،سلسلة الرسائل الجامعية، 7، ص 253.
[2] - عبد السلام المسدي: اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، مجلة العربي، ج2، ص 33-34-35.

ولا ننكر فضل المجامع اللغوية وحتى الجهود المبذولة للقيام والنهوض باللغة العربية إلى أعلى مستوياتها من اللغات الأخرى، وأنه لمن الواجب الإشادة بجهودها في وضع المصطلحات وتوحيدها، ضف إلى ذلك العمل على نشر البحوث التي تتناول تسمية المصطلحات وتعميمها ومراقبة استخدامها، لأنها تلعب دورا فعالا في المحافظة على اللغة العربية، مع عدم إغفال المشاكل والاعتراف بها يعد قفزة نوعية نحو التغيير.

3-توحيد المصطلح:

لقد أدى الاتساع الذي عرفته العلوم والفنون وتعدد مصادرها إلى توحيد المصطلح، حيث تراكمت الترجمات العلمية التي قام بانجازها العديد من الباحثين ومن عدة لغات دون الارتكاز على أية ضوابط وقواعد، وهذا ما انجر عنه عدة تسميات للمادة العلمية نفسها، أدى ذلك إلى الغموض في المصطلح العربي، حيث أضحت اللغة العربية على أثره كأنما هي عدة لغات، وتم اكتشاف الوضع من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية التي عقدت وذلك للتوصل إلى سن قواعد وشروط لتوحيد المصطلح.[1]

ويعنى بتوحيد المصطلح: «اتفاق أو تواضع على استعمال مصطلح بعينه دون غيره للدلالة على مفهوم معين في مجال علمي محدد داخل لغة واحدة».[2]

إن تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد يؤدي بالضرورة إلى خلق إرباك ينقلب سلبا على استيعاب المعارف، لذلك فتوحيد المصطلح أمر ملح لا بد منه خاصة إذا تعلق الأمر بالمصطلحات العلمية، ومن مظاهر التعدد المصطلحي عند العرب عدم توظيف مصطلح واحد للدلالة على مفهوم واحد حيث تشكو بعض المؤسسات التقنية والصناعية العالمية التي لها علاقات مع العالم العربي المستهلك، من عدم توحيد المصطلحات في الوطن العربي، لأنها تحرص على مخاطبة السوق العربي، وتريد مصطلحات موحدة للاستخدام والتعامل، لأنها تستخدم الترجمات الآلية والفورية التي يهمها المصطلح الموحد، إذ يوقعها التشتت في الخلط والاضطراب.

إن التعدد المصطلحي سببه غلبة الجهود الفردية، حيث لا يبحث الواحد في جهود من سبقه، ويضع المصطلح الذي يراه ملائما، مما ينجم عنه نزعة التعصب، إذ كل واحد يحاول فرض ما توصل إليه دون الاهتمام بمدى توافق ذلك المصطلح مع المصطلح الأجنبي المنقول عنه، ضف إلى ذلك التنسيق بين مختلف الجهات العربية المهتمة بالترجمة، من مجامع وهيئات، كما أن النقل يكون بالارتكاز على مناهج عدة، والسؤال المطروح هنا، هل

---

[1]- ينظر: محمد على الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 137.

[2]- أعضاء شبكة تعريب العلوم الطبية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية فاس، 2005، ص 143.

استطاعت المجامع العربية من تنسيق المصطلحات وتوحيدها؟ أم أن هناك عوائق ستقف حائلا دون تحقيق الغرض المرجو؟

انعقد أول مؤتمر للتعريب في الرباط عام 1961م، فانبثق عنه مكتب تنسيق التعريب، مكتب احتضنته جامعة الدول العربية واضعة له نظاما وميزانية في 1969م أصبح جهازا من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1972 م، حيث تمت الموافقة على نظامه الداخلي ولائحته الإدارية والمالية، وفيما يخص البرامج والمؤلفات التي تخص التعريب وتطوير اللغة العلمية ومواكبة استيعاب التقنيات الحديثة وتطورها سواء داخل الوطن العربي أو خارجه، إلى جانب تنسيق الجهود التي تبدل خدمة للعربية.[1]

وهنا يمكن الإشارة إلى المقترحات التي أقرتها المكاتب وهي:

– وضع مصطلح واحد لكل مفهوم علمي أو تقني.

– الرجوع إلى التراث العربي واستقرائه وخلاصة، ما أغفل منه وما استقر وما استعمل من مصطلحات علمية صالحة، وما ورد من ألفاظ معربة.

– تجنب تعدد الدلالات في المعنى الواحد للمصطلح الواحد وتفضيل اللفظ المعني والمختص على اللفظ المشترك.

– وجود مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي وبين مدلوله الاصطلاحي.

– تفضيل الكلمات العربية الفصحى على الكلمات المعرّبة.

– مراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون التقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

– التعريب عند الحاجة.[2]

فالقيمة الحقيقية لأي مصطلح تتحقق بشرطين: التوحد، الشيوع:

– التوحد: ففيه يكون لكل مفهوم اصطلاحي بشكل خاص به، لا يشاركه فيه سواه، ولكل شكل اصطلاحي مفهوم واحد لا تعداه.

– الشيوع: يقصد به انتشار المصطلح ودورانه في ميدان استعماله لأن المصطلح لغة للتواصل بين المشتغلين به في ميدان خاص، ومتى فقد هذا الشرط أصبح ذاتيا لا قيمة له.[3]

---

[1]– ينظر: سالم العيس: الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، ص 112.

[2]– المرجع نفسه، ص 113-114.

[3]– عبد الرحيم محمد عبد الرحيم: أزمة المصطلح في النقد القصصي، مقالة في مجلة فصول، الجلد السابع، العددان الثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص 99.

إن المشكل المطروح في القرارات التي تتخذها هذه المجامع، هو أنها عادة ما تبقى حبرا على ورق بمعنى على المستوى النظري لا تتعداه إلى التطبيق، ومن هنا سنذكر بعض المصطلحات العربية الواردة في المعاجم والكتب بالدراسة والتحليل، لكن هذا لا يمكننا من الإشارة إلى التعدد المصطلحي الذي يعاني منه مصطلح "poétique" حيث قابلته عدة مقابلات عربية، نذكر منها فيما يلي:

الشعرية (حسن ناظم، صلاح فضل، رشيد بن مالك، نور الدين السيد)، والشاعرية (سعيد علوش، عبد الله الغدامي، نها التركلي)، الشعريات (محي الدين صجي، عبد المالك مرتاض)، الشعرائية (عبد المالك مرتاض) فن الشعر (مجدي وهبة، عبد الرحمان الحاج، صالح وآخرون) علم الشعر (محمد العناني) نظرية(الشعر على الشرع) الإنشائية(عبد السلام المسدي)، علم الأدب (جابر عصفور)، علم الظاهرة الأدبية (هاشم صلاح)، الماء الشعري (عبد المالك مرتاض)، علم النظم (بسام بركة، مبارك مبارك)، البوايتيك (عبد السلام المسدي)، البويتيك (عبد المالك مرتاض)، البويطيقيا (كثير القمري، جابر عصفور، سعيد يقطين، عبد السلام المسدي).[1]

وجاء عند "يوسف وغليسي" هذه المصطلحات عبارة عن جداول حيث قال: "تتيح لنا هيئة الجداول رؤية مشهد مروع، لن يزيد طين الإشكالية الاصطلاحية إلا بلة وتعقيدا، وقد تعمدنا اصطياد أكبر قدر من المقابلات العربية المقترحة لتلك المصطلحات الأجنبية حتى تتضح فظاعة المشهد أكثر ....[2] مقابلات عديدة مختلفة وتصل أحيانا إلى حد التناص، كما هو الحال في مصطلحي 'الإنشائية' و 'علم الشعر' الأول ينتمي في النقد الغربي، إلى النقد التفكيكي الهادف إلى الإنشائية الوصفية، وهي تقوم على أساس وجداني رومانسي، في حين أن المعنى الذي ترمي إليه هنا هو إنتاج النص الأدبي استنادا إلى معايير العقل والعلم، للنظر في الشروط التي تجعل من النص الأدبي نصا شعريا.[3]

ولتجاوز هذا التعدد المصطلحي لابد من توحيد الجهود بين النقاد العرب في مختلف الأقطار العربية، وبالتالي لا بد من الباحث وضع نصب أعينه هدفا واحدا لتحقيق رقي اللغة العربية وإلا لن يتحقق ذلك، ضف إلى ذلك تكثيف الجهود في سبيل ذلك بوضع كل عربي ذاته جانبا والتفكير في تحقيق المنفعة العامة التي تسهم في تحقيقها مع تجنب الجهود الفردية المعزولة عن البحث الجماعي، أي الصعود باللغة إلى عالمية اللغات الأخرى وبالتالي الوصول إلى حل هذه القضية.

---

[1]- ينظر يوسف وغليسي: الشعريات والسرديات، قراءة اصطلاحية في الحدود والمفاهيم، منشورات مخبر السرد العربي، جامعة قسنطينة، دار أقطاب الفكر، قسنطينة، 2006، ص 38-40.

[2]- المرجع نفسه، ص 45.

[3]- سمير حجازي المتقن: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة فرنسي-عربي/عربي-فرنسي، أكثر من 1000 مصطلح فرنسي ومعناه تحديدا بالعربية، دار الراتب الجامعية، بيروت، د.ت، ص 107.

رابعا: أهم المشاكل التي تواجه وضع المصطلح والحلول المقترحة لتجاوزها:

1- المشكلات التي تواجه وضع المصطلح في الوطن العربي:

إن الذي يتتبع المصطلحات في اللغة العربية، يجد الكثير من المشكلات والصعوبات التي اعترضت سبيل وضعها واختيارها، ومن الصعب أن نجد جل المصطلحات تعبر عن قدرتها الكاملة على الوفاء للمفاهيم والتصورات التي تحملها أو تسير إليها، فنجدها تعكس واقع مصطلحي متأزم ويشوبه الاضطراب والخلط،فمن وظائف المصطلح الملقاة على عاتقه التعبير عن العلوم والمعارف المختلفة،وهذا ما لا نراه في وطننا العربي فنجد المصطلح العربي يتخبط في العديد من المشكلات،وهذا ما سنحاول أن نسلط الضوء عليه من خلال إبراز أكبر المشكلات التي واجهت وضع المصطلح في الوطن العربي:

أ- ظاهرة التعدد:

من الملاحظ جيدا أن المصطلحات العربية لها عدة مفردات مختلفة في المعنى والمبنى للمصطلح الواحد ونجد هذه الظاهرة في أقطار الوطن العربي وحتى في القطر العربي الواحد ومن الممكن أن هذه الظاهرة نجدها تحت خارج اللغة العربية فقد انتشرت في جل أقطار العالم «فقد شاعت عند العلماء الأجانب عندما أخذوا ينظرون إلى لغتنا لذلك نجدهم يتعرضون للمصطلحات المجهورة والمهموسة ويختارون لها ألفاظا مختلفة»[1]،وذلك «نتيجة إطلاق عدة مفاهيم بلا تمييز وما ينتج عنه ما يسمى باللاتمايزية الاصطلاحية»[2]،بالإضافة إلى الفوضى المعجمية، التي لها أثر كبير على تنظيم علومنا الناشئة، وعلى تفكيرنا العلمي، وهو ما يخالف لغة العلوم والمعارف التي كانت ولا بد أن تكون مصطلحاتها واضحة ودقيقة وعدم متداخلة مع بعضها البعض، ومن تم تؤدي بها ظاهرة الخلط والاضطراب.

وهناك مشكلة أخرى لا تقل عن سابقتها وهي نقص في المصطلح العربي وهذا ما دفع البعض يقولون أن اللغة العربية فقيرة وغير قادرة على مسايرة المفاهيم المستجدة في ظل هذا التنامي المعرفي الكبير في عصرنا الحالي.[3]

و هناك مشكلة أخرى تواجه واضع المصطلح في الوطن العربي أن ما يتسم به المصطلح عموما هو طابعه العفوي وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية وأسس دقيقة ولا بالاكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي

---

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 120.

[2]- رجاء عيد: المصطلح في التراث النقدي، مشكلة المعارف الإسكندرية، شركة الجلال للطباعة، دط، دت، ص 8.

[3]- المرجع نفسه، ص 11 بتصرف.

وهذا ما أدى بهذه العفوية إلى خلق الكثير من النتائج السلبية للمصطلح العربي وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات العربية.[1]

زيادة على ذلك أن المصطلح العربي يعاني من اضطراب في الدلالة وعدم الدقة وهي من المشاكل التي عانى منها المصطلح العربي في مسيرته وتأثر تأثيرا واضحا وهذا ما نجد له أمثلة كثيرة في وطننا العربي مثال ذلك نجد "مصطلح فونولوجي" phonology" الذي عرّب بالفنولوجيا علم وظائف الأصوات، علم الأصوات التشكيلي وغيرها من المصطلحات العربية، وعموما فوجه الإشكالية في هذا أن المصطلح الأجنبي، قد ينتقل إلى العربية بمصطلح عربي مبهم الحد والمفهوم في حد ذاته، وأن المفهوم الغربي الواحد يترجم بعشرات أو أكثر من المصطلحات العربية المترادفة، وأن المصطلح العربي الواحد مقابل لمفهومين غربيين أو أكثر في نفس الوقت وهذا ما أدى بالمصطلح العربي إلى الفوضى والاضطراب والخلط نتيجة تعدد المصطلحات لمفهوم واحد والعكس.[2]

ب- ظاهرة اضطراب المصطلح:

إن هذه المشكلة واضحة وجلية في مصطلحنا العربي وهذا من خلال استخدام دلالته حيناً يستعمل مفردا وحينا آخر يستعمل جمعا،بل يرد بصورة المصدر "الصناعة"، "الصنعة"، "الموضوع" بالإضافة إلى وجود مصطلحات شديدة الاضطراب مثل مصطلح "الطبعة"، "الطبع"، و"الصنعة"،ولعل أبرز صور الاضطراب ما يندرج تحت مصطلح عمود الشعر وما ينطوي تحت مصطلح مفهوم المعنى وهذا ما يؤدي إلى ضبابية في فهم المصطلح وضبطه نتيجة ذلك الترجمة الحرفية.[3]

ج-صنف دلالة المصطلح:

إن المصطلح من شروطه أنه يتخذ للتعبير عن تسمية واحدة في الأعم سواء عن مدلول أو فكرة أو تصور ولهذا أطلق عليه هذه التسمية أي "أنه يصطلح به عن المعنى المقصود".[4]

ومن هنا يمكن أن نستقرأ قاعدة مهمة في وضع المصطلح واختياره، فالمعنى لا بد أن يختار له أقرب الألفاظ من معانية الحقيقية ونورد في هذا الصدد قول مصطفى الشهابي: "... ومن اللغة ضروري قطعا وجود علاقة مطابقة أو مقارنة بين الدلالة اللغوية أكثر من الدلالة الاصطلاحية المحافظة على المعنى الأول الأساسي".[5]

[1]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 93، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص 55، بتصرف.

[3]- السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية المصطلح النقدي الجديد، ص 115.

[4]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2003، ص 55.

[5]- لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 151.

د- حركة الترجمة:

عندما ننظر جيدا إلى الترجمة في الوطن العربي فإننا نلاحظ أن ما يترجم إلى العربية على جميع النواحي والأصعدة فنسبة ضعيفة جدا مقارنة بحجم ما يؤلف من اللغات الأجنبية الأخرى،بالإضافة إلى تقصي الترجمة في مواكبة التطور العلمي الحاصل في العالم، لاسيما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ضف إلى ذلك عدم التنسيق بين الدول العربية في مجال التعريب.[1]

2- الحلول الممكنة لحل هذه المشاكل:

يمكن استخلاص بعض الحلول للحد من هذه المشاكل التي تواجه واضعي المصطلح أو حتى لو للتخفيف من المعاناة التي يتخبط فيها المصطلح في الوطن العربي ولهذا اقترح المختصون في هذا الميدان بعض الحلول والتي نذكر بعض منها فيما يلي:[2]

1- الإفادة من المقاييس المنطقية التي وضعها النحاة القدماء فيمكن من خلالها إنشاء قاعدة للأوزان العربية وجعلها رهن إشارة واضعي المصطلحات.

2- استقراء التراث العربي وإحياؤه ولاسيما ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للإشكال الجديد وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

3- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة طبقا للترتيب التالي، فإن التوليد بما فيه من مجاز، اشتقاق، تعريب، ونحت.

4- الدعوى إلى إنشاء وإحداث التخصصات الأكاديمية في مختلف فروع اللغة وتشجيع البحوث المشتركة بهدف إيجاد نظم التشغيل، والبرمجيات الصالحة لمختلف التطبيقات.

5- الدعوة إلى إنشاء مصارف للمصطلحات لتكون في خدمة العمل والإعلام للمصطلحيين والسعي إلى إنشاء مصرف عربي مركزي للمصطلح.

6- جمع المصطلحات من مختلف الأقطار العربية لهجاتها الإقليمية كافة ومن مختلف مستوياتها الاجتماعية وتنظيمها وتطويرها والاستعانة بتقنيات الحاسب لتسهيل هذه الإجراءات.

وتوجد حلول أخرى أقرتها بعض المجامع اللغوية العربية نذكر منها:

1- اختيار مقابلات للألفاظ التي ترد إلى مراجع موثوقة مثل تاج العروس، المخصص، الصحاح، أساس البلاغة.

---

[1]- المرجع السابق، ص 151.

[2]- د.صافية زفنكي: المناهج المصطلحية- مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، منشورات الهيئة العامة والسورية للكتاب، دمشق، دط، 2010، ص 147-148-287.

2- مسايرة النهج العلمي العالمي في اختيار المصطلحات العلمية، ومراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم وللدارسين.

3- الحرص الشديد على الجمع بين أمرين هما المحافظة على خصوصية اللغة العربية، ومسايرة العلوم في الحضارات الأخرى.[1]

وفي الأخير نقول أن هذه المجهودات والمحاولات البحث يجب أن تتضافر من أجل مواجهة هذه المشاكل التي يتخبط فيها المصطلح ،ولهذا لا بد من الدارسين أن يختاروا الحلول التي تخدم اللغة في المرتبة الأولى وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساعدهم في ربط ثقتهم ببحوثهم التي يبحثون فيها، ويعيدوا النظر في الآراء والتوجهات والأفكار التي يرسخونها في أذهانهم ومن هذا كله نرجو من هذه الحلول التي اقترحوها أن تطبق ولا تبقى حبر على ورق فقط

المبحث الثاني: علم المصطلح نشأته وعوامل ظهوره:

أولا:تعريف علم المصطلح، نشأته وعوامل ظهوره:

أ- تعريف علم المصطلح:

إن الحديث عن علم المصطلح ظاهرة عالمية من الظواهر التي أسالت الكثير من الحبر على الورق، فالكثير من الباحثين واللغويين شقوا الطريق للبحث في هذا المضمار، فلكل باحث نظرته الخاصة لهذا العلم ونتيجة ذلك أن الكثير من الوحدات الاصطلاحية لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار، وهذا نظرا لغياب البعد الاصطلاحي وضمن هذا الوضع الشائك كان جديرا أن يحظى هذا العلم ببحث علمي معمق يقتضي الدراسة من شتى جوانبه ومنه نجد تعدد واختلاف التعريفات لعلم المصطلح نذكر منها على سبيل المثال "أي حقل المعرفة الذي يعالج تكوين تصورات وتسمياتها سواء كان في موضوع خاص أو في جملة حقول مواضيع".[2]

وعرّفه علي القاسمي أنه : "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[3]،ويأتي تعريف آخر لا يقل أهمية عن التعريفات السابقة أنه: "حقل أحدث الحقول اللسانيات التطبيقية فهو يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها".[4]

---

[1]- د.مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 175-176.

[2]- د.يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28.

[3]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج3، ص 20.

[4]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، مكتبة غريب، دط، دت، ص 12.

أو هو: "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المستقلة، لأنه يرتكز في معناه ومحتواه على علوم عدة أبرزها علوم اللغة والمنطق والإعلامية وعلم الوجود وعلم المعرفة وحقول التخصص العلمي المعرفي المختلف".[1]

ويبدو أن علم المصطلح ليس علما مستقلا عن سواه من العلوم الأخرى،بل هو علم متاخم لجملة من الحقول المعرفية الأخرى حيث يقع في مفترق طرق شتى: كعلم الدلالة **sémantique** ، وعلم تطور دلالات الألفاظ **sémasiologie**، علم المعاجم **lexicologie**، وعلم التأثيل أو التأصيل **etymologie** وعلم التصنيف **classoiogie**.

ومما تقدم يمكن القول بأن كل نشاط إنساني وأن كل حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم،التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة في كل حقول المعرفة، وهذه المنظومة تكون على علاقات مترابطة بمنظومات أخرى، حيث يتكون نظام المفاهيم في الوجود من مجموع المنظومات المفهومية الخاصة بكل حقل من حقول المعرفة، فكل حقل علمي يتوفر على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغويا، وتبين العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبر عنه وفي التعريف العلمي الدقيق أن: كل حقل من حقول منظومة مصطلحية تقابل المنظومة المفهومية لذلك الحقل، فالنظام المصطلحي لا يحقق غايته من وجوده ما لم تكن العلاقات المتبادلة بين عناصره المتميزة دلاليا، ومتجاوبة مع النظام المفهومي تجاوبا دقيقا، فلا ندرك كنه النظام المفهومي أو المنظومة المفهومية لعلم من العلوم ما لم تضع تصنيفا مفهوميا يبنى على أسس وجودية ومنطقية.

وعلم المصطلح علم مشترك بين اللسانيات، والمنطق ولعلم الوجود، وعلم المعرفة والتوثيق، وحقول التخصص العلمي، كذلك يسميه الباحثين الروس بأنه "علم العلوم"، حيث يتناول علم المصطلح جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية وهي:[2]

أولا: هو العلم الذي يبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (مثل علاقات الجنس + النوع –الكل-الجزء)، التي تتبلور في صورة منظومات مفهومية، تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر بدورها عن تلك المفاهيم، ومعنى هذا أن علم المصطلح يعد فرعا خاصا من علم المنطق وعلم الوجود.

1- د.يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28.

2- د.على القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 280-281.

ثانيا: كما يقوم بالبحث في المصطلحات اللغوية، والعلاقات القائمة فيما بينها، ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، ومعناه أن علم المصطلح فرعا خاصا من فروع علم المعجم "lexicology" وعلم تطور دلالات الألفاظ.

ثالثا: يعنى بالبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية، وإعادة النظر في التطبيقات العملية في لغة طبيعية بذاتها. وبذلك أضحى علم المصطلح علما مشتركا بين علوم اللغة والمنطق والوجود، المعرفة والتصنيف، والإعلاميات، والموضوعات المتخصصة، حيث تتناول هذه العلوم جانب من جوانبها و ذلك من خلال التنظيم الشكلي للعلاقة بين المفهوم والمصطلح.

وقد عرّفه "فيستر": في أواخر حياته: بأنه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص بعلم من العلوم، وحدد تسميات علم المصطلح بأنه العلم الذي:

1- يبحث في المفاهيم للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها.

2- ينتهج منهجا وصفيا.

3- يهدف إلى التخطيط اللغوي، ويؤمن بالتقييس والتنميط.

4- يعد بين اللغات.

5- يختص غالبا باللغة المكتوبة."[1]

ب- نشأة علم المصطلح:

كانت البدايات الأولى لعلم المصطلح في أواخر القرن الثامن عشر، وكان الظهور الأول لهذا المصطلح على يد الأستاذ كريستيان غوتفريد شيتز (1747م، 1832م)، وقد اقترنت الصيغة النعتية termonologish عام 1788م، أما الكلمة الانجليزية terminology فقد ظهرت بعد ذلك للكلمة الأخرى nomenclature، في حين يعود استعمال المقابل الفرنسي terminologie إلى سنة 1801م على يد لويس سيباستيان مرسي (1740م-1814م)، ثم تطورت كلمة terminologie وأصبحت تدل على ثلاث مفاهيم مختلفة وهي:

1- مجموعة المبادئ والأسس التصورية التي تحكم دراسة المصطلحات.

2- مجموعة القواعد التي تسمح بتنسيق صناعة مصطلحية.

3- مجموعة القواعد ضمن مجال اختصاص معطى.

[1] علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح وأسسه النظرية و العلمية،ناشرون،بيروت،لبنان،ط1،2008،ص 271.

وقد أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن علم المصطلح قد تطور[1]، حيث بدأ الباحثين بأوروبا في عملية توحيد قواعد وضع المصطلحات، في جميع أنحاء العالم منذ القرن التاسع عشر، وقد أخذت هذه الحركة في النمو تدريجيا بين (1906م-1928م)، صدر معجم شلومان الذي تكمن أهميته في أنه لم يرتب المصطلحات ألفبائيا، وإنما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، حيث تساهم هذه المفاهيم في إيضاح وتفسير دلالة المصطلح، أما في عام 1931م فقد صدر كتاب "التوحيد الدولي للغات الهندسية، خاصة الكهربائية" الذي يترأسها الأستاذ "فيستر waster" في جامعة فيينا (ت 1977م) بعد أن قام بإرساء أصول هذا العلم الجديد، يعد اللغويين كتابه من أهم المراجع التي يستندون إليها أثناء عملهم، ويعتبر فيستر الأب الروحي لعلم المصطلح وتأسيسه، وذلك انطلاقا من أطروحته التوليد الدولي للمصطلحات، وبعد وفاته واصل تلميذه فيلبر جهوده، حيث تولى إدارة مركز المعلومات الدولي في علم المصطلح.[2]

وفي عام 1936م تشكلت "اللجنة التقنية للمصطلحات"، لكن بعد الحرب العالمية الثانية حلت محلها لجنة جديدة وهي (اللجنة التقنية 37) والمتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها وتوحيدها، ومن رواد علم المصطلح الحديث السوفيتيان لوط lotte (1892م-1950م) وشابلجين camlygin (1799م-1942م)، وفي هذا الصدد قام لوط بتأسيس لجنة المصطلحات العلمية والتقنية في الإتحاد السوفياتي عام 1933م وقد شجع أدوين هولمستروم holmstrom المنظمة الدولية على إنشاء دائرة المصطلحات الدولية وتأتي 1971م وبتعاون بين اليونيسكو والحكومة النمساوية تأسس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا كان يهدف إلى تشجيع البحوث العلمية في النظرية العامة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات مع توحيدها وتوثيق كل المعلومات التي تتعلق بالمصطلحات والمؤسسات والمشروعات ...الخ، وإنشاء دورات تدريبية في هذا الميدان، بتنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات وتبادلها، حيث انعقد عددا من المؤتمرات والندوات الدولية في هذا المركز وكان أولها الندوة العالمية الأولى حول التعاون الدولي في حقل المصطلحات التي نظمت في فيينا سنة 1975م، كما كانت حاجة المنظمات الدولية للتعاون في تبادل المعلومات حول هذه المصطلحات، إذ أن هذه المنظمات تعتمد على استعمال الحاسوب في تخزين المصطلحات، وتوثيقها، ومعالجتها.

ولا ننسى ما قام به مركز المعلومات الدولي للمصطلحات infoterm بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفييتية ندوة عالمية تتمحور حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح، أما في موسكو عام 1979م

[1]-يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28-29.

[2]- علي القاسمي:علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،ص267.بتصرف.

لبحث المعجمية وإمكانية تطورها، مشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها.[1] وقضايا تعليم المصطلحية في الجامعات وعلاقتها بالعلوم الأخرى، كانت تهدف هذه الندوة إلى توطيد العلاقة بالتعاون والتبادل، على كلا المستويين الوطني والدولي، وذلك لإيجاد مخرج وحل المشكلات النظرية والمنهجية لعلم المصطلح، مع ضرورة الرقي بنموذج بنك المصطلحات في حقول معرفية متعددة، والإلمام بكل المناهج الجامعية المستخدمة في تدريس علم المصطلح ومن أهم هذه المؤتمرات المؤسسة في علم المصطلح، والتي انعقدت في كويبك بكندا عام 1982م والندوة الخاصة بعلم المصطلح، التي عقدت على هامش المؤتمر العالمي بجامعة إكسترا بانجلترا في عام 1983م وشارك فيها ممثلا للوطن العربي.[2]

لقد كان ظهوره في الوطن العربي من خلال ما قامت به بعض مجامع اللغة العربية ومنها: مجمع دمشق 1919م، مجمع القاهرة 1932م، مجمع بغداد سنة 1947م، مجمع عمان 1976م، والمجمع السعودي 1983م، ومجمع الجزائر 1986م، واتحاد المجامع العربية 1970م ومكتب تنسيق التعريب بالرباط 1969م.

حيث تعددت الترجمات العربية لهذه الكلمة بين علم المصطلح والمصطلحية، وعلم الاصطلاح، والاصطلاحية أو الجمع بين علم المصطلحات، مجموع المصطلحات، مصطلحات فنية كما يشهد على ذلك معجم اللسانية مثلا ونظرا للتقدم في المعرفة البشرية والتكنولوجيا والاقتصاد، الذي يعتمد إلى حد كبير على عملية توثيق المعلومات وتبادلها وتستعمل هذه المفاهيم التي تعبر عنها بالمصطلحات والرموز أساسا لتنظيم الأفكار العلمية، وجميع المعلومات الأخرى.[3]

غير أن التطور السريع في المعارف الأساسية التي تعرفه المجتمعات البشرية أدى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية للتعبير عن مفاهيم مختلفة، لأنه لا يوجد نطاقا بين عدد المفاهيم العلمية المتنامية من وجهة نظر وعدد المصطلحات التي تعبر عنها من جهة أخرى، لهذا السبب تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بطرق مختلفة مما يؤدي بذلك إلى حدوث اضطراب على المستوى الدولي والوطني، وأن عملية تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها تختلف من لغة إلى أخرى، مما أدى إلى صعوبة التبادل المعلوماتي وتنميتها، لذلك لا بد من توحيد المبادئ التي تتحكم في عملية إيجاد المفاهيم ووضع المصطلحات المقابلة لها وتعديلها.[4]

---

[1]- المرجع السابق: ص 268.

[2]- د.على القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،ص 280-281.

[3]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 30،بتصرف.

[4]- المرجع نفسه: ص 30.

إن الرغبة في تقصي مجمل مفردات تقنية دالة على هذا الحقل المعرفي الجديد في الوطن العربي، قد جعلنا نتأكد أن استبدال كلمة terminologie بمجال تداولي ساحق لم يمنع تلك اللغات الأوروبية من اصطناع مترادفات أخرى للدلالة على الحقل ذاته حينا وعلى ما يجاوره و ينتمي إليه حينا آخر، وأن الإسراف في هذه المترادفات في السياق نفسه، قد يسهم في تشويش الخطاب الاصطلاحي الأوروبي والعربي إلى حد بعيد، ومن هنا نشأ علم المصطلح الحديث خلال القرن العشرين، وهو يعد علم حديث النشأة وما يزال في طور النمو والتكامل إلى أن يصل إلى أوج الارتقاء.[1]

بمعنى أن هذا الفرق أي الفرق بين علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص، يوازي الفرق بين علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص.

ج- عوامل ظهور علم المصطلح:

إن علم المصطلح قد ظهر بسبب عدة عوامل ساهمت في تطوره تطورًا سريعا، وهذه العوامل هي:

1- التقدم السريع للمعرفة البشرية:

نظرا للتقدم والتطور السريع الذي عرفته الإنسانية جمعاء في شتى المجالات، كانت الحاجة ماسة إلى ظهور مصطلحات جديدة، وذلك وفقا لما تتطلبه تسمية هذه الحقائق في كل أصقاع العالم: كما جاء قول أندري مارتيني: "بادئ ذي بدأ، بإمكان المرء أن ينطلق من أن اللغة تتطور حاجات التبليغ داخل الجماعة التي تستعمل هذه اللغة، وطبيعي أن يرتبط تطور هذه الحاجات بعلاقة مباشرة مع تطور الجماعة، على صعيد الفكر والمجتمع والاقتصاد، ويبدو هذا الأمر جليا في تطور المفردات اللغوية، إذا أن ظهور سلع استهلاكية جديدة يؤدي إلى ظهور تسميات جديدة والتقسيم المتنامي للعمل يجلب بدوره أيضا تعابير جديدة توازي الوظائف المستجدة والتقنيات المستحدثة "[2]

إذا كانت المصطلحات مفاتيح العلوم والمعرفة الإنسانية في شتى فروعها ووسيلة التفاهم والتواصل بين الناس في مختلف المجالات العلمية، فإنها جزء لا يتجزأ من اللغة، وقد أصبحت الشغل الشاغل للأخصائيين، وفي هذا الصدد يقول عبد السلام المسدي: "ومن الثوابت المعرفية المطلقة أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية، تتحرك

---

[1] - المرجع السابق،ص 31،بتصرف.

[2] - أندري مارتيني: مبادئ اللسانيات العامة: ترجمة أحمد الحمر، بإشراف عبد الرحمن الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984 م ص ص 176-177، نقلا عن يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص 40.

طوعا كلما تلقت منبها خارجيا، فما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي، الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولّدة، وهكذا تصطنع اللغة نهجا من الحركة الذاتية".[1]

2- اتصال اللغات:

إن زيادة التبادلات التجارية الدولية زاد من احتكاك اللغة بعضها ببعض، حيث بدأت الشعوب تميل إلى التعارف، بامتزاج ثقافتها المتنوعة، مما انجر عنه صراع وتضارب بين الدول، ومحاولة تغليب ثقافة على أخرى خاصة في عشريات فرضت فيها سياسات معينة على حساب الأخرى، فعملت الدول المتقدمة للنهوض بالمصطلحات والتمسك بالترجمة في ظل تطلع اللغات إلى احتضان التقدم عن طريق معالجة مصطلحية متعددة اللغات، فمن الضروري على أي دولة التأقلم مع ما أخذته غيرها من أشواط في تقدمها، وأن تتحكم في المفاهيم الوافدة إليها فكانت المصطلحات وفق هذا المنطق مصطلحات مترجمة،فالدول النامية بقيت تعاني مشكل الازدواجية اللغوية، بالرغم من المجهودات والمحاولات المبذولة للتحرر والعودة إلى موروثها القومي، مع أن التبرؤ من تبعية الدول المتقدمة يكاد يكون مستحيلا، لتسجيل المصطلحات اهتماما في إطار اتصال غير المولد والدخيل.[2]

بمعنى هذا أن المصطلح أضحى ضرورة علمية وحضارية، لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها ومسايرة التطور الحضاري الذي يفرض أن تنظم لغتنا العربية وتنفتح عليه بمصطلحات تستوعب هذه المستجدات.[3]

وخلاصة القول أن المصطلحات لم تر النور إلا بعد ظهور علم المصطلح وذلك أدى إلى الرقي إلى مصاف الاختصاص المستقل وهو التقدم الباهر الذي عرفته التقنيات الحديثة من جهة، والحاجات المتنامية إلى التواصل بين المجموعات اللغوية المختلفة من جهة أخرى،إضافة إلى أن ما يعد دافعا بالنسبة للغربيين إلى تبني نظرية مصطلحية محكمة، فهو عقاب بالنسبة للغة العربية، ولهذا وجب على أهلها أن يتخذوا تدابير ومسوغات للانطلاق من أجل التسابق إلى أخذ شعار التقدم اللغوي أو اللوحات بركب التقدم الأوروبي في هذا المجال.

[1] - عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي،مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع،تونس،دط،1994 ،ص ص 12-13.

[2] - يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم-مدخل نظري الى المصطلحيات-دار ومؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع،دشق،سوريا،دط،2009،ص 41-42.

[3] - أحمد شفيق الخطيب: منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مجمع اللغة العربي، بدمشق، ج3،دط،دت،ص 506.

ثانيا: مرادفات علم المصطلح ومجالاته:

أ- مرادفات علم المصطلح:

لقد أطلق علم المصطلح عدة تسميات، فإل جانب تسمية "علم المصطلح" فقد تنوعت الترجمات في اللغة العربية لهذه التسمية بين المصطلحية- المصطلحاتية- الاصطلاحية- والمصطلحيات وبالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه التسميات إلا أنها لها مدلول مشترك أي أنها تنتمي إلى علم المصطلح.

1- المصطلحية:

المصطلحية "قائمة من الكلمات موافقة لعدد مماثل من الأشياء"[1] وهذا يعني أنها مجموعة من المصطلحات تنتمي إلى حقل معرفي معين.

ويعود امتداد هذه التسمية إلى العبارة اللاتينية nomen calare ليستقر فيما بعد إلى اللغة الفرنسية بمعنى nomenchature [2]، أي فن تصنيف موضوعات علم ما وما يسند إليه من أسماء.[3]

2- المصطلحاتية والاصطلاحية:

ومن التسميات المقترحة لعلم المصطلح نجد المصطلحاتية أو الاصطلاحية neologie وهي من أشد المصطلحيات التصاقا بعلم المصطلح terminologie إلى درجة أنهما قد أصبحا حدين لمفهوم واحد لدى بعض الراسخين في علوم اللغة.[4]

3- المصطلحيات:

المصطلحيات تسمية مبنية قياسا على وزن "فعاليات" ففي حقل العلوم، فضل العلماء إضافة لفظة "علم" إلى الموضوع الخاص واختصروا ذلك بأن استعملوا ياء النسب، وصيغة الجمع المؤنث السالم مثل: علم الطبيعة: الطبيعيات، علم الرياضة: الرياضيات، ذو صيغة جمع التكسير: المناظر (البصريات).[5]

أي تسمية المصطلحيات تطلق على العلوم، ومن جهة أخرى فأصالة هذه التسمية تكمن في انها جمع لتسمية مصطلحية.

[1]- فرديناند دي سوسير: دروس في الألسنة العامة، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة بإشراف صالح القرماني، دار العربية للكتاب، 1985، ص 109.

[2]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح، ص 31.

3- المرجع نفسه، ص 31.

[4]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح، ص 34.

[5]- يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم – مدخل نظري إلى المصطلحات، ص 23.

ونجد كذلك محمد الديداوي هذا المصطلح في السياق التالي:

يري ساغر (...) أن المصطلحات هي : "هي دراسة وميدان يعني بجمع ووصف وتجهيز وتقديم مصطلحات، أي بنود معجمية ينتمي إلى مجالات متخصصة في لغة واحد أو أكثر". [1]

كما تكمن أصالة هذه التسمية في كونها تعكس مرة أخرى صيغة الجمع لتسمية (مصطلحية)(مصطلحيات) التي توافق هذه المعادلة: المصطلحيات علما وقائمة مصطلحات: مصطلحية 1 + مصطلحية 2 + مصطلحية 3 ......إلخ.[2]

ب- مجالات علم المصطلح (النظرية العامة والنظرية الخاصة):

يتناول (علم اللغة العام) دراسة طبيعية للغة ونظامها بصورة عامة، في حين يتناول (علم اللغة الخاص)، لغة معينة بالدرس والتحليل، فالنظرية العامة لعلم المصطلح تقوم بدراسة المبادئ العامة التي تحكم في وضع المصطلحات تبعا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، كما تعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات وفي كافة الحقول، لكن النظرية الخاصة في علم المصطلح تقتصر على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة كمصطلحات الكيمياء أو الأحياء في لغة معينة بذاتها.

إن النظرية العامة تبحث في المفاهيم، والمصطلحات التي تعبر عنها، ونستعمل نتائج البحوث في هذه النظرية أساسا لتطوير المبادئ المعجمية والمصطلحية وتوحيدها على النطاق العالمي فمن موضوعات البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح في طبيعة المفاهيم، وتكوينها وأهم مميزاتها والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص ، وتعريف المفهوم وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم والعكس، وطبيعة المصطلحات وكيفية توليدها وتوحيدها.

كما تعنى النظرية العامة لعلم المصطلح بشكل خاص بتحديد المبادئ المصطلحية التي يجب التطبيق فيها في وضع المصطلحات وتوحيدها، وتحديد طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة مثلا: فمن الشروط الواجب توفرها في المصطلح الجيد: الدقة، الإيجاز، سهولة اللفظ، وقابليته للاشتقاق وصحته لغويا وديوعه في الاستعمال، ومع ذلك يحدث تضارب بين دقة المصطلح التي تتطلب أكثر من كلمة واحدة أحيانا وبين الإيجاز الذي يندرج تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة، كما يقع الاختلاف بين قابلية المصطلح للاشتقاق وبين التداول الشائع، ومن أمثلة هذا الأخير ما جاء به الأستاذ أحمد الأخضر غزال:وضع كلمة 'أفلك' وجمعها 'أفالك' على وزن (أرنب –أرانب)

---

[1]- محمد الديداوي: الترجمة والتواصل: دراسة تحليلية عملية لإشكال الاصطلاح ودور المترجم، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000 ص 47.

[2]- يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص 23.

للتعبير عن القمر الاصطناعي الذي يدور في فلك معين، ومما لا ريب فيه أن الكلمة الجديدة هي أوجز من مصطلح القمر الصناعي قد استعمل وحقق ديوعا في الاستعمال، ومن خلال هذا فالنظرية العامة تبحث في طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة وترتيبها حسب أهميتها.[1]

حيث قال مصطفى الشهابي: "المصطلح هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية في القديم والحديث"[2]،فالمصطلحات حسبه أن لا توضع ارتجالا، فلا بد من وجود مشابهة ومناسبة كبيرة أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي،"أما علم المصطلح الخاص فتضمن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل: اللغة العربية ، اللغة الفرنسية أو اللغة الألمانية".[3]

في حين النظرية العامة تصف المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات في حقول المعرفة المتخصصة كالطب الإحياء...، ويسهم عدد كبير من المنظمات الدولية المتخصصة في رقي وتطوير النظريات الخاصة للمصطلحات كل حقل اختصاص ونذكر على سبيل المثال :المنظمة الصحية العالمية، كما أن البحث في النظريات الخاصة للمصطلحية في طور النمو[4].بالإضافة الى هذا توجد بعض المدارس الفكرية قد عنيت بعلم المصطلح إذن فما هي هذه المدارس؟

ثالثا: أهم المدارس الفكرية في علم المصطلح وأهداف العمل الاصطلاحي

أ- المدارس الفكرية المعاصرة في علم المصطلح:

إن علم المصطلح الحديث يتضمن ثلاث مدارس فكرية تتباين فيما بينهما، وتتبنى ثلاثة اتجاهات متميزة وهي:[5]

1- مدرسة فيينا:

حيث يعود الفضل في انطلاق هذه المؤسسة المصطلحية من نظرية مؤسسها المهندس النمساوي "فيستر" wister والتي عرضت في أطروحته التي قدمها إلى جامعة برلين عام 1931 م بعنوان "التقييس الدولي للغة التقنية"، وقد تبنى اتجاها فلسفيا، كان يرى بأن المصطلحات وسيلة اتصال لصيقة بطبيعة المفاهيم، لذلك لا بد

[1]- المرجع السابق، ص 273.

[2]- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1988، ص 06.

[3]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ص 19-20.

[4] علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص ص 273-274.

[5]- المرجع نفسه، ص 272، بتصرف.

من انطلاق بحث المصطلح من دراسة تلك المفاهيم، والعلاقات القائمة فيما بينهما، وتعريفها، وخصائصها وأهم مميزاتها ووصفها، ثم صياغة المصطلحات التي تعبر عنها، مع تنميط المفاهيم والمصطلحات وتدويلها، فإدارة المصطلحات في منظمة اليونسكو قد تبنت توجهات هذه المدرسة في أنشطتها.

2- مدرسة براغ:

أرست هذه المدرسة نظرياتها اللغوية على أعمال اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير F. de saussure (1857 م- 1931م) الذي أكد على الجانب الوظيفي للغة، لذلك اعتبروه مؤسس علم اللغة الحديث، وتتبنى هذه المدرسة المصطلحية توجها لسانيا يقوم على الفكرة القائلة إن المصطلحات تشكل جزءا، أو قطاعا خاصا من ألفاظ اللغة، لذلك فالبحث في ظاهرة المصطلحات لا بد أن يستخدم وسائل لسانية بما فيها الوسائل المعجمية.

3- المدرسة الروسية:

لقد قام بتأسيس هذه المدرسة المصطلحية اثنان من المهندسين الروس: عضو أكاديمية العلوم السوفييتية سابقا: شابلجين caplygin، والمصطلحي لوط lotte، كما تنتهج هذه المدرسة اتجاها موضوعيا، يعمل على المطابقة بين المفهوم والمصطلح، وتخصص المصطلحات للمفاهيم، كما تأثرت هذه المدرسة بمدرسة فيينا من خلال تنميط وتقييس المصطلحات وتوحيدها، و تتبنى التطبيقات المصطلحية بدلا من التطبيقات المعجمية من حيث ترتيب المادة، فيتم ترتيب المصطلحات فيها بحسب موضوعاتها بدلا من الترتيب الألفبائي،فمدرسة فيينا هي أكثر هذه المدارس نشاطا ويرجع الفضل في ذلك إلى مركز المعلومات الدولي للمصطلحات infoterm، الذي تأسس عام 1971 م ،وذلك بتعاون بين منظمة اليونسكو والحكومة النمساوية.

ب- أهداف العمل المصطلحي:

يسعى العمل المصطلحي كغيره من العلوم إلى أهداف كثيرة أوضحها "عبد المجيد سالمي" في النقاط التالية:[1]

- ضبط المفاهيم الخاصة بكل ميدان مع وضع تسمياتها لتحقيق التواصل العلمي.
- توحيد المبادئ والأسس التي تتحكم في إيجاد المفاهيم وفي وضع المصطلحات الدالة عليها.
- يهدف إلى تحقيق التبادل المعرفي بين الدول في جميع المجالات المعرفية المختلفة.
- تنمية اللغة وإثرائها بالمفردات الجديدة، والمصطلحات التي تعبر عن الأشياء المستحدثة والمفاهيم.

---

[1]- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية –بين الوضع و الإستعمال،أطروحة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر،2007 ،ص16

- يجعل التواصل أكثر يسرا بين المختصين في العلوم والتقنيات بتوليد مصطلحات جديدة، للتعبير عن المفاهيم العلمية، أو باختيار مصطلحات جديدة للتعبير عنها، أو تفضيل أنسبها من بين المتعدد منها.

- يعد من أهم الوسائل الفعالة في نقل المعارف وتحصيلها في اللغات المتخصصة وذلك من خلال وضع أنظمة المفاهيم.

ضف إلى ذلك أن العمل المصطلحي يهدف إلى:"دراسة المصطلحات من زاوية التقييس المفهومي والتسّموي، إما في إطار أحادي اللغة في حالة التواصل المهني الوطني أو في ظل متعدد اللغات بالنسبة للتواصل الدولي"[1].

فمن خلال هذا نخلص إلى أن العمل المصطلحي غرضه بيان وتوضيح المفاهيم التي تعبر عنها تلك المصطلحات،وبالتالي يصبح للباحثين القدرة على دراسة ومعرفة الواقع والتاريخ معا.

إن الغرض الذي يسعى إليه علم المصطلح هو تنظيم المعارف (ترتيب التصورات والمفاهيم) في شكل منظومات، ونقل المعارف والمهارات التقنية الخاصة، وصياغة المعلومات التقنية والمعنية (النصوص الخاصة) وترجمتها إلى اللغات الأخرى بالإضافة إلى تخزين المعلومات واسترجاعها.[2]

كما يرى "علي القاسمي" بأن علم المصطلح علم ليس مستقلا بذاته "لأنه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدة أبرزها علم اللغة والمنطق والإعلامية وعلم الوجود وعلم المعرفة وحقول التخصص العلمي المختلفة".[3]

وقد أشار المسدي إلى ثلاث مرتكزات أساسية لعلم المصطلح وهي كالتالي: الثوابت المعرفية، والنواميس اللغوية، والمسالك النوعية.

فالثوابت المعرفية: يعنى بها طبيعة العلاقة المعقودة بين كل علم من العلوم ومنظومته الاصطلاحية كعلاقة الدال بالمدلول.

أما المتركز الثاني والذي يقصد به النواميس اللغوية: تقتضي تحديد نوعية اللغة التي تتحدث عن قضية المصطلح ضمن دائرتها والتباين الموجود الذي ينعكس على آليات صياغة الألفاظ ضمنها،فاللغة العربية تختلف في آليات إنتاج مصطلحاتها عن اللغة الفرنسية.

---

[1]- يوسف مقران: المصطلح اللساني والمترجم، ص26.

[2]- محمود حسن عبد العزيز: "المصطلح العلمي المبادئ والآليات".

[3]- على القاسمي: مقدمة في علم المصطلح،1987، ص 06.

في حين المسالك النوعية: هي مجال اختصاص معرفي، فلكل حقل معرفي خصوصية في إنتاج جهازه المصطلحي فالنقد ليس كالهندسة.[1]

[1]– عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص 10.

الفصل الثاني:

مصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي الحديث

توطئة:

لقد شهدت الساحة النقدية في العقدين الأخيرين قفزة هائلة في مقاربة النصوص الأدبية وتحليلها، حيث استحوذ سلطان النص على اهتمامات الدارسين وانشغالاتهم، فحدث أن برزت دراسات نصية تختلف مفاهيمها من منهج إلى آخر.

ويعتبر التناص من أبرز المصطلحات الحديثة التي شغلت اهتمام جل الباحثين، خاصة مند اكتشافه من طرف الباحثة البلغارية "جوليا كريستيفا" إلى انتشاره السريع شرقا وغربا، فعلى مستوى الوطن العربي لقي اهتماما واضحا حيث تناوله الدارسين بالشرح والتفصيل تنظيرا وتطبيقا.

ومن الملاحظ أن مصطلح التناص قد أقيمت له ندوات ومؤتمرات دولية ومحلية، وقد شغل أشهر النقاد الغرب والعرب على مختلف توجيهاتهم من بينياويين وسميائيين وتفكيكين وغيرهم.

ومن أجل كشف ذلك المصطلح كان لا بد من اتباعه في نسخته الأصلية اعتمادا على ترجماته العديدة إلى العربية، وسوف نتبع حيثيات التناص والخلفيات المؤسسة له،و بيان مدى هضم وتشرب هذا المصطلح من طرف النقاد العرب.

المبحث الأول: مفهوم التناص ونشأته في الخطاب النقدي العربي:

أولا: مفهوم التناص :l'intertextualité

إن الحديث عن مصطلح التناص بمفهوميه اللغوي والاصطلاحي حديث مشعب للغاية، ولا سبيل للولوج في خلفيات هذا المصطلح إلا عن طريق جذوره وإرهاصاته الأولى، باعتباره دراسة أدبية مستقلة بذاتها، والسؤال المطروح هنا ما مفهوم مصطلح "التناص" الذي يُعني بالاهتمام على أرضية الدراسة الأدبية؟

1-لغة:

يحمل مصطلح التناص مفاهيم كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما جاء في "لسان العرب" لابن منظور، مصطلح "النص" في مادة (نصص) كالآتي: «نصص: النصُّ: رفعُك الشيء، نص الحديث ينُصُّهُ: رفَعَه. وكل ما أُظهرَ فقد نُصّ»[1].

كما قال عمر بن دينار: "ما رأيت رجلا أنصّ للحديث من الزهري أي أرفَع ضلاله وأسندَ يقال: نصَّ الحديث إلى فلان أي رفعه، وكذلك نصصّتُه إليه ونصتِ الظبية جيدها.

وكذلك: ووضع على المنصّة أي على غاية الفصيحة والشهرة والظهور، والمنصة: ما تظهر عليه العروس لتُرى... نصّ المتاعُ نصًا جعل بعضه على بعض... ونصّ كل شيء منتهاه، وقد نصّها وانتصت هي، والماشطة تنصُّ العروس فتقعدها على المنصة، وهي تُنتَص عليها لترى من بين النساء"[2].

«والنصُ والنصيصُ: السير الشديد والحث، ولهذا قل: نصّصت لا شيء رفعتُه ومنه مِنصَّة العروس، واصل النّص أقصى الشيء وغايتهن ثم سمي به ضرب من السير السريع، ابن الأعرابي النص الإسناد إلى الرئيس الأكبر، والنص التوقيف، والنص التعيين على شيء ما، ونص الأمر شدته...» [3].

إذن فالدلالة اللغوية التي يحملها "النص" أو "التناص" عند "ابن منظور " تعني: الكشف والظهور والرفع، بالإضافة إلى بلوغ الهدف والمنتهى.

---

[1] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 95.

[2] ابن الفضل جمال الدين ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، المجلد 14، طبعة جديدة منقحة، ص 271.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما يذهب "الزمخشري" للحديث عن مصطلح النص في قوله:«نصَّصَ: الماشطة تَنُصُّ العروس فتقعدها على المنصة وهي تُنصّع عليها أي ترفعها، وانتص السنامُ: ارتفع»[1].

جاء في معجم الوسيط "لإبراهيم مصطفى".«نص الحديث: رفعه وأسنده إلى المحدث عنه والمتاع: جعل بعضه فوق بعض ويقال: نص فلانا: استقصى مسألته عن شيء حتى استخراج كل ما عنده، تناص القوم: ازدحموا، وانتص الشيء: ارتفع و استوي واستقام»[2].

وورد تعريف آخر لمصطلح "التناص" في معجم الرائد:«تناص: تناصيا (ن ص ص) القوم ازدحموا، تناص: تناصيًا (ن ص و) القوم أخذ بعضهم بشعر بعضهم الآخر في الخصومة...الأغصان أو نحوها تقابلت واتصلت»[3].

والملاحظ أن التعاريف اللغوية السابقة لمصطلح "التناص" تجتمع في معاني عدة كالرفعة، الاستقصاء، الأخذ، الظهور، الاتصال.

وقد عرفه الفيروز أبادي في معجمه قاموس المحيط حيث قال: «نصّصَ الحديثَ رفعهُ وناقشه واستخرج أقصى ما عنده من السير والشيء حركة ومنه فلا ينص أنفه غضبًا وهو نصاص من الأنف والمتاع جُعل بعضهُ فوق بعضٍ، وفلاناً استقصى مسألته عن الشيء والعروس أقعدها على المنصة بالكسر وهي ما ترفع عليه، فانتصت، والشيء أظهره، والسواء ينصّ نصيصًا صوت على النار والقدر غلت والمنصة بالفتح: الجملة من نص المتاع، والنص الإسناد إلى الرئيس الأكبر والترقيات والتعيين على شيء ما، وسيرُ نُصّ ونصيص جد رفيع، وإذا بلغ النساء نص الحقائق، فالعصبة أولى أي بلغن الغاية التي عقدن فيها أو قدرن فيها على الحقائق وهو الخصام... ونصص غريمه وناصه استقصى عليه وناقشه وانتصّ انقبض، وانتصت ارتفع ونصصّه حرّكه وقلقهُ»[4].

فهو يرى من خلال هذا التعريف بأن "التناص" هو استخراج أقصى الشيء، وظهوره وبلوغه أقصى الشيء ومنتهاه.

مما تقدم نخلص إلى أن التعريف اللغوي لمصطلح "النص" أو التناص يندرج تحت عدة دلالات ألا وهي: البلوغ والاكتمال في الغاية كما أنه منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها.

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مكتبة لبنان ،ناشرون، ط 1، 1998، ص 831.

[2] إبراهيم مصطفى: معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، ج 1، 2005، ص 226.

[3] مسعود جبران: الرائد (معجم ألفبائي في اللغة والأعلام)، دار العلم للملايين، د ط، ص 270.

[4] الفيروز أبادي: القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2009، ص 654.

2-اصطلاحا:

لقد أخد مصطلح التناص حيز الصدارة في الدراسة الأدبية والنقدية لكونه عني بالنص الأدبي، وهذا من خلال استرجاع الأعمال الأدبية وقراءتها وتحليلها وإعادة بنائها من جديد.

وفي ظل هذه القراءات أضحى مصطلح "التناص" نظرية قائمة بذاتها فقد أولاه العديد من الباحثين والنقاد الغربيين أمثال "جوليا كريستيفا" و'تودوروف" و"جرار جنيت" وغيرهم، كما نجد من الباحثين الغرب "محمد مفتاح" و "عبد المالك مرتاض" و "محمد بنيس"...إلخ.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من الطرفين إلا أنه لم يستطع أيا منهم التوصل إلى مفهوم جامع لمصطلح "التناص".

وتعتبر "جوليا كريستيفا" من السابقين اللغويين في إعطاء مفهوم لمصطلح 'التناص" حيث أشارت في تعريفها إلى أن النص عبارة عن مجموعة من النصوص فقالت أنه: "إنما هو مركز ثقل مجموعة من النصوص السابقة والنصوص المتزامنة واللانصوص، أو النصوص غير أدبية كالرموز والإشارات التاريخية والكلام اليومي والأقوال المأثورة... [1].

كما أعطته مفهوم آخر في كتابها "نص الرواية": "أن التناص هو التقاطع والتعديل المتبادل بين وحدات عائدة على نصوص مختلفة"[2].

ومن خلال هذين المفهومين التي أتت بهما "كريستيفا" يمكن القول بأن "التناص" هو استحضار نصوص سابقة والقدرة على اكتشاف العلاقة فيما بينها، وبين النصوص المتزامنة لها،ودلك من اجل خلق وتحقيق التفاعل والتداخل بينها، ومحاولة إيجاد نقاط تشابه واختلاف بين هذه النصوص ومن ثمة الوصول إلى نصوص جديدة.

وهذا ما ذهب إليه "تودوروف" حيث قال بأن: "التناص هو دراسة كلية للنص في عقلته مع كلية النصوص الأخرى "[3].وأشار "تودوروف" في تعريفه هذا بأن "التناص" هو استحضار للنصوص الغائبة والحاضرة

[1] رابح بوحوش: اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ط، 2006، ص 255.

[2] حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث –البرغوتي نموذجا- دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص 20.

[3] عبد الرحمان زايد قبوش: التناص في شعر محمود درويش، مجلة التبيين، عدد 25، ص 2006، ص 57.

وفهم البنية السطحية لها من خلال الكلمات و العبارات وصولا بذلك للبنية العميقة من حيث الأفكار والمعاني وإبراز العلاقة بين النصين من خلال نقاط التشابه بينها وتحقيق الرابط فيما بينهما وبالتالي الوصول إلى نص جديد.

كما أعطى النقاد العرب مفهوم "للتناص" حيث نجد 'حصة البادي" يرى أن التناص هو: "محاولة دراسة النص الأدبي في ضوء علاقته بنصوص سابقة باعتبار أن تلك العلاقة هي ضرب من تقاطع أو تعديل متبادل بين وحدات عادة إلى نصوص مختلفة لتأخذ مكانها في بنية نصية جديدة"[1].

"فالتناص" في نظرها هو تلك العلاقة الموجودة بين النصوص الحاضرة والنصوص الغائبة مع إحداث بعض التعديلات وصولا إلى نص جديد.

أما "محمد مفتاح" فيرى أن معظم الباحثين لم يتمكنوا من وضع تعريف جامع لمفهوم التناص، فراح يستنتج تعريفه الخاص،بأنه "فسيفساء من نصوص أخرى أدمجت فيه بتقنيات مختلفة"[2].

هذا أن التناص هو تعالق نصوص مع نصوص أخرى وكيفيات مختلفة وأنه لا يوجد نص أدبي خالي من آثار النصوص الأخرى، وذلك بأساليب وطرق مختلفة.

ضف إلى ذلك المفهوم الذي أتى به "عمر أوكان" بأنه "يجعل نصوصا عديدة تلتقي في نص واحد دون أن تتذمر أو ترفض والتناص ليس سرقة وإنما هو قراءة جديدة، أي كتابة ثانية ليس لها نفس المعنى الأول ومن هنا كان التناص صورة تضمن للنص ليس الاستنتاج وإنما الإنتاجية"[3]،فهو يقر بأن "التناص" هو صورة التقاء وتقاطع لعدة نصوص أخرى، وأنه ليس سرقة وإنما هو قراءة جديدة ومغايرة للنص الأول.

ومما سبق نستطيع أن نربط بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي، فالدلالة اللغوية تعني الأخذ والظهور والاتصال، أي الأخذ من نصوص أخرى وظهورها في نص جديد، أما فيما يتعلق بدلالته الاصطلاحية فتعني التوالد والتعالق بين نص ونصوص أخرى.

وبعد الذي تم تقديمه لمفهوم التناص لدى الغرب والعرب المحدثين بما فيه اللغوي والإصطلاحي يمكن استخلاص ما يلي:

---

[1] حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث- البرغوثي نموذجا- ص 07.

[2] محمد مفتاح: التحليل الخطاب الشعري (استرتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 4، 2005، ص 121.

[3] عقاب بلخير: نسقية المصطلح وبدائله المعرفية، دار الأوطان للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، سيدي موسى (الجزائر)، د ط، 2011، ص35.

أنه لا يوجد ناقد أو باحث سواء كان غربي أو عربي وصل به الحد إلى إعطاء تعريف جامع مانع لمصطلح التناص.النقطة التي اتفقا فيها الباحثين هو أن التناص نتيجة إلتقاء العديد من النصوص.

هذا المخطط يلخص عملية التناص في تعريفه الإصطلاحي الشامل: كما يوضح كيفية حدوث التفاعلات النصية فيما بينها

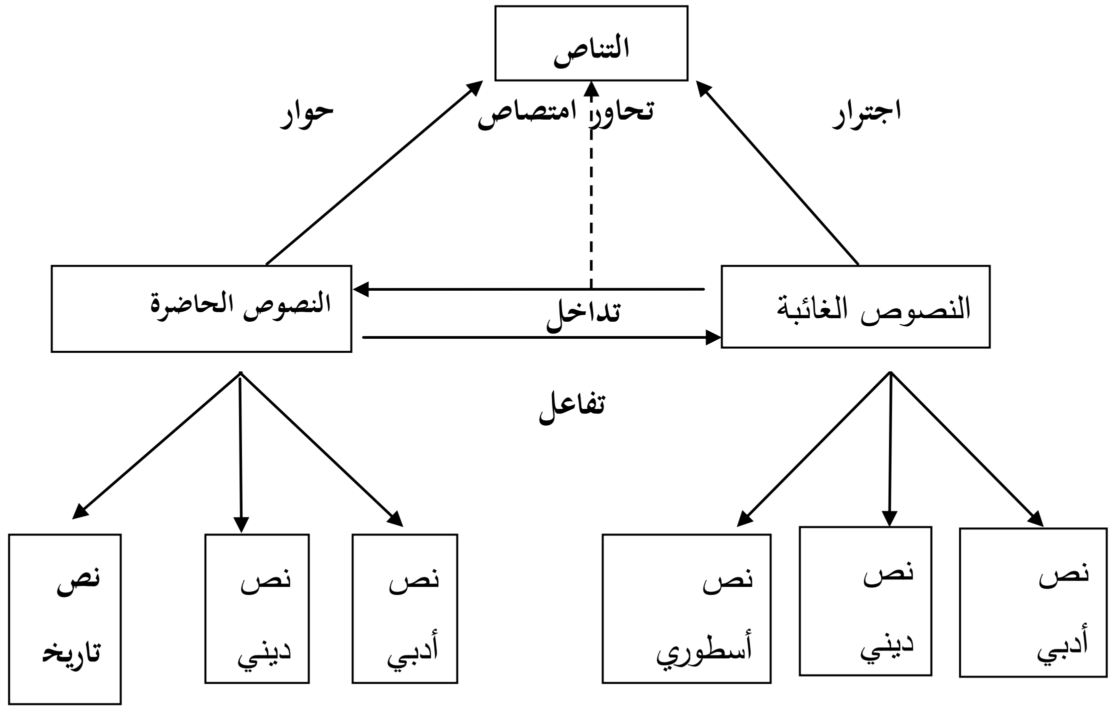

[ر.ت يوضح عملية التناص وتفاعلاته النصية][1]

فإذا كان للتناص تعريفه الشامل، فكيف كانت نشأته؟ وكيف كان استقبال المصطلح الغربي في النقد العربي الحديث؟.

[1] المرجع السابق،ص37

ثانيا: نشأة التناص في الخطاب النقدي العربي الحديث:

تمهيد:

لقد فندت جل الدراسات والأبحاث الحديثة الكثير من الأفكار الخاطئة، والتصورات الواهمة بأن النص الأدبي يقوم من الفضاء المطلق، ويتبرأ من التأثير والاقتباس، وينعزل من النصوص السابقة له، فكل نص أدبي له مرجع أصل يتفرع منه، ويستنسخ من نص سابق له، فمصطلح التناص مثلا اكتسب عدة مصطلحات مختلفة عند الغرب والعرب على حد سواء، فعند الغرب مثلا اكتسب عدة تنويعات في الاستخدام، وتولدت له صيغ مختلفة في اللفظ، وإن سعت كلها إلى تحصيل معناه: مثل الحوارية عند باختين، التناص عند كريستيفا وكذلك المتعالقات النصية عند جرار جينت وغيرهم من الباحثين والنقاد الذين تطرقوا وعالجوا هذه القضية أو المفهوم، حيث نرى أن الدراسة التي حضيت بها قضية التناص لم تحظ بها قضية لغوية مثله، فالتناص في الدراسات الحديثة هو الحوض المعرفي الجامع والمفتوح لكل المذاهب والتيارات المتعددة، إذ يرى العديد من الباحثين أن السمات الملازمة للنصوص بمختلف أنواعها ما يسمى بالتناص «يدل على وجود نص أصلي الأدب أو النقد أو العلم على علاقة بنصوص أخرى، وأن هذه النصوص قد مارست تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على النص الأصلي عبر الزمن»[1].

إذ أن التناص ظاهرة نصية عامة لا يخلو منها أي جنس أدبي قديم كان أو حديث، فالآداب جميعا عبارة عن حوار متواصل بين قديمها وحديثها فما القديم إلا أرضية لبناء الحديث، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى كيف كانت معالجة التناص عند العرب من خلال الدراسة العربية لهذا المفهوم وهذا ما سنحاول أن نفصل فيه بكثير من الكلام لاحقا.

I-التناص عند الغرب:

من المعلوم أن الثلاثي "ميخائيل باختين" و "جوليا كريستيفا" و "جيرار جنيت" من الذين كان لهم السبق في وضع مفاهيم نظرية لمفهوم التناص وما يتضمنه من أنواع وآليات، ضف إلى ذلك علماء آخرين كانت لهم إسهامات في هذا المجال لا يمكن إغفالها أمثال "رولان بارت" و "بول ريكر" و"تودورورف" و "رولان جيني" وغيرهم كثيرون.

[1] فيصل الأحمر ونبيل دادوة: الموسوعة الأدبية، ج 1، دار المعرفة، د ط، 2008، ص 275-276.

I-1-ميخائيل باختين M.Bakhtine

إن الحديث عن مصطلح التناص يقتضي بالضرورة الحديث عن إرهاصاته وجدوره الأولى، ومن المعروف أن أي دراسة أدبية ليست مستقلة بذاتها وإنما لها جدور وتمخضات، ولهذا إذا تتبعنا النشأة الأولى لاستخدام مصطلح التناص في الدراسات النقدية والأدبية التي ظهرت عند الغرب بداية مع حركة الشكلانيين الروس، فقد استفاد باختين من من جهود الشكلانية الروسية، حيث يوكد الدارسون أن "مخائيل باختين" رغم عدم استعماله لمصطلح التناص إلا أنه كان له السبق في استخدام مفهوم التناص ففي كتابه الماركسية وفلسفة اللغة الذي صدر عام 1929 م حيث يؤكد "جمال مباركي" أن باختين هو أول من بحث في فكرة التناص بقوله: " أول من بلور مصطلح التناص كمفهوم يعني العلاقة بين النصوص تحدث بكيفيات مختلفة هو 'ميخائيل باختين' ثم جاء بعده العديد من الأسماء... الدين اتفقوا على أن النصوص الأدبية تقيم حوار بينها"[1]..

فالدراسات والبحوث التي قدمها باختين حول مصطلح التناص كمفهوم كانت القاعدة الأساس والمنطق الذي اعتمد عليه الباحثون فيما بعد من أجل تأصيل التناص كمصطلح، حيث قام باختين باستبدال مفهوم المحايدة ومفهوم انغلاق النص اللذان كرّستهما الدراسات الأولى للشكلانيين الروس وذلك من خلال ثمرة تأمله الذي أثمره في كتابه السابق ليعلن بهذا الكتاب إرساء ما يعرف بمدأ الحوارية (dialogisme)،إذ من خلال هذا المصطلح تبلور مصطلح التناص كمفهوم يعين تلك العلاقة بين النصوص، أي أن كل نص يمثل همزة وصل ونقطة إلتقاء نصوص أخرى فيعيد النظر فيها ويراجعها ويدرسها ويكثفها وهو يعرف الحوار بقوله: "يدخل فعلان لفظان، تعبيران إثنان في نوع خاص من العلاقة الدلالية، ندعوها نحن: علاقة حوارية، والعلاقات الحوارية علاقات (دلالية)بين جميع التعبيرات التي تقع ضمن دائرة التواصل اللفظي"[2].

وهكذا فقد انتشر مصطلح الحوار والحوارية عند باحثين إذ أن هاذين المصطلحين أصبحا يستخدمان بصورة كبيرة إلى دراجة التي أضحى الحديث الذاتي حواريا، حيث يذهب باحثين إلى القول أن فن الشعر لا ينتفع بخاصية الحوارية بقدر ما ينتفع به فن النثر إذ أن الخطاب الأدبي الوحيد الذي يتميز بالعنصر الحواري في الرواية التي تختم فيها كل الأفكار وتتداخل أقوال بحوارات متعددة "حيث لا ينقي الراوي خطاباته من نواياه ومن نبرات الآخرين ولا تقبل فيها أجنة التعدد اللساني الإجتماعي ولا يستبعد تلك الوجوه اللسانية وطرائق الكلام وتلك

[1] جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر، إصدار رابطة الإبداع الثقافية، الجزائر، د ط، 2003، ص 125.

[2] ليديا وعد الله: التناص المعرفي في شعر عز الدين مناصرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2005، ص 26.

الشخوص الحاكية المضمرة التي تتراءى في شفافية خلف كلمات لغته وأشكاله وإنما يرتب جميع تلك الخطابات والأشكال على مسافات مختلفة من النواة الدلالية النهائية لعمله الأدبي"[1].

وقد عمل باحثين على "مصطلح التناص" وأدرجه تحت عنوان الحوارية قبل ذيوع "مصطلح التناص"، كما اهتم باحثون بالتناص في النثر في حين رآه غائبا في الشعر "... وبطبيعة الحال فقد أثبت الزمن اللاحق أن قراءة التناص في الشعر ممكنة جدا وربما كان مقصد باحثين أن التناص في الشعر، أكثر منه تعقيدا وغموضا وعمقا من التناص في الرواية، لأن التناص (الحوارية)في الرواية كما قال أنه موجود بوضوح وقوة ويمكن ملاحظته بسهولة عكس الشعر"[2].

فالحوارية كمفهوم كانت القاعدة التي انبنى وارتكز عليها "مصطلح التناص" الذي: «انتقل إلى النقد الفرنسي وأول من استخدمه بطريقة منهجية في الدراسات النقدية المعاصرة جماعة (تيل- كيل tel- quel) الأدبية النقدية التي اكتشفت العلاقة بين النصوص، وبينت أن النصوص تمثل في علاقاتها مع بعضها نظاما هيرمونيطقيا يتولد من عدة نصوص سابقة»[3].

وتجدر بنا الإشارة إلى أن جماعة (تيل-كيل tel-quel) كانت هي الأخرى من بين المكتشفين للعلاقة القائمة بين النص الحاضر والنصوص الأخرى الغائبة.

وما يمكن استخلاصه من أن الأعمال والأفكار التي جاء بها الباحث "باختين" أنه مارس قراءة "مصطلح التناص" تحت عنوان الحوارية، أي أنه كان له السبق إلى هذا المفهوم لكن ليس كمصطلح "التناص" ومصطلح "الحوارية" كما قال عنه تودوروف «أن مصطلح الحوارية مصطلح مربك»[4].

كما أنه ركز في حواريته على النثر عامة والرواية خاصة، إضافة إلى أنه وضع الأشكال التي تتجلى فيها التناص (الحوارية) أو يمكن القول في الأخير أن "باختين" هو أول من أشار إلى مصطلح التناص باسم الحوارية التي أعطاها مفهوما من خلال الإيديولجيم، لكن كيف شاع مصطلح التناص بدلا من مصطلح الحوارية؟

---

[1]-عز الدين مناصرة: علم النص المقارن (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2006، ص 142.
[2]-المرجع نفسه ،ص 142.
[3]-جمال مباركي: التناص وجماليته في الشعر الجزائر المعاصر، ص 126.
[4] رمضان الصباع: في نقد الشعر العربي المعاصر، دراسة جمالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،مصر، ط 1، 1998، ص 377.

I-2-جوليا كريستيفا:

يشهد التاريخ أن الإستعمال الأول لمصطلح التناص كان على يد البلغارية "جوليا كريستيفا" باستنادها إلى الإرث النظري الذي تركه باختين، حيث بنت نظريتها المتطورة على فرضية وجود حوار دائم ومتواصل بين النصوص المختلفة ويمكن القول أنها "تظل مدينة له بتصورها للنص وبمفاهيم عديدة منها مقاربة الداخل النصي بخارجه، وتمتد شجرة نسبها كذلك إلى سويسر الذي تعتبر من الأوائل من قاربوا العلاقات النصية"[1].

ففي رأي كريستيفا النص هو «جهاز غير لساني، يعيد توزيع نظام اللسان Langue بواسطة الربط بين كلام تواصلي، يهدف إلى الإخبار المباشر بين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه، أو المتزامنة معه، فالنص ادن إنتاجية »[2].

وإذا كان فهم مصطلح التناص عند كرستيفا، يندرج في إشكالية الإنتاجية النصية، فإنه يتحدد أكثر من خلال حديثها عن الإديولوجيم، الذي يعني تلك الوظيفة للتداخل النصي التي يمكننا قراءتها ماديا، وعلى مختلف مستويات بناء كل نص تمتد على طول مساره، مانحة إياه معطياته التاريخية والإجتماعية[3].

لقد استفادت كريستيفا من جهود اللساني السويسري سويسر واعتبرته من الذين قاربوا العلاقات النصية و اعتمدته في صوغ دلائلية اللغة الشعرية التي اقتضت منها مراجع التصور العام للنص الأدبي في ضوء المبادئ التي أعلن عنها سويسر في التصحيفات، واستنتجت منها ثلاثة قضايا كبرى، حددتها كالآتي:[4]

أ-اللغة الشعرية: هي اللانهائية الوحيدة للشفرة.

ب-النص الأدبي: مزدوج: فهو كتابة وقراءة.

ج-النص الأدبي: هي شبكة من الترابطات.

1 عمر عبد الواحد: دوائر التناص، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2003، ص 13.

2 جوليا كريستيفا: علم النص، تر: فريد الزاهي –مراجعة: عبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ،دط،دت ،ص 1، 2.

3 المرجع نفسه، ص 22.

4 المرجع نفسه، ص 77.

انطلاقا من سويسر توصلت كريستيفا إلى خصيصة أساسية اشتغال اللغة الشعرية، سمتها "التصحيفة" التي تعرفها بأنها «....امتصاص نصوص (معاني) متعددة داخل الرسالة الشعرية التي تقدم نفسها من جهة أخرى باعتبارها موجهة من طرف معني معين»[1].

وفي بداية عملها كانت كريستيفا تهدف إلى تبديل الكثير من المفاهيم المتعلقة بنظرتها إلى مصطلح النص بادلة جهدها في فك النص من قيود البنيوية، فقد تجاوزت مفهوم الحوارية إلى مفهوم التناص الذي نجده في كتاباتها بكثرة ومصطلح التناص لا يقوم بذاته وإنما تتقاطع فيه كتلة من النصوص يقوم بامتصاصها فتندمج في بنيته ولهذا فالنص مقابل لمفهوم الحوارية عند باختين فهو: «عبارة عن لوحة قسيفسائية من الإقتباسات، وكل نص هو تشرب وتحويل نصوص أخرى»[2]. لقد شبهت هذه الباحثة النص باللوحة الفسيفسائية هذه الأخيرة تتميز بتداخل ألوانها وأشكالها، فكذلك النص الأدبي يتشكل من مزيج من الاقتباسات المأخوذة من نصوص أخرى هذه النصوص تتداخل فيما بينها وتتعالق لتشكل لنا ذلك النص، هذا الأخير يشكل رافدا أو منبعا بنصوص أخر، حيث تبلور هذا المصطلح بشكل كبير من خلال كتاباتها المتتالية والتي تهدف إلى تقديم مفاهيم لا يشوبها شي.

ففي عام 1974 م نشرت كتابها (ثورة اللغة الشعرية) " La Révolution Du Langage Poétique" وقدمت فيه هذا المفهوم في صيغة أكثر تجريدا على أنه تحويل أو نقل لنظام من العلامات أو أكثر (...) وقد عادت اليه بالكتابة عنه عام 1976 م في كتابها نص الرواية "texte du roman" من أجل تصحيح مسار استعماله أيضا (...) وذكرت أن مصطلح التناص هو: «التقاطع والتعديل المتبادل بين وحدات عائدة إلى نصوص مختلفة.. »[3].

وما يهمنا من استعراض موقف كريستيفا في مجال الشعر هو إقرارها بوجود التناص في الشعر عكس ما أقره "باختين" سابقا.

نخلص إلى أن كريستيفا هي أول من أطلق مصطلح التناص على النصوص المتداخلة وفي كتابيها المذكورين أنفا تطرقت إلى التناص فيهما لكن حط مصطلح الإنتاجية فيهما كان أوفر من مصطلح التناص، كما قامت من

---

[1] المرجع السابق، ص 78.

[2] جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائر المعاصر، ص 38.

[3] عمر الواحد: التعلق النصي، ص 42.

تحديد المستويات التي تمكن من التناص وأعطت أمثلة توضح هذه المستويات بشكل واضح وهذا من خلال كتابها الشهير "علم النص".

وما يمكن قوله أن كريستيفا تخلت عن جهودها التي بدلتها في قضية التناص: «هجرت التناص بعدما ولدته وتركت أمر تربيته للباحثين الآخرين»[1].وهذا لانصرافها للاهتمام بالواقع التاريخي للخطاب الاجتماعي، ويذهب بعض النقاد والباحثين الغربيين يجترون النظرية الكريستيفية التي تزعم فيها: «أن النص المكتوب ليس إجترار النصوص أخذ غير معروفة أو نصوص مجهولة كما يعبر بارت... فمثل هذا يجعل الكاتب عبدا لنصوص لا يعرفها، وكأنه لم يتأثر بها وكأنه مجرد عبد مسخر لها يفرغها من أخلاط ويكتبها من أمشاج، وكأنه نصيب الخيال لا يتخيل فيحال، وكأنه معتوه ولا قريحة له على الإطلاق»[2].

يتجلى لنا من خلال هذا القول أن الكتابة هي استرجاع للنصوص السابقة مجهولة القائل أي أن النص الحاضر مجرد استبدال بالنصوص الغائبة، وبالتالي يرتبط هذا المفهوم بكريستيفا أن: «فكرة النص باعتباره وحدة إيديولوجية وحينئذ يتم التعرف على خصوصية النظام الذي يهيمن عليها ووصفها في سياقها الثقافي الذي تنتمي إليه... وهذه الوحدة (الإيديولوجية هي وظيفة التناص التي يمكن قراءتها مجسدة في مستويات مختلفة لبنية كل نص، وممتدة على مداره مما يجعلها تشكل سياقه التاريخي و الاجتماعي»[3].

فالمفهوم الذي تطرحه كريستيفا عن النص بوصفه وحدة اديولوجية يأخذ مكان الأنواع أو الأجناس الأدبية القديمة وبهذا فهي تشكل أنماط من النصوص المتداخلة، فهي لم تكن تتوقع أن يتم توليد في حجم هذه المصطلحات، وهي بهذه السرعة تنتقل إلى جل المجالات والدراسات ومن مكان من الأمكنة وهي التي: «وقفت عند حدود التناص والنص المكون الظاهر»[4].

وفي الأخير نخلص أن كريستيفا لعبت دورا هاما في تطوير النظرية اللسانية والنقدية، وساهمت مساهمة كبيرة في إعلاء مكانة هذا المصطلح "التناص" بكل ما يحتويه من مفاهيم ومضامين تساعد هي بدورها في تطوير الدراسات النقدية واللسانية والأدبية.

---

[1] حسن محمد حماد: تداخل النصوص في الرواية العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د. ط)، 1968، ص 12.

[2] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، د ط، 2007، ص 265.

[3] أحمد عبد العزيز: نحو نظرية جديدة للأدب المقارن، مطبعة الأنجلو-مصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 2002، ص 38.

[4] سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي، النص والسياق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 3، 2006، ص 93.

I-3-رولان بارث:

يعتبر من الذين اهتموا بدراسة النص حيث يرى أن : «النص الماثل ليس إلا عكسا لنصوص أخرى»[1].

فالنص الماثل ما هو إلا مزيجا من نصوص كثيرة مجهولة محفوظة كانت أو مقروءة.

فبارت يرى بأن النص «منسوج تماما من عدد من الاقتباسات ومن المراجع ومن الأصداء: لغات ثقافية سابقة أو معاصرة، تتجاوز النص من جانب إلى أخر في تجسيمة واسعة، إن التناصي L'intertextualité الذي يجد نفسه فيه كل نص ليس إلا تناصيا لنص أخر، لا يستطيع أن يختلط بأي أصل للنص، البحث عن ينابيع عمل ما أو عما أثر فيه، فهو استجابة لأسطورة النسب، فالإقتباسات التي يتكون منها نص ما مجهولة عديمة السمة، ومع ذلك فهي مقروءة من قبل»[2]،فهو انطلق من منجزات كريستيفا ليوسعها ويشرحها فقط فالنص يعيد توزيع اللغة والتناصية أو كل نص مهما كان جنسه.

ويضيف إلى هذا أن : «النص عبارة عن نسيج من الإستشهادات»[3].

فالنص الحاضر ليس إلا خليط من نصوص سابقة، فالنص المحقق يمكن أن يكون علاقة تقاطع مع نصوص أخرى.

يقول رولان بارت:«كل نص هو في الوقت نفسه مناص، نص الثقافة السابعة والمحيطة»[4].فهو يستخدم مصطلح النص ومصطلح المناص في نفس المستوى ويرى أنهما تربطهما علاقة تناظر تبلغ حد التماثل،ففكرة موت المؤلف التي لجأ إليها "بارت" هي هدم لفكرة الأصل والمنبت الذي يمكن أن يحن إليه النص، فهو يشبه علاقة النص بالكاتب كعلاقة الأب بابنه «إن موت المؤلف أو الكاتب هو علامة التمرد على سلطة الأبوة وتدميرها وهو بذلك يدخل النص إلى عالم التناص فكل نص متناص وكتابة متعددة، وبعبارة "بارت": "إن أي نص يتكون من كتابات متعددة، تنبثق من ثقافات متنوعة وتدخل في حوار وفي محاكاة تهكمية ساخرة، وفي تنازع أو خلاف»[5].

---

[1] عبد المالك: نظرية النص الأدبي، ص 265.

[2] عز الدين مناصرة: علم التناص المقارن، (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي)، ص 142.

[3] حسين خمري: نظرية النص بين بنية المعنى إلى سميائية الدال، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 253.

[4] المرجع نفسه، ص 253.

[5] مصطفى بيومي: التناص... مقاربة نظرية شارحة، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلة، "يوليو سبتمبر 2011 المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، ص 83.

ثم يذكر "بارت" مرة ثانية في كتابه "نقد وحقيقة" ليرسخ هذه الفكرة في مقولته «موت المؤلف» التي تعتبر مقولة نقدية لها أهمية كبيرة على النقد والنصوصية.

وفي نهاية الأمر فإن "بارت" لم يأتي بإضافة جديدة على أقوال سابقيه "كريستيفا" عن التناص و"باختين" عن الحوارية وما قدمه متمثل في عملية شرح بعض أقوال "كريستيفا" وتوسيع مفهوم انفتاح النص عن الحياة والمجتمع، فقد أضاف بعض الملاحظات السريعة، فالتناص في قوله لا يخلو أي نص: «إننا نعلم أن أي نص ليس مجرد سطور من كلمات ليطلق معنى أبديا أو لاهوتيا لا اختلاف بشأنه، وإنما هو متعدد الأبعاد، تمتزج فيه وتتصادم النصوص الأخرى التي لا يمكن حصرها سواء مع السابقة أو المتزامنة لنص جديد»[1].

ومن هذا كله نجد أن "بارت" قد سار على نهج ما قالته "كريستيفا" عن التناص وأكد على ذلك وشرحه مضيفا إلى ذلك بعض الملاحظات والآراء.

I-4 مصطلح التناص عند جرارجينت Gérard Genette

نجد جرار جينت من أهم أعلام النقد الغربي الذين إهتموا بهذه المسألة، فالباحث الفرنسي قام بتنمية مفهوم التناص من خلال دراسته وبحثه عن الشعرية أما ما يسمى بالبويطيقا poétique فالشعرية حسبه : «لا ترى النص في صورته الفردية لأن هذا من مهمة الناقد وإنما موضوع الشعرية، أصبح بصورة أوسع، يعني المتعاليات النصية»[2]،وبذلك يعتبر جرار جينت الشعرية تلك الخصائص المجردة التي تصنع فرادة النص وجوهريته حيث تساءل الكثير من النقاد ما الذي يجعل نص ما نصا أدبيا؟ وقد أجاب جرار جنيت على ذلك من خلال ما جاء في كتابه introduction a l'arclutexte الذي صدر سنة 1979م وبهذا فقد ساهم في تنمية مصطلح التناص كما قلنا في بداية القول حيث عرّف "جنيت" المتعاليات النصية: «ما يجعل النص في علاقة ظاهرة أو خفية مع نصوص أخرى»[3]،ويصل جرار جنيت بمصطلح التناص إلى التعالي النصي ويتجاوز بذلك مصطلح الجامع النصي وما يحتويه من أنماط حيث يحددها في خمسة أنواع:«التناص، الملحق النصي، الماورائية النصية، الإتساع النصي، الجامع النصي»[4]،حيث يواصل "جيرار" دراسته حول مسألة «التفاعل النصي ففي سنة 1982م أصدر كتابه "أطراس" ليعاود "جينت" النظر في موضوع البويطيقا محاولا أن يقدم لموضوعها أو بالأحرى توسعا

---

[1] فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، دار العربية للعلوم، الجزائر، ط1،2010،ص139.

[2] ليديا وعد اله: التناص المعرفي في شعر عز الدين المناصرة، ص 34.

[3] المرجع نفسه، ص 34.

[4] المرجع نفسه، ص 34-35.

يشتمل على العلاقات بين النصوص، ويصبح موضوع البويطيقا ليس فقط النصية الجامعة، وإنما يخص أيضا النصية المتعالية: Transtextuality أو المتعالي النصي للنص»[1].

وبهذا نلاحظ أن جرار جينت قد أتى بمصطلح جديد وسماه "بالتعالي النصي" أي: «الطريقة من خلالها يهرب نص من ذاته في الإتجاه، أو البحث عن شيء آخر، والذي من الممكن أن يكون أخذ النصوص»[2]،وتتضح هذه العلاقة النصية بأنها كتابة حديثة على أثار كتابة قديمة، وذلك بأن يأخذ نص من نص أخر عن طريق المحاكاة أو التحويل.

وقد أطلق جرارجينت «على النص السابق إسم اصطلاح النص الأصل "hypotexte" في حين أطلق على النص الاحق إصطلاح "hypertexte" أي النص المتفرغ».

والمتتبع لكتابات جرارجينت يلاحظ أنه استخدم مصطلح المتعاليات النصية بدلا من مصطلح التناص وقدم جرارجينت في كتابه المذكور سلفا (الأطراس) خمسة أنواع للتناص وقد ذكرها على النحو الآتي «معمارية النص Arclutextualite المناصات Paratextes، الميتانص Métatexte، التعلق النص Hypertextualité، التناص intertextualité»[3].

وخلاصة القول أن هذا الناقد قد أقر بأن النص عبارة عن نسيج من ألفاظ وعبارات ورموز، لتكون هذه نص جديد متناسق ومترابط حيث يتكأ هذا النص أيضا على عناصر فنية وجمالية أخرى،أطلق عليها جرار "معمارية النص" واهتم كذلك بالمتعاليات النصية التي تقوم برصد العلاقات المضمرة والظاهرة التي تجمع نصا ما بغيره من النصوص.

واعتبر جرار جينت من بين النقاد الغربيين الذين كانت لهم بصمة نقدية خالدة على الساحة النقدية الغربية، وحتى العالمية بوقوفه على "مصطلح التناص" دراسة وتطبيقا.

وانطلاقا من الدراسة السابقة لكل من"باختين" ، "كريستيفا"، "بارت"و "جيرارجينت" تلمس فكرة كون الآداب تتطور وتأخذ لنفسها أشكالا لانهائية نتيجة لآلية داخلية متمثلة بالأساس في حوار النصوص اللاحقة بالنصوص السابقة، باختلاف التوجهات فيها، وهذا لا يعني أن هذا المصطلح بقي حكرا وحبيسا على

---

[1] مصطفى بيومي عبد السلام: التناص...مقارنبة نظرية شارحة ، ص 90.

[2] عمر عبد الواحد: دوائر التناص- معارضات البارودي للمتنبي دراسة في التفاعل النصي، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، 2003، ص 14.

[3] سعيد يقطين: النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية، نحو كتابة عربية رقمية المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2008، ص 59.

هؤلاء العلماء ولم يخرج عن حيزهم، بل القائمة طويلة تحصر لنا عديد المحاولات المبرهنة بصورة واضحة أو غامضة عن تواجد هذا المصطلح ألا وهو التناص، فلم يزل أهل الغرب يتشبعون في معالجته ويضيفون فيها، ومن الذين تناولوها على أساس مفاهيم سميائية انطلاقا من أراء "كريستيفا" له.

وعلى العموم فإن كل من جاء بعد أولائك الباحثين المشهورين لم يخرجوا عن دائرتهم، فبالإضافة إلى أخرين أمثال: "كورتيس" و "قريماس"- "لوران جيني" ونضيف "ميشال أريفي"، وجاك درايدا" وغيرهم كثير وهذا ما يقودنا في نهاية المسيرة إلى القول أنه رغم اختلاف العلماء والباحثين في تناولهم للظاهرة التناصية من حيث إطلاق للمصطلحات، ومن بينها «طقوس القراءة، القروئية، والهجرة، والإنتشار،و الحوارية، والتداخل النصي (...) وتوجهت هذه المصطلحات بمصطلح يكاد يكون جامعا ما نعا هو التناص (intertextualité)» [1].

II-عند العرب:

II-1-في التراث العربي القديم:

إن الحديث عن مصطلح "التناص" ونشأته في الأدب، يتراءى لنا من الوهلة الأولى إلى القول بأن مفهوم مصطلح جديد، لظاهرة نقدية وأدبية قديمة فلم تكن العلاقة بين النصوص الأدبية والنقدية فكرة جديدة في النقد الأدبي العربي القديم، إذا نظرنا إلى هذه الأخيرة فسنجد الكثير من الأمثلة التي تحيل إلى معنى "التناص" بمصطلح أو بآخر،كما تم كذلك رصده داخل البلاغة العربية، حيث تفطن البلاغيون القدامى إلى قضية تراكم النصوص وتداخلها فوق بعضها البعض هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى الشعراء قد تنبهوا إلى ظاهرة "التناص" فنجد "عنترة بن شداد" لاحظ أن المعاني الخاصة بالظل قد استهلكها الشعراء قبله عندما قال:

هل غادر الشعراء من متردم   أم هل عرفت الدار بعد توهم[2].

بهذا نجد أن النقاد قد تصدوا لهذه الظاهرة بعد الشعراء حيث ذكر "أحمد بن أبي الطاهر" أن الكلام العربي «ملتبس بعضه ببعض، وأخذ أواخره من أوائله والمبتدع منه والمخترع قليل إذا تصفحته وامتحنته والمحترس المتحفظ المطبوع بلاغة وشعرا من المتقدمين والمتأخرين لا يسلم أن يكون كلامه أخذا من كلام غيره، وإن اجتهد

[1] محمد الصالح خرفي: مختار حلاس، ناصر معماش: مجلة الناص، العدد 2 و 3 (أكتوبر/مارس، 2004-2005)26، 27، 28 أفريل 2004 قسم اللغة والأدب العربي بجامعة جيجل-الجزائر، ص 157.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 399.

بالاحتراس وتخلل طريق الكلام وباعد في المعنى، وأقرب في اللفظ (...) فكيف يكون ذلك مع المتكلف والمتصنع والمتعمد القاصد (...) من ظن أن كلامه لا يلتبس بكلام غيره فقد كذب ظنه وفضحه امتحانه»[1].

ومما جعل النقاد والشعراء يؤمنون، بأن الشاعر لا يكون كذلك إلا إذا قرأ لغيره من الشعراء وأخذ عنهم وهذا ما أشار إليه "ابن رشيق" في "كتابه العمدة": في صناعة الشعر ونقده فتكلم فيه عن السرقات الشعرية ملما بآراء سابقة من النقاد فقال «وهذا باب متسع جدًا، لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعي السلامة منه»[2].

وقد تأثر النقاد العرب "بالتناص" حيث جعلوا له تسميات عديدة ومختلفة كالإقتباس، والتضمين والمعارضة والمحاكاة، السرقات الأدبية وغيرها.

وهذه الأخيرة التي تناولها كل الباحثين في البلاغة العربية القديمة، نذكر منهم على سبيل المثال "الجاحظ" "ابن سلام الجمحي" و "الجرجاني" [3].

وقد أعطى ابن رشيق تعريف "للسرقات" بأنها « أخذ الشعراء بعضهم معاني بعض في ما هو غريب عجيب، أو في المعنى الشريف الكريم، أو في البديع المخترع»[4].

فالسرقات هي توظيف الشعراء لمختلف أجناس الأدب بعضهم لبعض، سواء كان هذا المعنى غير متداول بين الشعراء، أو معنى شعري ذو قيمة جمالية أو فنية.

أما "التضمين " كمصطلح يندرج تحت باب "السرقات" وقد تكون هذه العلاقة ظاهرة للعيان أو غير ذلك، ومصطلح "التضمين" يعني «إذا كان النص المقتبس ليس من القرآن والحديث بل عن غريهما من المعارف الأخرى كالشعر والأمثال والحكم وقصص الأولين وأقوال مشهورين في القديم»[5].

بمعنى أن "التناص" يقصد به تلك العلاقة الموجودة بين مختلف النصوص الأدبية غير النصوص الدينية.

وقد جاءت البلاغة العربية في دراستها القديمة بما يسمى "مصطلح" الإقتباس" الذي يقصد به: «تضمين النثر أو

---

[1] عبد القادر بقشي: التناص في الخطاب النقدي والبلاغي، دراسة نظرية وتطبيقية، إفريقيا الشرق، ط 1، 2007، ص 16.

[2] محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص 211.

[3] فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، ص 143.

[4] سعيد سلام: التناص التراثي الرواية الجزائرية نموذجا، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 2010، ص 83.

[5] المرجع نفسه، ص 82.

الشعر من القرآن الكريم والحديث الشريف، من غير دلالة على أنه منهما»[1]،وهذا يعني أن مصطلح الإقتباس يشير إلى التفاعلات النصية والنصوص الدينية ،وكذالك الأخد من نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف والكتب السماوية واستعمالها في النصوص الأدبية بشكل ضمني.

إضافة إلى هذا يعد مصطلح "المعارضة" إحدى مصطلحات التفاعل النصي القديم وتعرف بأنها«اتفاق قصيدتين في الوزن والقافية والموضوع، مما يساعد على قيام موازنة فنية بينهما»[2].

من الملاحظ أن الدارسين العرب القدامى، نظروا إلى هذه المصطلحات نظرة سلبية يشوبها النقص والشك[3]،كما اعتبرها بعض الباحثين دراسات قاصرة وغير متكاملة بمعنى جزئية في بنائها وهذا ما أدى إلى الغموض واللبس، إذ لا يؤدي معنى التفاعل النصي الحقيقي الواضح الجلي.

ومما سبق يمكن القول أنه كان للنقاد العرب القدامى، وقفة على التفاعلات النصية مند القديم بتسميات مختلفة إلا أنها لم ترق إلى مستوى مصطلح "التناص" المتعارف عليه اليوم.

II-2-عند العرب المحدثين:

لقد ساير الشعراء والنقاد العرب المحدثين النهضة، آخذين منها مختلف الفلسفات والنظريات الأدبية حيث استفادوا من نتائج الغرب وشعرائهم، فقد استقبل نقادنا العرب المحدثين مفهوم التناص بصدر رحب بتأثير الحقبة البنيوية وما بعد البنيوية الأوروبية، مستفيدين من نتائج الغرب وشعرائهم ونقادهم ومن هؤلاء الدارسين والباحثين: "صلاح فضل" في كتابه (شفرات النص) و"محمد مفتاح" في كتابه:(تحليل الخطاب الشعري-استراتيجية التناص-) و"صبري حافظ"في كتابه:(التناص واشاريات العمل الأدبي) و"سعيد يقطين"في كتابه:(انفتاح النص الروائي-النص و السياق) "عبد المالك مرتاض"في كتابه (نظرية النص الأدبي)"عبد الله محمد الغدامي" في كتابه (الخطيئة و التكفير) ....وغيرهم.

فهذه الأبحاث والدراسات في الحقيقة لها قيمتها الأدبية والنقدية لأنها عرفتنا 'بالتناص" وتداخل النصوص و أشكالها ولهذا فسنحاول إعطاء دراسة مفصلة بهذا الشأن وسوف نتطرق إلى بعض الباحثين العرب الذين كان لهم الفضل وأثر كبير في دراسة هذه القضية.

---

[1] حسين خمري: فضاء المتخيل (مقاربات في الرواية)، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط 1، 2002، ص 100.

[2] علي غريب ومحمد الشناوي: المعارضات في الشعر الأندلسي —القصيدة العباسية نموذجا-، مكتبة الآداب 2003، ص 03.

[3] سعيد سلام: التناص الترثي (الرواية الجزائرية نمةذجا)، ص 82.

1-التناص عند محمد بنيس:

من بين الآراء النقدية التي لقت صدا كبيرا على الساحة العربية حول مصطلح "التناص" نجد الناقد العربي المغربي محمد بنيس، الذي كانت له نظرة خاصة ونيرة في نفس الوقت، وهذا من خلال مجهوده الكبير الذي قام به في دراسات الشعر العربي عامة والشعر المغربي خاصة وقد أعطى مصطلحاً مخالفا للمصطلح الغربي "التناص" مقابلا أياه بمصطلح "التداخل النصي" وكان ذلك من خلال كتابه "الشعر العربي الحديث" عام 1989 [1] قائلا «كل نص هو شبكة تلتقي فيها عدة نصوص»[2]. ويشير محمد بنيس بقوله هذا أن العلاقة الرابطة والصلة الوثيقة بين النص اللاحق والنص السابق له قد رعاها الشعراء والنقاد مند القدم،وفي هذا الصدد يقول «أن النص يحقق لنفسه كتابة مغايرة حتما لنصوص أخرى يدمجها في أصله»[3].

بمعنى أن التناص أو التداخل هو نسيج من نصوص نثرية أو شعرية حاضرة أو غائبة ساهمت في انتاج نص أو عبارات عميقة ومعاني قيمة وبالتالي اغناء النص الحاضر،إضافة إلى مصطلح التداخل النصي أتى محمد بنيس بمصطلح أخر هو مصطلح "هجرة النص" وذلك في كتابه "حداثة السؤال" سنة 1981م.

وقد فرّق محمد بنيس بين المصطلحين حيث أن «التداخل عام أما الهجرة فنوعية خاصة، معنى ذلك فالنص المهاجر الغائب إلى نص أخر حاضر مهاجرا إليه ينبغي أن يكون نصا نوعيا جيدا»[4]. والمتمعن في هذه العبارة يلاحظ أنه بين مصطلح التداخل الذي استخدمه لجميع النصوص غائبها وحاضرها وذلك بكل ما تحتويه من جميع المضامين والعبارات حسنها وقبيحها، في حين استخدم مصطلح "هجرة النص" ليكون لتلك النصوص التي تكون فيها التفاعلات بين النصوص الغائبة وأخرى نصوص حاضرة وتكون مختارة وفق شروط معينة تتناسب مع النص المنتج الجديد.

2-التناص عند محمد مفتاح:

يعتبر مفتاح من بين الذين تناولوا ظاهرة التناصية بحذافيرها وبكل وعي ودقة، فقد أشار لمفهوم "التناص" الدي جاء في كتابه "تحليل الخطاب الشعري (استرتيجية التناص)"، لأجل التوفيق بين مختلف مفاهيم التناص التي

[1] عز الدين مناصرة: علم التناص المقارن (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي)، ص 158.

[2] محمد ينيس: الشعر العربي الحديث، 03، الشعر المعاصر، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، ط 2، 1996، ص 179.

[3] عز الدين مناصرة: علم النص المقارن (نحو منهج تفاعلي)، ص 157.

[4] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 407.

تقاطعت وصبت في حقل معرفي واحد، حيث عمل على ترجمة مصطلح "التناص بلغة جديدة وذات معنى أصلي في اللغة الفرنسية حيث جعل محمد مفتاح لمصطلح التناص فصلا خاصا به، وقدم مفهوما للنص على أنه: «مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعددة»[1].

لذلك ترجع الأولوية في معالجة ظاهرة التداخل الواضح بين التناص والمصطلحات الأخرى، كالأدب المقارن مثلا إلى كتابه، لكون الأدب المقارن يعنى بدراسة التأثير والتأثر والمثاقفة ودراسة المصادر والمفهوم القديم للمعارضة والسرقات الأدبية، حيث استند في المفاهيم التناصية إلى كتابات وآراء الباحثين الغربيين كالبلغارية "جوليا كريستيفا" وغيرهم كثير.

مصطلح التناص عنده لا يقل أهمية ولا يختلف عن "التناص" عند الغربيين ويكمن في قوله: «...تعالق (دخول في علاقة) نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة»[2].

وبالتالي فالنص عنده حاصل ونتاج لنصوص أخرى، يكون مقتديا ومتأثرا بها، كما أنه توصل إلى نتيجة ألا وهي أن المبدع مهما كان جنس إبداعه وقدرته على الإبداع، فالانطلاق يكون بالدرجة الأولى من خلال الإطلاع على الخلفيات المرجعية السابقة، كما في كتابه بعض المفاهيم التي تعتبر المصادر العربية للمصطلح الغربي "التناص" ألا وهي "المعارضة" "السرقة" و"المناقضة" بالإضافة إلى آليات التناص وما تتضمنه من أشكال.

فمحمد مفتاح يؤكد على ضرورة التناص بالنسبة للكاتب فإنه «بمثابة الهواء والماء والزمان والمكان للإنسان، فلا حياة له بدونهما ولا عيشة له خارجهما»[3].

وبهذا هو يرى أن الكاتب لا يستطيع أن ينتج أي نص مهما كان نوعه أو زادت جودته إذا لم يتناص مع غيره من النصوص السابقة أو المتزامنة له، فهو يشبه الماء بالنسبة للإنسان إذا انقطع الماء عنه لا يستطيع إتمام حياته.

فالسرقات يراها محمد محمد مفتاح من المصادر العربية للمصطلح الغربي "التناص" وقد حلّل بعض المفاهيم نذكر منها ما يلي:[4].

---

[1] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص،ص 120.

[2] حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث، البرغوثي نموذجا، ص 28.

[3] د:يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجدي، ص 391.

[4] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (استرتيجية التناص)، ص 121.

1-المعارضة: وتعني أن عملا أدبيا أو فنيا يحاكي فيه مؤلفه كيفية كتابه "المعلم" فيه أو أسلوبه ليقتدي بهما أو لريادة القول على هديهما أو للسخرية منهما.

2-المعارضة الساخرة: أي التقليد الهزلي أو قلب الوظيفة بحيث يصير الخطاب الجدي هزليا، والهزلي جديا.... والمدح ذما والذم مدحاً.

3-السرقة: وتعني النقل والإقتراض والمحاكاة... مع إخفاء المسروق «فمحمد مفتاح هنا يرى بأن هذه التعاريف مقتبسة من مجال الثقافة الغربية يوجد ما يكاد يطابقها في الثقافة العربية ففيها:

أ-المعارضة: التي تدل على المحاكاة و المحاذاة في السير... وهو محاكاة أي صنع وأي فعل وهذا المعنى هو الذي سوغ إطلاق النقاد العرب على المحاكاة الشعرية إسم المعارضة.

ب-المناقضة: غير أن المعارضة لغويًا واصطلاحًا تعني أحيانا المخالفة واتخاذ كل من المؤلفين طريقة سائرين وجها لوجه إلى أن يلتقيا في نقطة معينة.

ج-السرقة: ذكر النقاد العرب الكثير من أجناسها منهم ابن رشيق.

إن الملاحظ من هذه التعريفات أن "محمد مفتاح" قد قدمها وفق بيئة عربية خالصة لما يكاد ينطبق مع تعريفه لها في بيئتها الأجنبية وهذا دليل قاطع على احتكاك وتلاقح بين المفاهيم في البيئتين العربية والغربية.

3-التناص عند حافظ صبري:

لقد كان للناقد حافظ صبري من أوائل الذين اهتموا بالتناص وكان ذلك من خلال بحثه التناص واشاريات العمل الأدبي[1]. وفي نهاية بحثه قدم خلاصة مفادها «أن دراسة التناص ليس بحال من الأحوال دراسة للمصادر وعلاقات التأثير والتأثر بين نصوص وأعمال أدبية معينة فهذا مجال الأدب المقارن ، وأشار حافظ بقوله "أن التناص واحد من المفاهيم الحديثة التي نجد لها بعض البذور الأجنبية الهامة في نقدنا العربي القديم، والتي تطرحها المحاولات النقدية المعاصرة في سعيها الدائب، لتأسيس نظرية أدبية حديثة»[2].

[1] مجلة ألف المصرية: عنوان التناص: تفاعلية النصوص الجامعة الأمريكية، القاهرة، العدد 4، 1984،ص175

[2] رابح بوحوش: اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، ص 257.

فحافظ صبري كما لاحظنا لم يشير إلى السرقات التي يراها عبد المالك مرتاض "محور ينطلق منه للحوار مع التناصية"[1].

إضافة إلى هذا كله أن حافظ صبري قد دعا إلى ضرورة تجاوز النقل والتعليق الهامشي على انجازات النظرية النقدية الحديثة في الغرب، وذلك من أجل عقد نوعا من الحوار الجدلي الخلاق بين انجازات النقد العربي القديم وانجازات النقد الحديث[2].

وكذلك يقر البعض أن حافظ يعد من بين النقاد العرب الذين يزاوجون بين القديم والحديث إذ يخلص بعد التأسيس والتدليل إلى قوله «بعد ذلك يمكننا أن ندلف إلى عالم النقد العربي القديم، وإلى انجازات البديع فيه لأن معيارية علم أو بالأحرى علوم البديع فيه قد مكنته من تناول مجموعة كبيرة من المفاهيم التي تثري فهمنا للتناص، وتفتح أمام أي دراسة عربية فيه من الباب إلى إضافات، واستقصاءات هامة وسأطرح هنا مجموعة من المصطلحات البديعة التي يمكنها أن تساهم في بلورة بعض ملامح هذه الإضافات كالاقتباس، التضمين، التوليد التلميح، والإشارة...إلخ»[3].

فإذا كان حافظ صبري قد ركز في دراسته، للتطلع إلى حب معرفة ما أنجزه السابقين عن هذا الموضوع على إمكان التماس فكرة «التناص في مفاهيم البديع العربي كالاقتباس، المعارضة، والتضمين، دون الحقول بمسألة السرقات» [4].

ومن هذا كله نستنتج أن حافظ صبري قد عرف مصطلح التناص في مفهومه وأبعاده ووظائفه.

4-التناص عند سعيد يقطين:

نجد من بين النقاد العرب الذين اهتموا بمصطلح التناص الناقد سعيد يقطين حيث أعطى له مصطلح مغايرا فقد أتى بمصطلح التفاعل النصي ومن هنا نلاحظ أن "سعيد يقطين" قد تأثر بالناقد الفرنسي "جرارجينت" حيث أنه فرق بين مصطلحين هما[5].

---

[1] ينظر (مجلة علامات)، ج 1، مجلد 1، 1991، ص65

[2] رابح بوجوش، اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، ص 257.

[3] المرجع نفسه، ص 218.

[4] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 215.

[5] جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر، ص46.

1-التفاعل النصي الخاص: ويتمظهر في إقامة النص لعلاقة مع نص أخر محدد، وتبرز هذه العلاقة على مستوى الجنس والنوع والنمط لذلك أطلق عليه مصطلح "التعلق النصي".

2-التفاعل النصي العام: ويبدو حين يحاور النص نصوصًا أخرى عدة ومختلفة على صعيد الجنس والنوع ومن ثم جاءت تسميته بالعام لأننا في تحديده من جهات عدة ومستويات متعددة.

ومن هذا كله فالنص المقروء لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى نصوص سابقة له وهي بطبيعة الحال ساهمت في إنتاجه.

ويعتبر سعيد يقطين من الأوائل الذين قسموا التناص إلى أنواع فقد قسمه إلى ثلاثة أنواع وهي :

«التفاعل النصي الذاتي، التفاعل النصي الداخلي والتفاعل النصي الخارجي ويعني أن الأول تداخل نصوص الكاتب الواحد وانسجامها مع بعضها بعض من حيث اللغة والأسلوب والنوع وأما الثاني فيعني دخول الكاتب مع نصوص كتاب زمنيه، وأما الثالث والأخير فيقصد به التداخل بين نصوص الكاتب والنصوص السابقة لغيره البعيدة الزمن»[1] .

5-التناص عند كاظم جهاد:

يعتبر كاظم جهاد أحد النقاد العرب الذين عالجوا قضية التناص وذلك من خلال كتابه المشهور "أدونيس منتحلا" الذي صدر عام 1991م حيث أفرد للتناص فصلا كاملا عنونه "ما هو التناص" وتحدث عن مصطلح السرقة الذي استخدمه النقاد والشعراء القدامى حيث قال :«عرف العرب التناص وأسهموا في تحليله، وإن لم يستخدموا بالطبع مفردة "التناص" الحديثة المستوردة عرفوه ودرسوه عبر ظواهر التعامل مع نصوص الآخرين وطرحوا مفردات ومفاهيم فنية ووافرة تذهب من التضمين في محاسنه ومساوئه إلى السرقة ومنازلها العديدة فالإعارة فالسطو فتلقين المعنى فالسلخ....»[2] .

من هذا نجد كاظم جهاد قد خص القسم الثاني من كتابه للحديث عن الشاعر السوري الكبير أدونيس محاولا بذلك تطبيق مفهوم الإنتحال على نصوصه ومن هذه الجهة فقد أشار عبد المالك مرتاض في كتابه المشهور "نظرية النص الادبي" إلى مجموعة من النقاد العرب القدامى والمحدثين وأبرز مجهوداتهم ومحاولاتهم لتطبيق مفهوم

---

[1] ينظر سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي،ص 100.

[2] كاظم جهاد: أدونيس منتحلا في الإستحواذ وارتجالية الترجمة، مكتبة مدبولي، ط 2، القاهرة، 1993، ص 13.

التناص على نصوصهم سواء كانت شعرية أو نثرية وقد تحدث في هذا الأمر مطولًا مؤكدا أن الناقد المغربي محمد مفتاح هو الذي عالج قضية التناص بطريقة ممنهجة فقال «هو محمد مفتاح الذي ربطه بالمعارضة، والسرقة والمناقضة، ثم قسم التناص إلى ضروري واختياري، ثم داخلي وخارجي»[1].

6-التناص عند عبد الله محمد الغدامي:

إن هذا الباحث من بين الباحثين العرب الذين عالجوا هذا المفهوم في شكل مباحث ودراسات متفرقة في كتبهم النقدية، كما فعل هذا الباحث وقد ظهر عمله في كتابه "الخطيئة والتكفير"، «الذي صدر عام 1985 وهو من أحسن الكتب الأولى التي ظهرت في الحداثة العربية، لم يستعمل هو أيضا مصطلح التناص فيه بصراحة ولكنه أورده تحت مصطلح "تداخل النصوص" "intertextuality"، وقد علّق على هذا المفهوم بأنه متطور جدا في كشف حقائق التجربة الإبداعية وفي تأسيس العلاقة الأدبية بين النصوص في الجنس الأدبي الواحد، وفي قيامه على سياق يشملها»[2].

إن الدارس لكتاب "الخطيئة والتكفير" يرى بأن هذا الناقد يعتبر السرقات الأدبية من أكثر المصطلحات شيوعا وانتشارا بين النقاد القدامى والمحدثين، لأن السرقات الأدبية تقارب مصطلح "التناص الجديد: «منذ الجاهلية والشاعر العربي يصرح بشكواه من مداخلته مع سواه وما اشتكى من ذلك إلا لوقوعه في قسرًا وعن غير وعي وفيه قال: زهير بن أبي سلمى:

ما أرانا نقول إلا معارا أو معادا من لفظنا مكرورا.

...وأشد من ذلك وأبلغ قوله الأخطل عن نفسه وعن غيره من الشعراء.. نحن الشعراء أسرق من الصاغة»[3].

كما أكد لنا أن إشكالية التداخل النصي لا تقتصر فحسب على جيل بعينه بل يفرض نفسه على الأجيال المعاصرة، فهذا الحس عالمي لا يختص العرب فقط، حيث يستعين بمقولة الأدب الكبير "برتولد بريخت" الذي يتحدث هو الآخر عن أديب كبير مثله أو أكبر منه «وشكسبير أيضا كان سارقا ولا يخفي ما في كلمة أيضا

---

[1] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 200، 201.

[2] ينظر عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 254.

[3] عبد الله محمد الغدامي: الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، 1998، ص322.

من تضمين يدخل فيه آخرون من بينهم بريخت نفسه وهذا ما جعل فاليري يقول عن العمل الأدبي: "إن كل عما هو نتيجة لأمور متعددة إضافة إلى المؤلف»[1].

حيث استفاد "الغدامي" من الموروث النقدي الغربي، مما جعله يعلن انفتاحه على النص والتي تسمح له بتكوين هوية لنفسه، فابتكر مصطلحا مرادفا "للتناص" سماه "النص ابن النص" إذ ورد هذا المصطلح عنوانا للمقالة نقدية له جاء فيها أن[2]: «النصوص تدخل في شجرة نسب طويلة ذات صفات وراثية وتناسلية فهي تحمل "جنات" أسلافها كما أنها تتمخض عن "بذور" الأجيال نصوصية تتولد عنها»[3].

وبالتالي فالنصوص الجديدة هي وليدة النصوص الأصلية فتكسبها معانيها وأشكالها، بمعنى أن كل نص يندرج ضمن نص أصلي، حيث يأخذ منه مميزات وخصائص، فتداخل النصوص في نظره ليس بالأمر السيئ بالنسبة للمبدع، لأن هذا التداخل لا يفقد إبداعية المبدع ومقدرة المخترع فهو يساعد على التمتع بفنية توظيف الكلمة أو العبارة وحتى الأسلوب «ولكن تداخل النصوص لا يعني بحال أن الكاتب أصبح مسلوب الإرادة وأنه ليس سوى آلة لتفريغ النصوص، إن هذا هو أبعد صور الحقيقة صدقا على حالة الإبداع والسر يكمن في طاقة الكلمة وقدرتها على الإنعتاق»[4].

فمن خلال الإبداعات التي قدمها "الغدامى" لمصطلح "التناص" كنظرة جديدة، فقد تجاوز ما كان يسمونه الأقدمون "بالسرقات" أو وقع الحافر على الحافر بلغة بعضهم البعض

7-مصطلح التناص عند جابر عصفور:

لقد كانت إسهامات الناقد جابر عصفور كبير في بيان الفرق بين التناص والسرقات الشعرية فقد حاول التفريق بين المصطلحين ونفى أي ارتباط بينهما «فزعم أن السرقات الشعرية لا ينبغي أن تكون لها علاقة بنظرية التناص»[5]. وذلك لتقديمه بعض الإعتراضات التي تحاول إبعاد فكرة السرقات الشعرية المعروفة في النقد العربي من مجال التناصية.

---

[1] المرجع السابق، ص 322.

[2] ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 408.

[3] عبد الله الغدامي: ثقافة الأسئلة، دار سعاد الصباح، الكويت، ط 2، 1993، ص 113.

[4] المرجع نفسه، ص 228.

[5] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 194.

وهو بهذا الرأي يحاول أن يجرد النقد العربي القديم من أهم ما فيه أو بعض ما فيه على الأقل، والملاحظ أن جابر قد كان ناقما من التراث النقدي العربي حيث«نفى على سبيل القطع، أن يكون هذا النقد قد تناول مسألة التناصية بشكل ما»[1].

وما نستنتجه أن جابر عصور عصفور قد ظلم قدماء النقاد بهذا الاتجاه فمن المعروف «أن العرب ظلوا يحومون حول هذا المفهوم الذي هو التناص ولكنهم لم يتعمقوا في بحثه، فلم يستطيعوا نتيجة ذلك مجاوزة المصطلح التهجيني الذي وضعوه أول الأمر»[2].

الرأي الذي ذهب إليه جابر يؤكده بحجة مفادها أن «أن السرقات الشعرية ليس لها علاقة بالتناصية ويتضح بإبعادها من مجال النقد العربي ويعتبر هذا من أوجه الحوار الهادف الذي من شأنه أن يثري المعرفة النقدية العربية ويعمق النظر فيها، ويدقق الأحكام في تحديد المفاهيم حتى يحصل التطور»[3].

8-التناص عند عبد المالك مرتاض:

يعد عبد المالك مرتاض من بين أبرز النقاد العرب الذي عالجو قضية التناص في ذلك من خلال كتابه المعروف «نظرية النص الأدبي» حيث أكد على وجود علاقة بين النصوص السابقة واللاحقة سواء النصوص الشعرية أو حتى النثرية.

وكذلك من خلال رأيته أن التناص ليس إلا حدوث علاقة تفاعلية بين نص حاضر لنص سابق وقد جعل عبد المالك مرتاض أنواعاً مختلفة للتناص أهمها على الإطلاق "التناص المباشر" أو التناص الضمني أو الناقص والتناص العائم أو المذاب وكان حديثه أيضا عن التناص المباشر في تحليله لرواية "نجيب محفوظ" أطلق عليه إسم التناص الظاهر الذي هو أقرب إلى مصطلح الإقتباس الذي كانت البلاغة العربية تنعته.

ويقول عبد المالك مرتاض «قدماء النقاد العرب كانوا خاضوا في هذه المسألة من حيث ما نرى على الأقل خوضا كثيرا، فعالجوها من جميع مناحيها بتأسيس أسسها وتأصيل أصولها، وكل ما في الأمر أنهم لم يطلقوا

[1] المرجع السابق، ص 194.

[2] المرجع نفسه، ص 194.

[3] رابح بوحوش: اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، ص 257.

عليها مصطلح "التناص"، وإن ظلوا يعالجوها تحت مفهوم السرقات، وهم يدون أن السرقات، أو أخد الأديب من غيره: أفكارا أو ألفاظا، عن قصد أو دون هي نفسها "التناص بالإصطلاح الحداثي لهذا المفهوم "»[1].

ومن خلال هذا القول يقر عبد المالك مرتاض بأن قضية التناص موجودة في النقد العربي وكل ما في الأمر أنه يوجد إختلاف في الإصطلاح فقط ، أما المسلك والمنهج فهو واحد، في هذا الصدد يؤكد عبد المالك مرتاض أن الأخذ والتأثير الذي يمارسه الشعراء وغيرهم من الكتاب هو أمر طبيعي وبديهي فلا يوجد أي كاتب أو شاعر أن يقول أو يزعم أ ن إبداعه لم يخطر على بال أحد أو أنه إبداعه المبتكر وغير ذلك مؤكدا ذلك بقوله «إن كل كاتب ناهب، من حيث لا شعر ولا يريد فهو مند نعومة أظافره يخزن أفكاره من أبويه، وجديه ووالديه، ثم معلميه وشيوخه، ثم مما قرأ في الكتب، واستمع في المحاضرات وربما ما تداوله في محادثاته اليوم مع أدنى الناس طبقة و أتحتهم درجة اجتماعي» [2].

وقد ذكر عبد المالك في كتابه هذا وجوب البحث في مسألة مصطلح التناص من جهة عربية خالصة، ولابد من التنقيب عن جدوره في الفكر النقدي العربي القديم وقد ربط مرتاض بين المصطلح القديم "السرقات والمصطلح الجديد التناص،من خلال حده للتناص أيضا وقد ذهب مرتاض في دراساته التي اهتمت بهذه القضية إلى بعض الجهود التي قام بها النقاد العرب القدامى عن السرقات الشعرية أمثال "الجاحظ"، "الجرجاني"، "ابن خلدون" وغيرهم وأورد في سياق كلامه عن التناص والسرقات بعض أقوالهم التي تناسب ذلك يقول: «ويخيل إلينا أن قدماء النقاد العرب ظلوا يحومون حول هذا المفهوم الذي هو التناص ولكنهم لم يتعمقوا في بحثه فلن يستطيعوا نتيجة لذلك مجاوزة المصطلح التهجيني الذي وضفوه أول الأمر (السرقات) إلى مصطلح أدبي أدق وأشمل وأدل (التناص) الشيخ مرة على بعض هذه السرقات الشعرية المزعومة فقال في شيء من الصرامة باد: فإن كان سرقة فالكلام كله سرقة»[3].

غير أن "الجرجاني" لم يستطيع أن يقول أكثر من هذا والتناص الذي جاء به مرتاض فصل فيه بين ما هو تناص مباشر، وغير مباشر، أما هذا الأخير (غير مباشر) فهو «التناص الذي لا يستطيع أحد الكشف، ولا

---

[1] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي: ص 190.

[2] عبد المالك مرتاض: تحليل الخطاب السردي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية زفاق المدق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د.ط)، 1995، ص 278.

[3] المرجع نفسه: ص 200

التفطن إليه كله:حتى الكتاب المعنى نفسه: فهو أمر عائم لا سبيل لأحد على الإمساك به»[1]. فهذا النوع من التناص في رأيه غامض غير واضح وغير ظاهر لا يتضح فيه المرجع حتى من طرف الكاتب نفسه وفي هذا الشأن يقول «إن التناص كما يبرهن على ذلك إشتقاق المصطلح نفسه هو تبادل التأثير والعلاقات بين نص أدبي راهن ونصوص أدبية أخرى سابقة وكان الفكر النقدي العربي عرف هذه الفكرة معرّفة منقّمة تحت مصطلح السرقات الشعرية»[2].

يعود ويؤكد عبد المالك مرتاض أن هذه الفكرة قد وجدت في الفكر النقدي العربي (السرقات) وقد عرف هذه الأخيرة يعني «[السرقات الشعرية] مع التجاوز في التعبير، والتسامح في التعريف: اقتباس خفي أو ظاهر للفظ أو جملة من الألفاظ في سياق ما، وإعادة صياغتها في بيت واحد من الشعر غالبا»[3]. وأن الشعراء لم يكونوا يعترفون ويقرون بسرقاتهم إلا نادرا فإن سلوكهم هذا وقوع في التناص، ويعرفه فيقول:« والتناص مع التسامح في التعريف والتبسيط في التعبير أيضا، هو الوقوع في حال تجعل المبدع يقتبس أو يضمن ألفاظا أو أفكارا كان التهامها في وقت سابق ما، دون وعي صريح بهذا الأخذ الواقع عليه من مجاهل ذاكرته وخفايا وعيه»[4].

ومن خلال هاذين التعريفين بين لنا "مرتاض" إفادته من موروثه القديم من خلال إعطاء تعريف الذي وضعه للسرقات وكذا إطلاعه على أراء النقاد.

وكما أشرنا من قبل فإن التناص عند عبد المالك مرتاض عدة أنواع فتمة المباشرة منه، وغير المباشرة وهذا الأخير (غير مباشر) فهو «التناص الذي لا يستطيع أحد الكشف عنه ولا التفطن إليه كله: حتى الكاتب المعني نفسه»[5].

أما الأول أي المباشر منه فهو «يخضع لعوامل الحفظ الذي ينشأ عنه بالضرورة إجترار النصوص المحفوظة»[6]. وهذا النوع واضح وظاهر وغير خفي فهو مخزن ومحفوظ وفي كتابه هذا أشار عبد المالك مرتاض إلى

---

[1] المرجع السابق: ص 279.

[2] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 279.

[3] المرجع نفسه، ص 278.

[4] المرجع نفسه ص 252.

[5] عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص 272.

[6] المرجع نفسه ص 278.

تأكيد وإثبات وجود مسألة التناص في النقد العربي القديم، ولكن هذا الوجود يشوبه الإختلاف والتباين وذلك بنسب طفيفة عند النقاد العرب أنفسهم.

وقد وضّح عبد المالك مرتاض الفرق بين التناص الغربي والتناص العربي حيث أن الأول يبحث في التناص الواقعي المكتوب ، وأما الأخير فعنى بالنصوص السابقة القديمة، التي تحفظ ثم تنسى فهو أعاب ورصد «أكبر عيب في نظرية السرقات الأدبية العربية، أو نظرية التناص بتعبير معاصر، أنهم كانوا لا يزالون يرهقون أنفسهم باللهات وراء أبيات يستقصون أفكارها وألفاظها، فيلتمسون الشبه الموجود بينها ليدينوا الأخذ، ولو جاءه ذلك توارد الخواطر ... في حين أن نظرية التناص بالمفهوم المعاصر لا تعنت نفسها في إلتماس ذلك ولا تحفل به»[1].

ومن خلال هذه الدراسة يتراءى لنا أن مرتاض متأثر بالمفهوم الغربي للتناص ، ومن هنا يؤكد عبد المالك مرتاض أن ظاهرة التناص موجودة مند القدم فالتسمية مختلفة وفقط ذلك راجع إلى الإختلاف في الزمن أما المضمون أو المحتوى فهما سيان في كلا الأزمنة والإمتصاص من نصوص سابقة أمر طبيعي وبديهي ولا مفر منه حتى لا نتخيل نص لا يوجد به التناص من غيره.

وفي الحالتين معا (السرقة-التناص) يكون الإقرار بنسبية الإبداع وما إبداعات الشعراء والكتاب ما هي إلا محاصيل ونتائج محصلة عنها عن طريق تقاطع هذه الإبداعات اللغوية، فكأن هذه الظاهرة أصبحت حتمية لا محال تستدعي تقاطع هذه الثقافات المتعاقبة عبر الزمان.

ملاحظات:

ومن خلال هذه الدراسة الطفيفة التي قمنا بها نصل إلى نتيجة بسيطة أن العرب القدامى كانت لهم جهود مبذولة بهذا الشأن فهذا المصطلح "التناص" موجود مع شعرائنا ونقادنا القدامى فمنهم من سماه السرقات ومنهم من سماه التضمين ومنهم من أعطاه اسم المحاكاة وغيرها حتى تأتي الدراسة العربية الحديثة وتنحو نحو الدراسة الغربية للمصطلح وكما رأينا هناك من أعطاه اسم التداخل النصي، هجرة النص، النص الغائب وهناك من أبقى على الترجمة الغربية لهذا المصطلح أي التناص وتأثر به وهذا هو الغالب بين نقادنا المحدثين ولهذا سوف نورد بعض المصطلحات التي سنحاول من خلالها أن نضع أيدينا على ما وصل إليه مصطلح "التناص" الغربي وما هو الفرق بينه وبين مصطلح السرقات المصطلح العربي القديم:

[1] المرجع السابق، ص 252.

أولا: بقي مصطلح التناص مستحوذًا على الساحة النقدية العربية على الرغم من بعض المحاولات الترجمية التي قام بها بعض النقاد العرب نذكر منهم على سبيل المثال: "محمد بنيس" الذي استخدم هجرة النص متأثرا بذلك بجرارجينت الذي نعته بالتعالي النصي، واستخدم كذلك مصطلح "التداخل النصي" وكان ذلك عام 1979 وكذلك استخدم "محمد مفتاح" بعده عدة مصطلحات منها التناص– التفاعل كان ذلك عام 1985 بالإضافة إلى مصطلح التعالق النصي ونجد أيضا كاظم محمد جهاد "الذي استخدم هو الأخر مصطلحات عديدة منها التناص ،الإنتحال ،الإستحواد وكان ذالك عام 1991م،و نجد أيضاً سعيد يقطين أتى بمصطلح التناص، والترابط النصي ومن خلال هذه العينة الصغيرة لهؤلاء النقاد والباحثين العرب نلاحظ أن مصطلح التناص هو الشائع والغالب في دراسنا النقدي العربي الحديث بالإضافة إلى مصطلحات كانت لها صدى كبير عند النقاد العرب المحدثين منها: الحوارية، هجرة النصوص و التعالي النصي وكل هذه المصطلحات كما هو معروف مأخوذة من الفكر الغربي[1].

ثانيا: ظل التنظير لمفاهيم مصطلح التناص لدى العرب منفصلا عن التطبيق، فعند التطبيق برزت ظاهرة الإشارات النصية العابرة أحيانا، واللافتة أحيانا أخرى وبقي التنظير مهيمنا على الدخول في النص نفسه[2].

ثالثا: كذلك بالنسبة للمنهج التناصي الذي يلعب الدور الهام والكبير في تقريب وتجديد وتجاوز (المثاقفة) و(الأدب المقارن) و(التأثير والتأثر) وغيرها،ومن الواضح أن ما أنجزه العرب القدامى (التلاص=السرقات) وما أنجزه الأوروبيون (التناص) فكلاهما واحد لأن النقاد العرب القدامى حين أطلقوا "مصطلح السرقات" قد مارسوا في الوقت نفسه مفهوم التناص والتلاص معا في تطبيقاتهم[3].

وفي الأخير نخلص إلى نتيجة مفادها أن التناص موجود مع وجود القراءة والكتابة وأن كل نص لم يأتي من فراغ وإنما له إرهاصات وجذور قبلية ، يرجع إليها أي كاتب أخر ولا يمكن لأي إبداع كان أن يأتي من فراغ فهناك مصب يلجأ إليه الجميع عند الحاجة إليه كل الشعراء والباحثين فكل نتاج في هذه الدراسة إلا ولها منبع.

---

[1] عز الدين مناصرة: علم التناص المقارن، (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي)، ص 117.بتصرف.

[2] المرجع نفسه، ص 179.

[3] المرجع نفسه ص 179.

وفي هذا الجدول سوف نوضح بعض الترجمات العربية لبعض الباحثين العرب المحدثين لمصطلح التناص[1] .

إسم الباحث	الترجمة أو التعديل	التوافق مع الترجمة	المرجع
شريفة اليحيائي	التناص- النصية	التناص	الشعر العماني الحديث ص 01
غازي مختار طليمات	تناص (بتشديد الصاد) بينصية	تناص	التناص وأهل التفكيك، جريدة
محمد سعيد أسير بلال الجنيدي	التناص- السرقات	التناص	معجم في علوم اللغة العربية ص 227
سعيد يقطين	التناص- التفاعل النصي	التناص التفاعل النصي	انفتاح النص الروائي م س ص: 92.
	الإقتباس التعالق النصي	/ /	الرواية والتراث السردي
	المتعاليات النصية	/	انفتاح النص الروائي ص 99.
عبد الله الغدامي	التداخل النصي	/	الخطيئة والتكفير ص 30.
سعيد الغانمي	النصوص المتداخلة المتناص	النصوص المتداخلة	السيمياء والتأويل ص 73
حميد الحميداني	الحوارية	الحوارية	سوسيولوجيا النص الروائي ص 131.
محمد مفتاح	التناص الأدب المقارن المثاقفة دراسة المصادر	التناص	تحليل الخطاب الشعري ص 113.
	الحوار -التحويل	الحوار	التحليل السميائي م س ص 23-24.
	حوارية	حوارية	دينامية النص (م س) ص 81.
	تخاطب	/	التشابه والإختلاف ص 44.
عبد المالك مرتاص	التناص	التناص	تحليل الخطاب الشعري ص 278
	التكاتب -التفاعل االاقتباس- الادب لعربي الأدب المقارن	التفاعل	ص 127-200
	السرقات	/	فكرة السرقات الأدبية ونظرية التناص ص 90-91

-جدول لبعض الترجمات العربية لمصطلح التناص[1]-

[1] د: عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص 70، 71، 72.

ثالثا: أنواع التناص ومستوياته:

أ–أنواع التناص:

لقد أعارت الدراسات الغربية والعربية الحديثة اهتماما خاصا بمصطلح "التناص"، وكان ذلك من خلال الجهود المبذولة للنقاد المحدثون في وضع أنواع للتناص والتي بدورها تساعد على فهم التفاعلات النصية الجارية وتوضيح رؤاها.

إن من الآراء النقدية الغربية الحديثة التى اهتمت بتوضيح "مصطلح التناص" وذلك من خلال بيان التداخل والتفاعل بين النصوص اهتماما كبيرا، مثلما ورد عند "جرارجينت" في رسمه لأنواع التناص مستخدما في ذلك مصطلح "المتعاليات النصية"، وقد عدها "جنيت" في خمسة أنواع وهي كالآتي:

1–المناص:la paratexte

عرف "جنيت" هذا النوع بالمناص الخارجي فبواسطته يتم استخراج الأثر الأدبي في صورته النهائية، ويشتمل على العناوين الأساسية والفراعية والمقدمات، والتوطئات والذيول، والصور وكلمات الناشر، والهوامش والتلفيفات، لكون النص الأدبي يترابط مع هذه العناصر المنحصرة ضمن هذا النوع في شكل علاقة حوارية[2].

كما يحمل هذا النوع تسميات أخرى منها: الملحق النصي[3]، والتوازي النصي[4].

وبالتالي فالمناص هو تفاعل النص الأدبي مع الشكل الخارجي للعمل الأدبي وأما علاقة الحوار قد تكون جوهرية أو ظاهرية.

2–التناص: "l'intertextualité"

ويرتبط بمصطلح التناص كما أكدته "جوليا كريستيفا" في حين نظر إليه "جرارجنيت" أنه وجود علاقة

---

[1] المرجع السابق، ص 72.

[2] سعيد بن سلام: التناص التراثي –الرواية الجزائرية أنموذجا–، ص 47.

[3] ينظر ليديا وعد اللة: التناص في شعر عز الدين مناصرة، ص 34.

[4] ينظر حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث –البرغوتي أنموذجا–، ص 22.

بين نصين أو أكثر، لكن هذا التواجد بينهما ينبني على الإستشهاد أو المعارضة أو السرقة أو التلميح[1].

التناص عند "جنيت" هو نوع من التفاعلات بين النصوص الذي تأتي بطرق مختلفة وهو نفس مفهوم "التناص" الذي حددته "كريستيفا".

3-المتناص "le métatexte"

ويعنى به العلاقة القائمة بين مختلف التسميات قديما "التعليق" وهي انسجام بين المتحدث عن النص والنص بحد ذاته، ومن غير أن نشير إليه باللفظ[2] ويطلق عليه بعض الباحثين اسم الماورائية النصية[3] أو النصية الواصفة[4]،أي "الميتانص" إذن علاقة تفاعل بين نص حاضر ونص غائب، دون توظيف هذا الأخير بطريقة مباشرة.

4-معمار النص أو النص الشامل "larchitextualité"

ونقصد به: "العلاقة الصماء التي تأخذ بعدا مناصيا، أي مناصا خارجيا وتظهر في الإشارة إلى نوع الجنس الأدبي: شعر، نثر، ملحمة، رواية، بحث، سيرة ذاتية، مدونة على ظهر الغلاف، من أجل تحديد النوع الأدبي الذي ينتمي إله النص"[5].

بمعنى أن "معمار النص" علاقة ضمنية لا يتلفظ بها النص، ولا تخرج هذه العلاقة للعيان إلا عن طريق المناص الخارجي وهو عبارة عن ملحق نصي يشير إلى نوع الجنس الأدبي المدون على ظهر الغلاف (ملحمة، رواية، ...) والقارئ هو المسؤول عن ظهور هذه العلاقة من خلال توضيحها.

5-التعلق النص "hypertextualité"

ويراه "جنيت" أنه تفاعل يحدث بين نص لاحق وآخر سابق عن طريق التحريف بينهما، ولعل التباين القائم بين تفاعل النص (في معيار النص) وبين التفاعل في (التعليق النصي) فالأول يحدث بالمحاكاة والتقليد، في

---

[1] سعيد بن سلام: التناص التراثي –الرواية الجزائرية أنموذجا– ص48.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر ليديا وعد الله: التناص المعرفي في شعر عز الدين المناصرة، ص 35.

[4] ينظر حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث–البرغوتي أنموذجا–، ص 22.

[5] ينظر سعيد بن سلام: المرجع نفسه: ص 48.

حين النص الثاني يصبح سابقا والأول لاحقا والعلاقة فيما بينهما علاقة "تعلق" "فجنيت" يعد روابط التعلق في النصوص على ثلاثة أصناف وحصرها في ثلاث مصطلحات وهي: المحاكاة الساحرة "parodie" ، التحريف أو التحليل "trevertissement" أما المعارضة "particle"[1]، كما يعطي اسم آخر لهذا النوع النصية المتفرقة[2]، والاتساع النصي[3].

أي أن التعلق النصي هو تغلغل كل نص سابق ولاحق في علاقة تفاعل تلحقها مجموعة من التغيرات لأن النص الحاضر يقوم على أساس النص الذي سبق عن طريق جمل من التحولات كالمحاكاة والتعريف والمعارضة.

إن العناية التي أعطاها "جنيت" للأنماط الخمسة للمتعاليات النصية وخلق التباين فيما بينها ساعده على النهوض بنظرية التناص وتوسيع أنواعها، وهذا من خلال الوقوف عند أوجه الاختلاف و التشابه والنقاط المميزة لكل نمط وذلك من أجل الوصول إلى نقطة إلتقاء معه وهو الأمر الذي شجعه على استخدام المتعاليات النصية باعتبارها أوسع وأشمل من التناص[4].

مما تقدم يمكن القول بأن ما جاء به "جرارجنيت" من دراسات سميت بالمتعاليات النصية، تركت لمسة لامعة في أفق الدراسات النصية الغربية كانت أم عربية، لكونها وضحت لنا أنواع التفاعلات النصية فأصبحت هذه الأخيرة وسيلة لفهم ظاهرة التناص فهما عامًا.

كما شاع في الدراسات العربية الحديثة نوعان من التناص فالأول يحمل اسم التناص الداخلي، في حين الثاني هو التناص الخارجي.

***التناص الداخلي:** ويعنى به أن «الشاعر قد يمتص آثاره السابقة أو يحاورها أو يتجاوزها، فنصوصه يفسر بعضها وتضمن الانسجام فيما بينها»[5].

ويقصد بهذا أن النصوص الجديدة والمنتجة في نظر الشاعر تحتوي على تركيبة دلالية بالإضافة إلى عبارات فنية تجعل منه نصا أدبيا خالصا، ويحدث ذلك بالرجوع والاستعانة بالنصوص السابقة معها في حوارية الأخذ

---

[1] ينظر المرجع السابق، ص 48.

[2] حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث–البرغوثي أنموذجا، ص 23.

[3] ليديا وعد الله: التناص المعرفي في شعر عز الدين مناصرة، ص 35.

[4] سعيد يقطين: الرواية والتراث السردي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2002، ص 40.

[5] محمد مفتاح: تحليل الخطاب السردي (استراتجية التناص)، ص 125.

والعطاء منها من دون أن تتحقق تلك العلاقة، لكن بعد استحضاره للنصوص ومحاورتها ينتقي ما يناسب نصه الجديد ويبث تلك المقتطفات في محتواه.

وقد جاء على نحو ثان تعريف للتناص الداخلي وهو: «التقاطع أو التداخل فيما بين نص الكاتب ونصوصه هو خاصة»[1]،أي أن التناص يمثل ذلك التقاطع بين نص وأخر لنفس الكاتب، وكمثال على ذلك: إذا أراد الكاتب تدوين رواية أو ديوان شعري... فلا بد له من العودة إلى أعماله الأدبية السابقة واستخراج منها ما يتلاءم وعمله الأدبي فهذا الاستخراج قد يكون شاملا يتضمن الشكل والمضمون أو المساس بهما في نفس الوقت ومن ثمة فالاجتهاد لبناء نص أدبي جديد ذو أفكار متسلسلة وأسلوب فني.

حيث وردت هذه التسمية (تسمية هذا النوع من التناص) عند كل من عبد المالك مرتاض ولطيف زيتوني "بالتناص الذاتي"[2].

إذن فالتناص الذاتي هو مجموعة العبارات والأفكار التي يستنبطها الشاعر من نصوصه الشعرية الأدبية السابقة ومحاولة خلق الانسجام وذلك بحوار بينها وبين النصوص الحاضرة لإنتاج نص أدبي قائم عما سبق.

*التناص الخارجي (المفتوح):

ويقصد به أن الشاعر يمتص نصوص غيره، أو يحاورها أو يتجاوزها بحسب المقام والمقال[3].أي أن الشاعر يقوم باسترجاع نصوص غيره السابقة سواء كانت نثرية أو شعرية ومحاولة تضمينها لنصه والدخول معها في حوار من أجل تبادل الأفكار والعبارات واستنباط منها ما يتلاءم والنص الحاضر مناسبة ومكانا.

وجاء في تعريف آخر للتناص الخارجي أنه: «التقاطع والتداخل فيما بين نص الكاتب ونصوص غيره من الكتاب المعاصرين له أو من الناس الذين سبقوه في عصور سابقة»[4].

وهذا يعني أن الكاتب عند كتابته لنص جديد لا بد له من خلق الإنسجام مع نصوص غيره، وهنا يجب على الكاتب في حالة ما إذا أراد كتابة نص جديد لا بد عليه أن يتداخل مع نصوص غيره، وذلك باسترجاع تلك

---

[1] سعيد بن سلام: التناص التراثي (الرواية الجزائرية أنموذجا)، ص 133.
[2] ينظر يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 410.
[3] ينظر محمد مفتاح: تحليل الخطاب (السردي (استرتيجية التناص)، ص 125.
[4] سعيد بن سلام: التناص التراثي (الرواية الجزائرية أنموذجا)، ص 133.

النصوص و محاورتها والأخذ منها، على أن تكون هذه النصوص معاصرة لنصوصه وأن تكون قديمة الوجود عنها وسابقة لها.

أي أن النص الجديد الحاضر ينتقي من نصوص سابقة سواء كان صالحا أو ذو قيمة تتناسب والنص (الحالي، مع ترك كل الأفكار والعناصر التي لا تتلاءم والنص[1].

ومما سبق نخلص إلى أن أنواع التناص سواء في الدراسات الغربية أو العربية الحديثة، قد أعطت رؤية واضحة لمفهوم التناص حيث سهلت عملية الفهم والتفاعل معه.فما هي مستويات التناص المتحكمة فيه إذن:

ب-مستويات التناص

يوجد تفاوتا جليا بين الكاتب في قراءة النصوص الغائبة، فكلاً وقدراته الفنية التي يمتلكها لذلك نجدهم يختلفون في استخدامهم الفني لها، فهذه القراءة تخضع لعدة مستويات تبين مدى كفاءة أي شاعر في التعامل مع هذه النصوص، وسنحاول توضيح هذه المستويات عند علماء النقد العربي المعاصر مثل: "جيرارجنيت" وأعلام النقد العربي المعاصر مثل "محمد بنيس".

مبدئيا سنمهد إلى معرفة كل من "التناص المباشر" و"التناص غير المباشر" والتناص في الشكل والمضمون لأن من الضرورة أن يشتمل أي على هذين المستويين من التناص.

إن التناص غير المباشر: «وهذا الذي يستنتج ويستنبط من النص وهو ما يدعى بتناص الأفكار أو المقروء الثقافي أو الذاكرة التاريخية التي تستحضر تناصتها بروحها أو بمعناها، لا بحرفيتها أو لغتها أو نسبتها إلى أصحابها وتفهم من تلميحات النص وإيماءاته وشفراته وترميزاته ولهذا نستنبط أو نخمن، ويدخل ضمن هذا التناص اللغة والأسلوب»[2].

فالمستوى الغير مباشر من التناص يبني على التنقيب والإستقصاء من طرف القارئ المتخصص أي أنه لا يرد واضحا في تضاعيف النص.

[1] ينظر سعيد بن سلام: المرجع نفسه ص 134.
[2] عالية محمود صالح: البناء السردي في روايات إلياس خوري، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط 1، 2005، ص 225.

في حين المستوى المباشر: يكون جليا وملحوظا لا يعمد إلى التنقيب والبحث وإعمال العقل وهذا: «إذ يقتبس النص بلغته التي ورد فيها، مثل الأبيات والأحاديث كثير من الأحيان دالا على نفسه»[1].

إذن فالتباين واضح بين المستويين في فرق طفيف وجوهري ويتجلى الالتباس والإبهام أو في الوضوح،إذ تعتبر ثنائية الشكل والمضمون من الثنائيات التي أحدثت تضارب واسع في الحقل التنظيري للتناص، حيث اختلفت وجهات النظر مما ترتب عنها العديد من التساؤلات حول التناص وهي أين يكمن التناص في الشكل؟ أم يظهر في المضمون؟ أو في الشكل والمضمون معا؟.

ويتجلى التناص مبدئيا في المضمون بمعنى: «أن الكاتب يعيد إنتاج ما تقدمه وما عاصره من نصوص مكتوبة أو غير مكتوبة فلسفية أو أساسية أو علمية أو دينية، أو ينتقي منها صورة أو شخصية أو موقفا دراميا أو تعبيريا ذا قوة رمزية... وكل كاتب في حالة دائمة من الكتابة (مع) أو (ضد) إنتاج قد يسبقه، وهنا نجد أصوات الآخرين تسكن خطابه الذي يأخذ طبيعة متعددة القيمة، فالنص ليس إلا نقطة التقاء نصوص أخرى»[2].

أي أن التناص المضموني يقودنا إلى العلاقة النصية التي تربط السابق باللاحق وتأتي علاقات الحضور إلى علاقات الغياب، لأن كل مبدع يطمح إلى الرفع من قيمة مصادره وتطويرها سواء كانت حاضرة أم غائبة،لأن التناص في الشكل بدوره يساعد المتلقي على تحديد النوع الأدبي وفهمه لمعرفة التناص وبالتالي يمكن القول أن الشكل والمضمون وجهان ذو عملة واحدة لا يمكن استغناء الأولى عن الثاني وتوجد علاقة تكامل بينهما ومعنى هذا أن التناص يتجلى فيهما معا.

مستويات التناص عند محمد بنيس:

إن الدور الذي تلعبه أنواع التناص في تحقيق عملية الفهم، توجد مستويات إلى جانبها تساعد على تحقيق نفس الوظيفة، بيد أنها تقوم ببناء طرق تتفاعل النصوص فيما بينها، ففي هذا الصدد نجد "جمال مباركي" الذي عمل على أخد هذه المستويات من دراسات "محمد بنيس" وهذا ما أكده في قوله «ما محمد بنيس في النقد العربي المعاصر فيحدد في التداخل النصي تتبعا لنوعية قراءة الشعراء للنص الغائب»[3].

[1] محمود سليم محمد هياجنة: الخطاب الديني في الشعر العباسي إلى نهاية القرن 4 هـ، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، العبدلي، ط 1، 2009، ص 244.

[2] حسام أحمد فرج: نظرية علم النفس (رؤية منهجية في بناء النص النثري)، مكتب الآداب، القاهرة، مصر، ط 2، 2009، ص 217، 218.

[3] جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر، ص 157.

أما "محمد بنيس" فقد عمل على دراسة مستويات التناص، وذلك انطلاقا من النص الغائب وما قدمه الشعراء من مختلف القراءات المتفاعلة.

وتظهر هذه المستويات في ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

1-التناص الإجتراري:

وهو المستوى الذي: «فيه يعيد الشاعر كتابة النص الغائب بشكل نمطي لا حياة فيه»[1].

وهذا يعني أن طريقة توليد نص جديد تبتدئ بإعادة صياغة الأديب أو الشاعر للنصوص السابقة مع غياب صورته الأدبية في محتوى هذا النص من دون تبديل.

إذن فعلى الناص العودة إلى نص غائب إذا أراد إخراج نص ما إلى الساحة الأدبية، أو يستخرج منه الدلالات التي تتلاءم ونصه الجديد، دون ترك أثره الأدبي، أي عدم وجود روح الفنية التي تزيد النص جمالا وقيمة.

وقد تبع هذا النهج مجموعة من الكتابات حيث كان هناك توظيف لنصوص سابقة مع عدم وجود إبداع فيه، وهكذا انتشرت هذه الطريقة في فترة معينة حيث: «أصبح النص الغائب نموذجا جامدا تضمحل حيويته مع كل إعادة كتابة له»[2]،فتكرار عملية الاستخراج من النصوص الغائبة أصبحت هذه النصوص نماذج، وبهذا تم الوصول إلى طريقة الإجترار في: "التعامل مع النصوص الغائبة بطريقة سكونية جامدة شكلية خارجية"[3].

بمعنى أن العودة إلى نصوص غائبة والعمل معها بشكل خال من روح الإبداع والإعتماد على كل ما هو سطحي، دون التغلغل في أعماق الدلالات.

إن التناص الإجتراري إذن هو التعامل مع النصوص السابقة الغائبة، دون ترك روح الفنية والإبداع للناص وهذا ما جعل النصوص الغائبة حبيسة.

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 411.

2-التناص الإمتصاصي:

ويعنى به ما: «يعيد الشاعر كتابة النص وفق متطلبات تجربته ووعيه الفني بحقيقة النص الغائب شكلا ومضمونا»[1].

ويعني هذا أن الشاعر أو الكاتب عليه بالعودة إلى النصوص الغائبة عند كتابة نصه الجديد، على أن يكون منسجما لما تقتضيه تجربته الأدبية وإدراكه الفني، أي أنه يستنبط منها ما يناسبه في عمله، على أن يكون بأسلوبه الأدبي والفني الخاص به، وبالتالي المزج بين ما هو سابق وما هو لا حق، دون المساس بمضمون النص الغائب.

ومن ثم فإن: «هذا النوع من التعامل مع النص الغائب (الامتصاص) يسهم في استمرار النص كجوهر قابل للجديد، ومعنى هذا أن التناص الامتصاص لا يجمد نص الغائب، ولا ينتقده، وبذلك يستمر غائبا ممحو ويحيا بدل أن يموت»[2].

ويدل على أن هذا المستوى يهدف إلى التعامل مع النص الغائب لأجل استمرارها وتجديدها، وذلك للنهوض على بصمات النص الغائب والتغيير في أساليبه و هذا ما دفع بالنص إلى الأمام وتخطي الركود، فالعودة إليه تعني أخذ الجوهر والعمل على إضفاء الدلالة عليه من نسج خيال الشاعر أو الكاتب للنص الحاضر وبهذا يتجدد ويستمر النص،حيث يمثل الامتصاص «مستوى أعلى من الإجترار... يجعله قابلا للحركة والتحول»[3].

إذن هو على خلاف التناص الإجتراري الذي يجعل النص الأدبي يتحلى بالجمود والركود ويبقى في عزلته بمجرد إعادة الكتابة على منواله يجعل من النص الغائب حيويا ومستمرا في المستقبل.

3-التناص الحواري:

وهو ما:«يفجر الشاعر فيه مكبوته ويعيد كتابته على نحو جديد وفق كفاءة فنية عالية وهذا النوع من التعامل مع النصوص الغائبة لا يقوم به إلا شاعر مقتدر»[4].

---

[1] جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر، ص 157-158.

[2] المرجع نفسه، ص 158.

[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،412ص. ص7

[4] جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر، ص 158.

وهنا الشاعر بصدد كتابة نص خاص به يكسبه تجربته الشعرية، من آمال وأحزان، وتكون هذه الكتابة بإعادة نصوص غائبة شريطة أن تكون مغايرة جديدة وفق قدرة فنية عالية، وهذا التعامل يختص الكاتب الذي يمتلك القدرة العالية على الإبداع.

وبالتالي يدخل النص في علاقة حوارية مع نصوص غائبة مع الإعتبار لثقافة وفنية و إبداع الناص فيها.

أي أن الحوار يعتبر: «أرقى مستويات قراءة النص الغائب حيث يجري نقده وتفجيره وتخريب مفاهيمه المختلفة»[1].

وبمعنى أن هذا المستوى يعتبر من أرقى المستويات في قراءة النصوص الغائبة، لكونه غير منسجم مع المضامين المختلفة واستبدالها بما يتلاءم ومفاهيم كتابة نصوصه.

ومما تقدم يمكن القول أن المستويات الثلاثة السالفة الذكر، ذات علاقة وطيدة بالنص الغائب، فالأول (المستوى الإجتراري) يقوم باستحضار النص الغائب والإضافة فيه تكون طفيفة إن وجدت، أما المستوى الثاني (المستوى الإمتصاص) فبالرجوع إلى النص الغائب مع استخراج ما يناسب كتابته من معاني وإضفاء الأسلوب الإبداعي الفني من دون المساس بالمضمون، في حين أن المستوى الثالث (المستوى الحواري) يعتمد فيه على مضمون وشكل النص الغائب و نقده والتحوير فيه، مع وجود علاقة حوارية فيما بينها، هذا المستوى خاص لأن مستعمليه يتمتعون بقدرة أدبية عالية.

وخلاصة القول أن يمكن استنتاج جملة من النقاط تتمثل فيما يلي:

-إذا كان التناص في الدلالة المعجمية يعنى به الكشف والظهور، فإن الدلالة الإصطلاحية له عند معظم الباحثين تتم على وجود علاقة انسجام وتداخل فيما بين النصوص وبطرق مختلفة.

-أن التناص جزء لا يتجزأ من الدراسات العربية والغربية وهذه الأخيرة تنسب إليها النشأة والظهور، وهذا لما توقفت عليه من تقنين وتأطير عند دراستها لمصطلح التناص.

-إذا كان لمصطلح مفهوم ونشأة، فإنه لا يخلوا بطبيعة الحال من أنواع ومستويات تساعد على فهم وتحليل المصطلح.

فمن هذه النقاط الثلاث يخلص إلى أن التناص علمٌ مستقلٌ بذاته له أبعاده ومفهومه.

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، ص 412.

المبحث الثاني: مصادر التناص وجمالياته وآلياته ووظائفه

أولا: مصادر التناص وجمالياته

أ/مصادر التناص:

لكل شيء مصدر ومصب ينصب منه، ولهذا فقد تباينت الأراء حول مصادر التناص وذلك حسب آليات وخلفيات المبدع ومن بين هذه المصادر ما يلي:

1-المصادر الضرورية:«وتسمى بالضرورية لأن التأثر فيها يكون طبيعيا وتلقائيا مفروضا ومختارا في آن واحد وهو ما نجده في كتابات بعض الكتاب العرب في صيغة (الذاكرة) أي الموروث العام الشخصي ويتخذ في العديد من الأحوال سبيلا اختياريا كجنوح الشاعر إلى التأثر الواعي بنتاج شاعر أخر أو وراثية –كتقييد الشاعر غير الواعي بالضرورة بحدود ثقافة معينة، كما يتضح ذلك الواقفة الطاغية في القصيدة العربية»[1].

فالتأثير يكون هنا تلقائي عفوي وغير مباشر ويكون ذلك الكاتب أو الشاعر متأثرا بكاتب أو شاعر أخر فيتخذ من كتابات ذلك ويضمّنها إلى كتاباته بطريقة عفوية وغير محسوس بها.

2-المصادر اللازمة: ومعنى هذه المصادر «الشاعر ليس إلا معيدا للإنتاج السابق في حدود من الحرية، سواء كان ذلك الإنتاج لنفسه أو لغيره، ومؤدى ذلك أنه من المبتدل أن يقال الشاعر قد يمتص أثاره السابقة أو يحاوره أو يتجاوزها فنصوصه يفسر بعضها البعض»[2]. وهذه المصادر لا تخرج عن كتابات الشاعر نفسه وهي مصادر داخلية أي لا تتجاوز نتاجاته.

3-المصادر الطوعية: وقد أشار إليها بعض الباحثين بأنها :«هي تشير إلى ما يطلبه الشاعر عمدا في نصوص مزامنة أو سابقة في ثقافة أو خارجها، وهي أساسه في الشعر الحديث بل تذهب إلى القول إننا لا نستطيع دراسة هذا الشعر من دون الوقوف عنده، وهي مصادر متعددة تندرج في مصادر عربية وأجنبية في نفس الوقت»[3].

---

[1] رمضان الصباغ: في نقد الشعر العربي المعاصر دراسة جمالية، ص 341.

[2] المرجع نفسه: ص 341.

[3] المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

ومن هذا يتضح لنا أن مصادر التناص تختلف حسب أولويات الكاتب فهناك مصادر إختيارية وكذلك نجد أن الشاعر يلجأ إلى مصادر بغير إرادته فيشتمل النص حينها على مواد وصور فنية صادقة نابعة من شعور الكاتب وتأثره بذلك النتاج، ونجد هذا عند شعراء كثيرون أمثال: "محمود درويش" "نزار قباني"، "عبد الوهاب البياتي" وغيرها، فما هي جماليات التناص إذن؟

ب-جماليات التناص:

إن الكاتب عندما يقوم بتضمين النصوص سواء كانت هذه النصوص سابقة أو ملازمة له، ولهذا فإن هذه العملية لها قيمة وغاية تهدف إلى الكشف عن المنطق الأساسي للمتلقي حيث يلجأ هذا الأخير إلى إخراج نصه من دائرته المنغلقة أي يخرج بنصه من العزلة التي هو فيه، ومن هذا فإن التناص لا يستغل في الفراغ وإنما يميزه مجموعة من الجماليات التي تصبح النصوص الشعرية والنثرية دون نصوص أخرى من بين هذه الجماليات التي ينحصرالنص فيها ما يلي:

1- إثارة الذاكرة الشعرية:

يعتبر التناص من أهم الوسائط الغنية التي يتكئ عليها الكاتب وذلك حتى يحي تراثه وحضارته القديمة وما تركه له أجداده، وبهذا يبني الأديب عمله من جديد ويكون ذلك النص مليء بعناصر فنية مختلفة ورموز وإيحاءات يقوم المتلقي أو القارئ بحلها فمثلا الشاعر الذي يقوم بإعادة قصيدة أخرى كانت مهمشة ومنسية من طرف الآباء الآخرين فهو بذلك يكون قد أضاف لها عناصر أخرى لم تتوفر عليها من قبل فتأخذ تلك النصوص مكانتها وأهميتها التي فقدتها مع مرور الوقت «فالنصوص المعمورة أو الميتة أو المهملة دلاليا وإيديولوجيا تحيا من جديد في النصوص التي تعيد كتاباتها، فتؤدي وظائفها التي كتب من أجلها، وهذا الفكرة تنبهنا إلى إعادة النظر في نظام قراءتنا للنص سواء أكان قديما أو حديثا أم معاصرة، غير أن المعاصر يحفل بقراءة للنصوص الأخرى، وهي بالتأكيد أكثر تعقيدا مما كان معروفا في النص القديم»[1].

ويدل هذا على عدم الوقوع في القراءة الواحدة للنص، يجب على القارئ إعادة قراءة النص عدة مرات حتى تتضح الصورة أكثر ويظهر المعنى المضمر والملاحظ أن في العصرين القديم والحديث تكون فيه القراءة أقل تعقيدا أو غموضا من العصر المعاصر.

[1] جمال مباركي: التناص وجمالياته، ص 113-114.

وتعمل عملية التناص على كسر الحواجز والعراقيل التي تقف أمام الإبداعات الفنية وبهذا تجعل هذه الأعمال تتبادل وتتداخل في علاقات فيما بينها، ومن ذلك الشاعر عندما يكتب نجده قد وظف عدة أجناس أدبية هدفه في ذلك إحياء التراث القديم وتقديمه لمحبوبه «وكثيرهم الشعراء الذين بلغوا غاياتهم نتيجة توظيفهم للمألوف المحبوب الذي يدخل في حدود الخبرة المعتادة ذات الجذور العميقة في النفس والتي لها مستقر في اللاشعور العام»[1].

وكذلك توجد ذاكرة الشاعر التي تسمح له بالإطلاع على القوانين التي تحكم عن الكتابة وكذلك مستويات التعامل الغائبة وآلياته وتداخله مع النصوص الأخرى نضرب مثال على ذلك الشاعر الكبير أحمد شوقي الذي كثيرا ما وظف مورثه الشعري الخاص،وكان يرمي إلى التعبير عن التجارب الفنية الخاصة وترابطها

علاقة بالنصوص التي يقوم بإنتاجها من جديد ومن هذه النصوص التي طبق فيه هذه الآلية قوله: «

هذه الربوة كانت ملعبا لشبابنا وكانت مرتعا

كم بنينا من حصاها أربعة وانثنيها فمحون الأربعا

وخططنا في نقا الرمل فلم تحفظ الريح ولا الرمل وعى

فهذه الأبيات تعيد لذاكرتنا بيتين لشاعرين من عصرين مختلفين،بيتين "لدى الرمة" صور فيهما أساه وحسرته في إحدى عشيات من يحب (...) أما البيتان الآخران "فلعباس بن الأجنف..."»[2]. وهذا التمثيل الذي وظفه أحمد شوقي خير دليل الذاكرة بفعل التناص.

2-تكثيف التجربة الشعرية:

لقد أقر معظم الشعراء والأدباء أن عامل الثقافة يعتبر من العوامل التي تساهم بنسبة كبيرة في إغناء الشعر وارتقائه ومن تم الوصول به إلى درجة النضج والإبداع واقتران الثقافة بالتجربة يؤدي إلى انفتاح النص على عوامل أخرى «فالثقافة عنصر إخصاب للشعر، تلتحم بالتجربة الشعرية فتجعله منفتحا على أفاق رحبة في الرؤى التي

[1] المرجع السابق: ص319.

[2] جمال مباركي: التناص وجمالياته: ص (113-114.

تستنبط الذات والأشياء وتعد الثقافة على جانب الموهبة عنصرا أساسيا لكل تجربة، توفر لها الإدراك الممتد في تاريخ المعرفة الإنسانية فهي تجارب الأخرين»[1].

ويلجأ الكثير من الشعراء إلى استحضار النصوص الشعرية السابقة و أو المتزامنة لهم،وذلك من أجل تكثيف وتعددية القيم الفنية فيه «وهذه الوسيلة في الحديث بلسان الآخرين هي وجوه "المعادل الموضعي" الذي نادى به إليوت»[2].

3-إنتاج الدلالة الجديدة:

إن الهدف من إعادة إنتاج النصوص السابقة حيث تكون هذه النصوص مثقلة ومملوءة بالدلالات والإيحاءات والرموز حيث يحل شفرتها القارئ بطريقة إبداعية حيث يزيدها أكثر تأثيرا من خلال إسقاط وحدانية على النصوص الجديدة «ومن تم تظهر سلطة المبدع في نصه بحيت يقول ما لا يقوله النص المعارض (الغائب) ويتم ذلك من اللغة»[3]،إذ نجد أن القارئ الواحد يرى مئات النصوص ضمن نص واحد.

4-جمالية الإحالة والإيجاز:

من المعروف أن التجارب الشعرية لأي شاعر لا تخلوا من مرجعيات وخلفيات تنير له طريقه الإبداعي ومسيرته الأدبية والفنية «والإحالة هي المرجعية التي تكتب النص، وفي ضوئها يقرأ النص ويفهم، وقد تكون هذه الإحالة تاريخيا، ثقافة نماذج بشرية، مجتمعا، نصوصا، علوما، '(....) وكل ما له امتداد داخل السياقات الخارجية للنص»[4].

إن الإحالة من جماليات التناص وبهذا فإن جمالية الإحالة الإيجاز «لأن الإحالة قد تكون عبارة عن علاقة في نص تحيل إلى مجتمع أو تاريخ أو ثقافة أو حضارة بأكملها، يلخصها الشاعر، ويسكبها على مربع من الورق (...) وقد سكبت عن بعضها ويدخل مؤشرات ذاتية مختلفة (...) وهو في ذلك ينتقي وينفي، ويظهر ويضمر ويذكر ويحذف...» [5].

---

[1] المرجع السابق: ص 319.
[2] جمال مباركي: التناص وجمالياته ص 319.
[3] المرجع نفسه:ص 319.
[4] المرجع نفسه: ص 223.
[5] جمال مباركي: التناص وجمالياته: ص 224.

ثانيا: آليات التناص ووظائفه

أ-آليات التناص:

من الواضح جيدا أن قضية التناص قد لاقت قبولا وهذا من خلال الدراسة التي حظى بها من طرف النقاد الغربيين والنقاد العرب على حد السواء، فقد ذهب كل فريق منهم يبحث عن آليات التناص التي تجعل للقارئ مرجعية مهمة من أجل كشف خبايا النص، كما هو معلوم أن هذه الآليات تعتبر منطقا وركيزة يرجع إليها القارئ في عملية البحث عن التفاعلات والعلاقات القائمة بين النصوص ولهذا نجد بعض الباحثين قد أعطوا جل اهتمامهم لهذه القضية فراحوا يحصرون هذه الآليات ومن بين الباحثين الذين كان لهم الجهد الأكبر في هذا نذكر على سبيل المثال لا الحصر.

1-1:جيرارجنيت:

يعد كتاب جيرارجنيت من بين كتاباته الأدبية التي عرفتها النظرية النقدية الحديثة وهذا الكتاب جاء تحت عنوان "أطراس" (palimpsestes) فقد رصد جميع العلاقات النصية التي بإمكان النصوص أن تأخذها في حوار بعضها مع البعض الآخر، وقد أطلق على هذه الحوارات مصطلح المتعالقات النصية، وقد قسمها إلى خمس من العلاقات ثم رتبها وفق نظام تصاعدي قائم على الشمولية والإجمال.

أ-التناص: يرتبط هذا النوع بمصطلح l'intertextualité كما حددته "جوليا كريستيفا" التي أقرت بأن كل نص يقع من البداية تحت سلطان كتابات أخرى، وينظر جيرارجينت من خلال كتابه السابق إلى عملية التناص باعتباره «علاقة حضور مشترك بين نصين أو عدد من النصوص بطريقة استحضارية (éidetiquement) وفي أغلب الأحيان الحضور الفعلي لنص في نص آخر»[1].

فالتناص في رأيه هو كل نص أدبي يحتوي نصوص أو أفكار أو عبارات أخرى سابقة له ويكون ذلك بأحد الطرق التي هي التضمين أو الإقتباس أو التلميح فعندما تلتقي هذه الأفكار والعبارات والنصوص مع بعضها البعض فإنها تشكل نص متكامل ومرتبط بشكل متلاحم وكأنه نتاج واحد غير مختلط بمجموعة أخرى من العناصر

---

[1] وسيلة بوسيس: بين المنظور والمنثور في شعرية الرواية، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، ط 1، 2009، ص 54.

المختلفة، ويكون حضور التناص بين نص وأخر حسب رأيه في كتابه «إما بالإستشهاد (citation) أو المعارضة (le pastiche) أو التلميح (l'allusion) أو السرقة (le plagiat) وغيرها»[1].

ب-المناص: le paratexte

له مصطلحات عديدة مثل "النص الموازي"، "الإحالة النصية"، "الملحق النص"، "ملازمة النص" وقد عرّف المناص بالتعريف التالي «المناص هو البنية النصة التي تأتي موازية أو محاورة لبنية النص الأصلية.....»[2].

وبهذا يصبح المناص النوع الثاني من العلاقات المتعالية العلاقة بين هذه النصوص أكثر وضوحا.

وقد يشمل العناوين الفرعية وحتى العنوان، العنوان المشترك، التمهيد، ملاحظات هامشة، الشروحات،و الإهداءات كلمات الشكر والإمتنان وكذلك التوقيعات الرسومات وكل هذه العوامل الموازية من شأنها أن تغدي النص بمجموعة من العناصر التي قد تسهم في ثراء مدلوله و توسيع مجال تلقيه وبالتالي قراءته واستقباله ومن تم قبوله لدى القراء من طرف مختلف شرائح المجتمع ولم لا من مختلف الأجناس.

ج-الميتانص: le metatexte

للمصطلح أسماء عديدة نذكر منها على سبيل المثال: "التعليق" النصية التعقيدية، شرح النص، الماورائية النصية، وقد حدده جيرارجنيت بقوله «هو بكل بساطة علاقة التفسير والتعليق التي تربط نص بنص أخر يتحدث عنه دون الإستشهاد به واستدعائه، بل يمكن أن يصل الأمر إلى حد عدم ذكره، أي بطريقة تلميحية وصامتة، وإنها في أسمى صورها العلاقة النقدية»[3].

وفي هذا القول يؤكد جيرار جنيت أن المتناص وظيفته هو ربط نص بنص أخر دون المشابهة في الموضوع أو العنوان وحتى التسمية أحيانا، وإن هذا النمط غالبا ما يكون على شكل علاقة تأخذ طابعا نقديا فهو شديد الإرتباط بها.

---

[1] سعيد سلام: التناص التراثي (الرواية الجزائرية أنموذجا)، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] عبد الواحد: التعلق النصي (مقامات الحريري نموذجا)، ص 68.

ج-جامع النص architexte:

تحدث جرارجنيت عن المعمارية النصية فقد ألف كتبا تحت عنوان "معمار النص" وهذا الكتاب يميزه نوع من الغموض والتجريد وقد تحدث عن هذا النمط ويعني به الإشارة إلى النصب اعتباره جزءا من صنف أو أصناف فهو «النمط الأكثر تجريدا وتضمينا إنه علاقة صماء تأخذ بعدا مناصيا، وتتصل بالنوع: شعر- رواية- بحث...» [1].

فمعمارية النص توضح لنا النوع الأدبي الذي ينتمي إليه أي نص فهو الذي يوجه القارئ صوب أفق الانتظار وهذا النوع التناصي هو الذي يخص القارئ أولا عن طريق القراءة من خلال عنوانه أو غلافه وغيرها: «فعنوان النص المرسوم على الغلاف يعفي القارئ من الانتظار والترقب والمفاجأة لما يحتويه النص»[2].

وبهذا يكون الإقبال على ذلك الكتاب أولا فالكتاب يقرأ من خلال عنوانه وبهذا فالعنوان هو الذي يرغب القارئ لقراءة هذا الكتاب أو النفور منه.

التعلق النصي: hypertextualité

تسمى أيضا النصية المتفرعة، التحويل النصي، الإتساعية النصية، وقد قرر جرارجنيت أن أهمية هذا النمط تتحقق من خلال عالمية الأدب وشموليته ويقصد بالتعالق النصي «كل علاقة تربط نص لاحق "texte b" بنص سابق texte a فالنص ينشب أظافره في النص اللاحق دون أن تكون العلاقة ضربا من الشرح»[3]. ويشير جرارجنيت كذلك إلى أن هناك ثلاثة أنواع لروابط التعلق النصي والتي هي كالتالي:

1-المحاكاة الساخر: (PARODIE)

2-التحريف أو التحليل: Travestissement

3-المعارضة: pastiche

---

[1] سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي (النص والسياق)، ص 97.

[2] سعيد بن سلام: التناص التراثي (الرواية الجزائرية نموذجا)، ص 49.

[3] وسيلة بوسيس: بين المنظور والمنثور (في شعرية الرواية)، ص 57.

فالمحاكاة تعتمد على التحويل الدلالي أما التحريف و التحليل متحول بتعليق بتحويل الأسلوب إلى الموضوع أما المعارضة فهي تبني على علاقة المحاكاة[1].

ومن هذا كله نلاحظ أن جرارجنيت قد قام بدراسة شاملة وكافية لمفهوم التناص وذلك إعتمادا على تصورات جديدة، فهذه النصوص لم تبقى مرتبطة بجامع النص بل أضحت متصلة بإطار أعم وأشمل هو المتعاليات النصية وهو ما يجعل النص يدخل في علاقات مع نصوص أخرى .تكون هذه العلاقة خفية أو ظاهرة.

1-2-محمد مفتاح: بحيث يرى أن هذه الآليات تنحصر في آليتين هما التمطيط والإيجاز وسوف نأتي كل واحد على حدى مع أشكال نذكر منها:

-التمطيط: وله عدة أشكال منها:

أ-الأناكرام: (الجناس بالقلب والتصحيف)، الباراكرام (كلمة المحور) فالقلب مثل قول- لوق، عسل- لسع والتصحيف مثل نخل-نحل وعترة،وعثرة، والزهر والسهر.... وأما الكلمة المحور فقد تكون أصواتها مشتتة طوال النص مكونة تراكما يثير انتباه القارئ... وقد تكون غائبة تماما من النص[2].

ب-الشرح: وهو يعتبر الشرح من أولويات خصوصا الشعر، فالشاعر يلجأ خلاله إلى وسائل متعددة تنتمي كلها إلى هذا المفهوم «حيث يتخذ الشاعر أو الكاتب مقطعا معينا كمحور أساسي ويبني باقي النص ومحمد مفتاح يعطي مثال على ذلك بالبيت الشعري الثاني.

الدهر يفجع بعد العين بالأثر فما البكاء على الأشباح والصور»

فالملاحظ أن هذا البيت هو النواة الأساسية لبناء هذه القصيدة وما الأبيات الموالية له ليست سوى شروح وتوضيح ليس إلا، فالكثير من الشعراء يلجؤون إلى هذه الآلية[3].

ج-الاستعارة: تعد الاستعارة من بين أشكال التمطيط الذي أشار إليها اللغويين وحتى البلاغيين ويوجد هذا النوع خاصة في الشعر والاستعارة لها دور هام وبارز في كل خطاب أدبي.

---

[1] ينظر، عمر عبد الواحد، التعلق النصي، مقامات الحريري نموذجا، ص 72.

[2] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري: ص 125-126.

[3] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري ص 125-126.

د–التكرار: هو شكل بارز للتمطيط سواء على مستوى الأصوات والكلمات والصيغ[1].

هـ–الشكل الدرامي: كل قصيدة تحتوي على عنصر الدراما بين طياتها وهذا من خلال الصراعات الموجودة بين عناصر القصيدة ويظهر على شكل تكرارات للألفاظ والأحداث محدثة بذلك حركية فعلية بين أجزاء القصيدة وبهذا يستطيع الشاعر أن يبني قصيدته فضائيا وزمانيا.

و–أيقونة الكتابة: ولها أهمية كبيرة في هندسة الصوت وخاصة في النص الشعري الذي تكثر فيه موسيقى الأوزان وفي الوقت الحالي أصبحت هذه الآلية تحتل مركزا هاما في الكتابات الحديثة بما فيها النقدية «إن تجاوز الكلمات المتشابهة أو تباعدها، وارتباط المقولات النحوية بعضها أو اتساع الفضاء الذي تحتله أو ضيقة هي أشياء لها دلالاتها في الخطاب الشعري اعتبارا لمفهوم الأيقون»[2].

ب–وظائف التناص:

إذا كان الأدب فسيفساء من النصوص التي تتحاور فيما بينها والتي مهدت الطريق إلى أن للتناص وظائف أساسية، تكمن في كونه جاء ليؤكد عدم استقلالية النص وانعزاليته، في حين هذه الأخيرة التي يمارسها النقد البنيوي وجعل أي عمل يكتسب قيمة من ذاته وليس من خارجه، كما أنه يدعونا إلى اعتبار هذه النصوص الغائبة مكونات لشفرة خاصة يمكننا فهمها وتبيانها من خلال النص المطروح.

فلا يمكن توظيف التناص للكشف عن النصوص الأولى فقط، بقدر ما يهدف أيضا إلى التعمق بالبحث عن الطريقة والكيفية التي تتحرك اتجاه هذه النصوص في النص اللاحق.

كما تتجلى وظائف التناص في كونه يساعدنا على استيعاب وفهم العمليات الإنتاجية والاستهلاكية وتحصيلها الدقيق، فبواسطته يجرى التخلي على المصطلحات النقدية الاستفزازية كالسرقة والمعارضة وتأثيرهما السلبي على شخصية المبدع، كذلك يقوم بإعطاء الكاتب الناشئ فرصة للانطلاق الإبداعي، كما يحفز الكاتب المقتدر على الاستمرار في التعبير، ومن وظائفه أيضا أن النصوص اللاحقة المتناصية مع النصوص السابقة لا تخرج إلا إذا كانت لمصادرتها أو لمحاورتها أو لنفيها أو لتعديلها، أو لتقلبها أو لرفضها (...)، إذن فالتناص يعمل على "تنمية

[1] فيصل الأحمر: معجم السميائيات ص 151.

[2] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري: إستراتيجية التناص، ص 127.

النصوص القديمة بالطرق المذكورة، وبهذا تبقى سلطة النص السابق سارية المفعول في النصوص اللاحقة بطريقة أو بأخرى"[1].

وأخيرا يمكننا القول بأن التناص خاصية فنية يخرج بها عن كونه سرقة مقصودة حسب مباحث البلاغيين العرب في النقد العربي الحديث، ويتم إدخاله في إطار جمالية النص كان مقصودا أو غير مقصود، يعمل على فتح المجال أمام القراءات وبالتالي استمرارية النص، أي ينزع الغطاء عن الأبعاد التابعة لإنتاج نص ما وفي سياق ما بمساهمة القارئ و المؤلف في ضع المعنى فهو إذن وسيلة جمالية في يد القارئ الناقد الذي يتصدى للنصوص فيؤولها تأويلاً بغض النظر عن مشاركته بطريقة غير مباشرة في الكتابة.

[1] ينظر: سعيد بن سلام، التناص التراثي (الرواية الجزائرية أنموذ جاً)،ص 137، 138.

خاتمــة

وفي خلاصة بحثنا هذا نقول أن البحث في مجال المصطلحات عموماً والمصطلح النقدي المتمثل في مصطلح التناص خصوصاً هو ما جعلنا نتدارك معرفتنا الناقصة بهذا المجال المعرفي المنقول والمعرّب حيث اتضحت لنا الرؤية وتجلت لنا الصورة حول المصطلح النقدي "التناص" الذي أصبح عنصراً أساسياً للدراسات النقدية والأدبية الحديثة بالرغم الإرتجاجات التي مست هذا المصطلح بقي صامداً في مجابهة كل الترجمات، التي حاولت أن تحمّله مفهومات متباينة مرةً "السرقات" ومرة أُخرى "المحاكاة" ،فالتناص يعدُ من السمات اللازمة للنصوص بمختلف أنواعها والمقصود بذلك تداخل وتقاطع النصوص بأشكالها ومضامينها،حتى أنه يكاد يكون الجزم بأنه لا يوجد نص مهما كان نوعه من حضور أجزاء أو مقاطع من نصوص أُخرى وهو بذلك كما رأينا في النقد الغربي والعربي الحديث يطلقون عليه مفهوم التناص أو ما يعرف بالسرقات في نقدنا القديم.

ومن العادة أن كل بحث نتائج يخرج بها وهذا ما سنرصدهُ بحسب حيثيات البحث ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-للمصطلح أهمية كبيرة ودور فعّال في تشييد المعارف في كل الحقول بما فيها الحقل النقدي.

2-لا يمكن وضع المصطلح العلمي استنادًا للجهود الفردية أو إلى ارتجالية الأفكار وعليه كان من اللازم أن تتضافر الجهود في ذلك من مختلف القطاعات سواء السياسية الثقافية وحتى الاقتصادية.

3-يجب توفير ذخيرة مصطلحية عربية لتجاوز أزمة المصطلح وتشتته.

4-بالرغم من أن مصطلح التناص المقابل للمصطلحات العربية القديمة متعددة تسمياته إلا أنها تشترك في المضمون.

5-إن مصطلح التناص متهم حتى يثبت براءته لذلك يجب الحفر في خلفياته والإيديولوجيات التي تمخض فيها.

6-إن ظاهرة التناص ليست مجرد اقتباس وتضمين بقدر ما يحمل في طياته من جماليات لغوية و أسلوبية ،كما أنه ينطوي من ورائه وظائف فنية مختلفة وصور إنشائية معبرة.

7-الزحم الثقافي والمعرفي هو خزان الأدباء لكتاباتهم وفق كفاءات قرائية وفنية متفاوتة المستويات،مما يجعل النص الأدبي حقلاً معرفياً ثقافياً يصعب تفكيك خيوطه التي حكّ منها فساهمت في تشكيل بنيته الدلالية.

كما يتضح لنا أيضاً أن مصطلح التناص أصبح ممارسة لغوية ونقدية وفكرية في العصر الحديث وهي تبرر قدرة الشاعر أو الكاتب على الانفتاح والتفاعل مع النصوص الأخرى السابقة له.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص

I/المصادر:

1.إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، ج1، 2005م.

2. ابن الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد 14، طبعة جديدة منقحة،دت.

3.ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه:ابراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت،لبنان،دط،1999م.

4. الزمخشري: أساس البلاغة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1998،1م.

5. سمير حجازي المقنن: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة، فرنسي عربي، عربي فرنسي، أكثر من 1000 مصطلح فرنسي ومعناه باللغة العربية، دار الراتب الجامعية، بيروت، دط، دت.

6. الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري، دارالكتاب العربي،بيروت، ط4 .1998

7. الفيروز أبادي: القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2009م.

8. محمد عزام:المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي،حلب،سوريا،دط،دت.

9. مسعود جبران: الرائد (معجم ألفبائي في اللغة والإعلام، دار العلم للملايين، دط، دت.

II/ المراجع:

أ-الكتب:

1. ابتسام القرام: المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، دط، 1999م.

2. إبراهيم أحمد ملحم: الخطاب النقدي قراءة في التراث، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2007م.

3. أبوحيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ج1 مراجعة هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،بيروت، ط1، 2003م.
4. أحمد شفيق الخطيب: منهجية في بناء المصطلحات، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج1، دط، دت.
5. أحمد عبد العزيز: نحو نظرية جديدة للأدب المقارن، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.
6. أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، ج1 1989م.
7. أعضاء شبكة العلوم الطبية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، 2005م.
8. أندري مارتيني: مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو: بإشراف عبد الرحمن حاج صالح وفهد عكام المطبعة الجديدة، دمشق، 1984م.
9. بنيت طوني وآخرون: مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر، سعيد الغانمي مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2010،1م.
10. بوخالفة فتحي: لغة النقد الأدبي الحديث، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2008م.
11. جمال مباركي: التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر، إصدارات رابطة الإبداع الثقافية، الجزائر، دط 2003م.
12. جوليا كريستيفا: علم النص، تر: فؤيد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم ،توبقال للنشر، الدار البيضاء، دط دت.
13. حامد صادف قنيبي: مباحث في علم الدلالة، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن، دط،2005م.
14. حسام أحمد فرج: نظرية علم النفس (رؤية منهجية في بناء النص النثري) مكتبة الآداب، القاهرة، مصر ط2،2009م.
15. حسن محمد حماد: تداخل النصوص في الرواية العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1968م.
16. حسين خمري: فضاء المتخيل (مقاربات في الرواية)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1،2002م.
17. حسين خمري: نظرية النص بين بنية المعنى إلى سيميائية الدال، دار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، لبنان ط1، 2007م.

18. حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث- البرغوثي نموذجا- دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2009م.
19. حمودة عبد العزيز: المرايا المحدّبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة ويصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، دط،1998م.
20. حمودة عبد العزيز: المرايا المقعّرة نحو نظرية نقدية عربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، دط،2001م.
21. خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، إربد، ط2011،1م.
22. خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م.
23. رابح بوحوش: اللسانيات وتطبيقاتها في الخطاب الشعري، دار العلوم للنشر والتوزيع، دط، 2006م.
24. رجاء عيد: المصطلح في التراث النقدي، مشكلة المعارف الإسكندرية، شركة الجلال للطباعة، دط، دت.
25. رمضان الصّبّاغ: في نقد الشعر العربي المعاصر –دراسة جمالية-، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، ط1، 1998م.
26. سالم العيس: الترجمة في خدمة الثقافة الجماهرية، دراسة منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.
27. سعد بن هادي القحطاني: التعريب ونظرية التخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1 2002م.
28. السعيد بوطاجين: الترجمة دراسة في إشكالية المصطلح النقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 2009م.
29. سعيد سلام: التناص التراثي- الرواية الجزائرية نموذجا، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1 2010م.
30. سعيد يقطين: النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية، نحو كتابة عربية رقمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2008م.
31. سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي النص والسياق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3 2006م.
32. صافية زفنكي :المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،دط، 2010م.

33. صلاح فضل: النظرية البنائية في النقد الأدبي، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 1992م
34. عالية محمود صالح: البناء السردي في روايات إلياس خوري، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 2005م.
35. عبد العزيز الدسوقي:نحو علم جمال عربي،سلسلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب،الكويت،مج9، ع2،ص128.
36. عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار النونية، تونس، دط، 1986م.
37. عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، دط، 1994م.
38. عبد القادر بقشي: التناص في الخطاب النقدي والبلاغي، دراسة نظرية وتطبيقية، إفريقيا الشرق،ط1، 2007م.
39. عبد الله الغدامي: ثقافة الأسئلة، دار سعاد الصباح، الكويت، ط2، 1993م.
40. عبد الله محمد الغدامي: الخطيئة والتفكير من البنيوية إلى التشريحية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4 ،1998م.
41. عبد المالك مرتاض :نظرية النص الأدبي،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،دط ،2007م.
42. عبد الواحد: دوائر التناص، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2003م.
43. عز الدين مناصرة: علم النّص المقارن (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، 2006م.
44. عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 2002م.
45. عقاب بلخير: نسقية المصطلح وبدائله المعرفية، دار الأوطان للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، سيدي موسى الجزائر، دط، 2011.
46. علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت –لبنان، ط1 2008م.
47. علي القاسمي:مقدمة في علم المصطلح،دائرة الشؤون الثقافية،سلسلة الموسوعة الصغيرة،دط،1985م.
48. علي غريب ومحمد الشناوي: معارضات في الشعر الأندلسي- القصيدة العباسية نموذجا- مكتبة الآداب دط، 2003م.

49. عمر عبد الواحد: التعلق النصي، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2003م.
50. فرديناند دي سوسير :دروس في الألسنية العامة،تر:محمد الشاوش ومحمد عجينة، باشراف صلاح القرمادي،دار العربية للكتاب ،دط،1985.
51. فيصل الأحر: معجم السيميائيات، دار العربية للعلوم، الجزائر، ط1، 2010م.
52. فيصل الأحمر ونبيل دادوة: الموسوعة الأدبية، ج1، دار المعرفة، دط، 2008م.
53. كاظم جهاد: أذونيس منتحلا في الاستحواذ وارتجالية الترجمة، مكتبة مدبولي،القاهرة،ط2، 1993م.
54. لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، الجزائر، دط، 2012م.
55. ليديا وعد الله: التناص المعرفي في شعر عزالدين مناصرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005م.
56. محمد الديداوي :الترجمة والتواصل-دراسة تحليلية عملية لإشكال الإصطلاح ودور المترجم ،المركز الثقافي الدار البيضاء ،المغرب ،ط1 ،2000م.
57. محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1 2010م.
58. محمد بنيس: الشعر العربي الحديث، بنياته وإبدالاتها- الشعر العربي المعاصر- دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط1996،2م.
59. محمد حسن حسن جبل: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.
60. محمد خليل الخلايلية: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عمان، الأردن، ط1 2006م.
61. محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1 2010.
62. محمد طبي: وضع المصطلحات، طبع المؤسسة الوطنية لفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1992م.
63. محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد كتاب العرب، دمشق دط،1992.
64. محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2005،4م.

65. محمود سليم محمد هياجنة: الخطاب الديني في الشعر العباسي إلى نهاية القرن 4هـ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، العبدلي، ط1، 2009م.

66. محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية (علم المصطلح)، مكتبة غريب، دط، دت.

67. مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في القديم والحديث، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1991م

67. مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن. دط، دت.

68. وسيلة بوسيس: بين المنثور والمنظور في شعر الرواية، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، ط1، 2009م.

69. يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم-مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دط، 2009.

70. يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 2008م.

ب/ المجلات والدوريات:

1. إبرير بشير: مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، مجلة علامات، العدد 49، م13، 2003م.
2. أحمد المتوكل: استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة- اللسانيات الوظيفية أنموذجا- مجلة المناظرة، م س.
3. صالح بلعيد: مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أو الاستعمال، مقالة في مجلة اللسانيات، مجلة في علوم اللسان وتكنولوجياته، ع 4، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، 2003م.
4. عبد الرحمن زايد قبوش: التناص في شعر محمود درويش، مجلة التبيين، العدد 25، 2006م.
5. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم: أزمة المصطلح في النقد القصصي، مقالة في مجلة فصول، المجلد 7، ع 3-4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م.
6. عبد السلام المسدي: اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، مجلة العربي، ج2.
7. عبد القادر شاكر: المجامع اللغوية في تحديد المصطلح، مقالة في مجلة المعتمد في الاصطلاح، ع5، تلمسان، 2005.

8. عبد المالك مرتاض: صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، فصلية يصدرها مجلس اللغة العربية بالجزائر ع2، 1999م.

9. مجلة ألف المصرية: عنوان التناص: تفاعلية النصوص، الجامعة الأمريكية، القاهرة، العدد4، 1984م.

10. محمد الصالح خرفي، مختار حلاس، ناصر معماش: مجلة التناص، العدد 2-3 (أكتوبر/ مارس، 2004 2005 26،27،28 أفريل، 2004، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة جيجل، الجزائر.

11. محمد النويري: المصطلح اللساني النقدي بين واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، مجلة (علامات)، عدد خاص م س.

12. محمد بلقاسم: المصطلح النقدي الأدبي- الإشكالية والتطبيق، مجلة النص والتناص، العدد 04-05، أفريل جويلية، جامعة جيجل، 2005.

13. مصطفى بيومي: التناص ... مقاربة نظرية شارحة، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلة يوليو، سبتمبر 2011، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.

ج/ الأعمال العامة:

1- ابراهيم صدقة: مداخلة بعنوان " المصطلح النقدي بين التراث والحداثة في عصر العولمة ودوره في تطوير المناهج النقدية في لجامعات العربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، لجزائر 2013.

الفهرس

فهرس المحتويات الصفحة

مقدمة..أ–د

مدخل:واقع المصطلح النقدي العربي الحديث. 7–17

أولاً:مفهوم المصطلح النقدي و نشأته و تطوره.........................7......8-7

ثانياً:مظاهر المصطلح النقدي في الوطن العربي............13–8

ثالثاً:العوامل المؤثرة في فوضى المصطلح النقدي والحلول المقترحة...........13–16

الفصل الأول:حول المصطلح و علم المصطلح. ....17–59.

المبحث الأول:حول المصطلح و دلالته...................................19–48

أولاً:الدلالة المعجمية والاصطلاحية..19–23

ثانياً:نشأة المصطلح ومكوناته ووظائفه وأهميته وآليات وضعه.............34-23

ثالثاً:شروط المصطلح ودور المعاجم اللغوية في وضع المصطلح وتوحيده..........44-34

رابعاً:أهم المشاكل التي تواجه وضع المصطلح والحلول المقترحة لتجاوزها...........44–48

المبحث الثاني:علم المصطلح نشأته عوامله..48–54

أولاً:تعريف علم المصطلح ونشأته وعوامل ظهوره.....................48–54

ثانياً:مرادفات علم المصطلح ومجالاته. 54–57

ثالثاً:أهم المدارس الفكرية في علم المصطلح وأهداف العمل المصطلحي............57–59

الفصل الثاني:مصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي الحديث 60–112

توطئة...61

المبحث الأول:مفهوم مصطلح التناص ونشأته في الخطاب النقدي العربي..................**62-102**

أولاً:مفهوم مصطلح التناص...**61-66**

ثانياً:نشأة مصطلح التناص في الخطاب النقدي العربي الحديث........................**67-102**

ثالثاً:أنواع التناص و مستوياته. **93-106**

المبحث الثاني:مصادر التناص وجمالياته وآلياته ووظائفه...................................**102-112**

أولاً:مصادر التناص و جمالياته. **102-106**

ثانياً:آليات التناص ووظائفه..**106-112**

الخاتمة **114-115**

قائمة المصادر و المراجع: **117-123**